نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: عماد عبد الفرز الحاج

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2015/9/5

الجامعة الإسلامية – غزة
عماد الدراســـــــات العليا
كليـــــــــــــة التجارة
قســـــم اقتصاديات التنمية

جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية

اعداد الباحث

عماد عبد العزيز الحاج

رقم جامعي: 12010785

تحت إشراف

أ.د محمد إبراهيم مقداد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية – كلية التجارة بالجامعة الإسلامية – غزة

2015م – 1436هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/ 2015/08/02

التاريخ Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عماد عبد العزيز عبد الله الحاج** لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية

The readiness of the telecommunications sector and information technology as a determinant for the success of the approach to the knowledge-based economy in the Palestinian territories

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 17 شوال 1436 هـ، الموافق2015/08/02م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً	.....
د. ناجي شكري الظاظا	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

(الزمر:9)

عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ أن رَسُول اللَّهِ ﷺ قال: (ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة) رَوَاهُ مُسلِمٌ.

الملخص

في ظل التوجه العالمي لاقتصاد المعرفة، وانحسار الاقتصاد التقليدي بشكل عام، وفي ظل تعثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، وحاجته لأفكار تساهم في احداث التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال والحصار الاقتصادي، تناولت الدراسة موضوعًا جديدًا وحلاً مطروحًا أمام صانع القرار حول امكانية التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية من خلال دراسة أحد أبرز محددات هذا التوجه، المتمثل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومدى جاهزيته لاقتصاد المعرفة، لذلك هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل واقع هذا القطاع، والتعرف على أدبيات الاقتصاد القائم على المعرفة، وبيان أهميته بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني باعتباره البديل الممكن للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون والمنهج الاستنباطي، لوصف وتفسير وتحليل البيانات الثانوية والاحصاءات والمؤشرات من مصادرها، والحصول على البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات مع ذوي العلاقة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وطرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات تمثلت في تحديد واقع ومؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومقارنته بالدول العربية، وكيفية الاستفادة من اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية، وما المطلوب على مستوى جميع الأطراف ذات العلاقة من أجل تحقيق الاستفادة المرجوة من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التوجه لاقتصاد المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعًا جاهزًا ومهيئًا للتحول لاقتصاد المعرفة، وأن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، كذلك هناك تطور في مجال العمل عن بعد، والربح من الإنترنت ساهم في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين.

وأوصت الدراسة العديد من التوصيات أبرزها: اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتحول لاقتصاد المعرفة، مع الاستمرار في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.

ABSTRACT

This research comes during the world's inclination towards knowledge economy, the abatement of the traditional economy the stumble of the Palestinian economy in particular and during the need of ideas to contribute to the economic development while facing the Israeli occupation and blockade on its economy. It presents a new solution to decision makers about the possibility of using knowledge economy in the Palestinian Territories. It suggests the study of the most common determinants of this field. Those determinants appear through the communications and Information technology sector. Thereby, this field of work shows its readiness for knowledge economy. The study aims to collect and analyze the reality of this sector and understand the literature of the knowledge-based economy. It manifests its importance for the Palestinian economy as a possible alternative for the economical and sustainable development.

This study uses different approaches throughout the research. These include the descriptive research methods, the analysis of the implication and the extraction method. These different approaches in research help to fully describe, analyze and interpret secondary data, statistics and indications from their main resources. The research also aims to collect primary data through the conduction of interviews with first hand specialists and workers in the field of communication and information technology. The research raises a few questions in order to determine the reality and indications of the communication and IT sector. It also compares it to different other Arab countries by illustrating how knowledge economy can benefit the Palestinian Territories. It explains what is needed from all the related parties and members in order to take the most possible advantage of the field of communication and IT to incline towards knowledge economy.

The research concludes several results that include; the field of communication and Information Technology is ready and prepared for the transformation towards knowledge economy. Additionally, the fast development of online working and earning through the internet has helped employ a good number of graduates. Nevertheless, this still needs support and sponsorship by those in position.

This research recommends a few key points:

Adapting a complete patriotic strategy in order to make the transformation towards knowledge economy.

Continuously developing the infrastructure of knowledge economy by developing communication networks.

They make it possible for all other economic activities to happen through the means of expanding and removing the geographical limits for all the different industrial and services fields.

إهـــــــداء

أهدي هذا البحث لأبي وأمي وأخواني وأخواتي

أهدية لزوجتي وأبنائي

أهديه لأساتذتي وزملائي

أهديه لأصدقائي وكل من كان خلف هذا الإنجاز

كما أهديه للمعنيين

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وزارة الإقتصاد الوطني

وزارة العمل

وزارة التربية والتعليم

المؤسسات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤسسات الداعمة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال

الجامعات الفلسطينية وخاصة الكليات ذات العلاقة

الخبراء والمختصين في مجال التخطيط الاقتصادي والتنموي وتكنولوجيا المعلومات

المساهمين في تطوير المناهج في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم: ((لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)) رَوَاهُ أَحْمَدُ

إلى كل من ساعدني ولو بكلمة واحدة لإنجاز هذا البحث

وأخص بالذكر

أ.د محمد إبراهيم مقداد، مشرف الرسالة

د. علاء الدين الرفاتي مناقشًا داخليًا

د. ناجي الظاظا، مختص وخبير في مجال تكنولوجيا المعلومات ومناقشًا خارجيًا

المهندس سهيل مدوخ، وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأستاذ يوسف شعت، المدير الإقليمي لإتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات

المهندس خليل أبو سليم، المدير الفني لشركة الاتصالات الفلسطينية

المهندس تيسير شقليه، مدير تكنولوجيا المعلومات بمؤسسة ميرسي كور

فهرس المحتويات

الملخص ..... ب

ABSTRACT ..... ب

إهـــــداء ..... ث

شكر وتقدير ..... ج

فهرس المحتويات ..... ح

فهرس الجداول ..... ر

فهرس الأشكال ..... ز

الفصل الأول 1

الإطار العام للدراسة 1

1.1. المقدمة: 2

1.2. مشكلة الدراسة: 3

1.3. أهداف الدراسة: 4

1.4. أهمية الدراسة: 4

1.5. أسئلة الدراسة: 3

1.6. منهجية الدراسة: 5

1.6.1. منهجية التحليل: 5

1.6.2. منهجية جمع البيانات: 5

1.7. الدراسات السابقة: 7

1.7.1. الدراسات المحلية: 7

1.7.2. الدراسات العربية: 9

1.7.3. الدراسات الأجنبية: 11

1.8. التعليق على الدراسات السابقة: 12

1.9. ما ستضيفه الدراسة: 15

الفصل الثاني 16

واقع ومؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين 16

تمهيد: 17
2.1. واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية 17
2.1.1. نبذة عن الاقتصاد الفلسطيني 17
أولاً: السكان: 17
ثانيًا: القوى العاملة والبطالة: 18
2.1.2. مشكلات الاقتصاد الفلسطيني 24
2.1.3. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 26
2.1.4. نقاط القوة والضعف لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 28
أولاً: نقاط القوة: 28
ثانيًا: نقاط الضعف: 28
2.1.5. مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 29
2.2. مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين 34
2.2.1. تعريف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: 34
2.2.2. مؤشرات قياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدولية والعربية والمحلية 34
أولاً: المؤشرات الدولية لقياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 34
ثالثًا: المؤشرات المحلية لقياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 37
2.2.3. قياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول العربية:38
أولاً: مؤشرات ذات علاقة بالهاتف المحمول: 38
ثانيًا: مؤشرات ذات علاقة باشتراكات الهاتف الثابت: 41
ثالثًا: مؤشرات ذات علاقة بالإنترنت: 42
رابعًا: مؤشرات ذات علاقة بأجهزة الحاسوب: 44
الفصل الثالث 50
مفهوم اقتصاد المعرفة وواقع هذا الاقتصاد عربيًا 50
مقدمة 51
3.1. مفهوم اقتصاد المعرفة 51
3.1.1. تعريف المعرفة: 51
3.1.2. نشأة اقتصاد المعرفة: 52

3.1.3. تعريف اقتصاد المعرفة: 52
3.1.4. مراحل المجتمعات الاقتصادية: 54
3.1.5. المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة" 54
3.1.6. التحول الثاني: المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة" 54
3.1.7. التحول الثالث: المجتمع المعرفي أو "اقتصاد المعرفة" 55
3.1.8. خصائص الاقتصاد المعرفي: 55
3.1.9. ركائز الاقتصاد المعرفي: 60
3.1.10. مفاهيم وحقائق اقتصاد المعرفة: 61
أولاً: مفهوم القيمة في ظل اقتصاد المعرفة: 62
ثانيًا: مفهوم الملكية في ظل اقتصاد المعرفة: 63
ثالثًا: علاقة الطلب والعرض في اقتصاد المعرفة: 63
رابعًا: مفهوم الكلفة في اقتصاد المعرفة: 64
خامسًا: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللاملموسات: 65
سادسًا: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد السرعة: 66
3.2. واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية: 68
3.2.1. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م "نحو إقامة مجتمع المعرفة": 69
3.2.2. تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2009م " نحو تواصل معرفي منتج" 70
3.2.3. تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2010-2011م، " إعداد الأجيال القادمة لولوج مجتمع المعرفة"74
3.2.4. تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2014م، "الشباب وتوطين المعرفة": 78
الفصل الرابع 85
تحليل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين 85
للتحول إلى اقتصاد المعرفة 85
4.1. تحليل مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 86
4.2. تحليل نتائج مقابلات الجهات المختصة: 90
4.2.1. آلية اجراء المقابلات: 90
أولاً: اختيار مجتمع الدراسة: 90
ثانيًا: اختيار المؤسسات والشخصيات 90

ثالثًا: طريقة أجراء المقابلات: 91
رابعًا: أسئلة المقابلات 91
4.2.2. محاور نتائج المقابلات 92
أولاً: دور الحكومة: 92
ثانيًا: دور القطاع الخاص: 93
ثالثًا: دور المؤسسات الداعمة 95
رابعًا: الميزة التنافسية لفلسطين في السوق العالمي الالكتروني: 97
خامسًا: دراسة حالة لعمل عن بعد 98
سادسًا: تحديات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 100
سابعًا: مستقبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 101
ثامنًا: التحول لاقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية 102
4.2.3. أبرز نتائج المقابلات 103
الفصل الخامس 105
النتائج والتوصيات 105
5.1. الاستنتاجات والنتائج: 106
5.1.1. نتائج تحليل مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 106
5.1.2. نتائج المقابلات الخاصة بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 107
5.1.3. نتائج عامة تتعلق باقتصاد المعرفة: 108
5.2. المقترحات والتوصيات 110
5.2.1. توصيات موجهة للحكومة الفلسطينية 110
5.2.2. توصيات خاصة بشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 111
5.2.3. توصيات خاصة بمؤسسات المجتمع المدني والداعمين 112
5.2.4. توصيات للمختصين والخبراء والباحثين 112
5.2.5. أبحاث مقترحة: 113
المراجع 114

فهرس الجداول

جدول(1): عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الاقامة، نهاية عام 2014..... 18

جدول(2): الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة، 2011- 2014 (حسب معايير منظمة العمل الدولية)..... 19

جدول(3): معدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والمنطقة 2014..... 20

جدول(4): نسبة القوى العاملة المشاركة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى من فلسطين حسب التخصص والجنس 2014م..... 22

جدول(5): الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 2012، 2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004..... 23

جدول(6): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2011- 2014 24

جدول(7): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة 2003 35

جدول(8): انتشار الهاتف المحمول في الدول العربية 2011..... 39

جدول(9): عدد مشتركي الهاتف المحمول لشركة الوطنية مبايل 2009-2012..... 40

جدول(10): نمو اشتراكات الهاتف المحمول في الدول العربية 2010-2011..... 40

جدول(11): نمو اشتراكات الهاتف المحمول في الدول العربية 2010-2011..... 42

جدول(12): نمو اشتراكات انترنت النطاق العريض 2011..... 44

جدول(13): أجهزة الحاسوب في الدول العربية 2010-2011 حسب نسبة النمو..... 45

جدول(14): أجهزة الحاسوب في الدول العربية 2010-2011 حسب نسبة النمو..... 47

جدول(15): ترتيب البلدان العربية من حيث نسبة استخدام اللغة العربية (الربع الثالث 2012) 48

جدول(16): خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي 58

جدول(17): مقارنة بين اقتصاد مجتمع المعرفة واقتصاد عصر الصناعة 67

جدول(18): يوضح مراكز الدول العربية فيما يتعلق بدليل اقتصاد المعرفة بتصرف من الباحث..... 73

جدول(19): مقارنة بين تقارير اقتصاد المعرفة الأربعة 82

جدول(20): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية للعام 2013 86

جدول(21): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول العربية 89

فهرس الأشكال

شكل(1): التوزيع النسبي للعاملين للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس والنشاط الإقتصادي، 2014 21

شكل(2): مصادر الشباب في الحصول على المعلومات..... 27

شكل(3): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين * للعام 2013 بالأسعار الجارية..... 30

شكل(4): تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية..... 32

شكل(5): التجارة الخارجية للمعلوماتية والاتصالات بالألف دولار الأمريكي 32

شكل(6): عدد مشتركي الهاتف المحمول لدى شركة الاتصالات الفلسطينية 2009- 2013م 39

شكل(7): عدد خطوط الهاتف الثابت العاملة بالآلاف..... 41

شكل(8): أسباب عدم اقتناء الأسرة لجهاز حاسوب..... 46

شكل(9): يوضح دليل اقتصاد المعرفة في الدول العربية..... 72

شكل(10): دليل البنك الدولي لاقتصاد المعرفة لأحدث فترة مقارنة بسنة 2000 78

شكل(11): مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية 2000-2012..... 80

شكل(12): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية 2000-2012 81

شكل(13): التوزيع النسبي لمستخدمي الانترنت حسب الغرض الرئيس، 2014..... 88

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1.المقدمة:

أصبحت مصطلحات ثورة المعلومات، وثورة التقنية وغيرها- مثل مجتمع المعرفة والمجتمع المعلوماتي ومجتمع الحاسوب ومجتمع ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الحداثة، ومجتمع اقتصاد المعرفة والمجتمع الرقمي وغيرها من المصطلحات والمفاهيم المشابهة، والسمة المميزة للحقبة التاريخية الحالية من تاريخ الإنسانية.

ويعد هذا العصر هو عصر المعرفة القادرة على تفجير الطاقات الإبداعية، وتشكيل النماذج الابتكارية. فقد كان التوجه نحو المعرفة من أهم سمات الكائن البشري على مر العصور، لكنها اليوم تبدو أكثر دفعا من أي وقت مضى بسبب ما هيأته تقنية المعلومات من إمكانيات يصعب وصفها، الأمر الذي ساهم في التحول لاقتصاد المعرفة.

وقد حدد البنك الدولي أربعة مرتكزات للتوجه لاقتصاد المعرفة هي:

- المؤسسات الحكومية الفعالة والحوافز الاقتصادية التي تسهل وتشجع على توفير الكفاءة وامتلاك المعرفة ونشرها واستخدامها.
- نظام التعليم والتدريب الذي ينتج قوى عاملة منتجة ومبتكرة
- البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة منها في ايجاد المعارف ونشرها واستخدامها على النحو الأمثل.
- البحث والتطوير الذي ينتج تفاعلاً ديناميكيًا بين العلم والتكنولوجيا المحلية، والقطاع الخاص المحلي، للمساهمة في نمو المخزون المعرفي العالمي.

ويعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات التي لا ترتبط بالحدود الطبيعية، لذا تكمن أهمية الاستثمار في هذا القطاع وتطويره للاقتصاد الفلسطيني، وهناك أهمية نحو العمل على استقطاب علوم التكنولوجيا وأنظمة المعلومات لارتباطها الوثيق بمجمل الحياة الاقتصادية والمالية.

لذلك جاءت هذه الدراسة من منطلق أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة، ومن منطلق واقع الاقتصاد الفلسطيني الذي لا يتقدم بفعل عوامل الحصار والتبعية، ويرى الباحث أن الاقتصاد الفلسطيني يحتاج للنظر إليه من زوايا مختلفة من أجل معالجته واحدى هذه الزوايا، هي تعزيز وتطوير الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة.

1.2.مشكلة الدراسة:

يعتبر اقتصاد المعرفة فرصة سانحة لكافة الاقتصادات للاستفادة منها في التنمية الاقتصادية، وهذا ما أشارت إليه العديد من الأبحاث والدراسات، وحيث أن الاقتصاد الفلسطيني يمر بحالة وصفها البنك الدولي بالكارثية نتيجة للإحتلال والحصار والحروب، فإن الباحث يسعى من خلال هذه الدراسة لطرح امكانية تحول الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد المعرفة.

وحيث أن اقتصاد المعرفة يرتكز على مرتكزات أربعة حسب ما أشار إليه البنك الدولي، منها وجود بنية تحتية أساسية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن الباحث سيدرس هذا القطاع من خلال استعراض واقعه ومؤشراته ورأي ذوي العلاقة لتحديد جاهزيته للتحول إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية.

1.3.أسئلة الدراسة:

تهتم الدراسة بإثارة تساؤلات جوهرية تتعلق باقتصاد المعرفة ودور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التحول نحو هذا الاقتصاد، وبالتالي تحاول هذه الدراسة تقديم إجابات وافية تدور محاورها حول هذه الأسئلة:

- ما هو واقع الاقتصاد الفلسطيني وما أهم المشكلات التي يعاني منها؟
- ما هو واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟
- ما هي أبرز مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقارنة بالدول العربية؟
- كيف يمكن أن يساهم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التحول لاقتصاد المعرفة؟
- ما الذي يمكن أن يستفيد منه الاقتصاد الفلسطيني في ظل التحول لاقتصاد المعرفة.
- ما هو اقتصاد المعرفة، وكيف يساهم في التنمية الاقتصادية؟ وما هي تصنيفاته ومؤشراته؟
- ما هي الحقائق والقوانين الجديدة التي يثيرها اقتصاد المعرفة؟

- ما الذي يجب القيام به على مستوى جميع الأطراف ذات العلاقة من أجل تحقيق الاستفادة من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

1.4.أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى:

- التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني، والتعرف على أبرز المشكلات التي يعاني منها.
- رصد واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية ومدى تطور هذا القطاع، وتحديد أبرز مؤشراته، ومقارنته بمجموعة من المؤشرات الخاصة بالدول العربية.
- التعرف على الاقتصاد القائم على المعرفة وأهميته بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، وتوضيح أهمية التحول لاقتصاد المعرفة، واستعراض أبرز قوانين وحقائق هذا الاقتصاد.

1.5.أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة للجهات التالية:

- للحكومة الفلسطينية، لأن التحول لاقتصاد المعرفة يساهم في علاج العديد من المشاكل الاقتصادية، ويفتح المجال لأسواق عالمية جديدة، الأمر الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
- لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث أنها ستظهر واقع هذا القطاع، وسوف تقدم الدراسة نتائج وتوصيات تساهم في تطوير هذا القطاع.
- سوف تساهم الدراسة في وضع صانعي القرار أمام توجهات واستراتيجيات جديدة، منها زيادة الاستثمار في البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ودعم التوجه إلى الاقتصاد المبني على المعرفة.

- الدراسة مهمة للباحثين والدارسين سواء الاقتصاديين أو الإداريين أو التربويين أو المختصين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يمكن الاستفادة من هذه الدراسة لطرح أبحاث في عناوين أخرى في موضوع اقتصاد المعرفة من أجل تطوير هذا المفهوم الجديد.
- الدراسة تفتح آفاق أمام الباحث لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية، لا سيما في ظل حداثة الموضوع، والتوجه العالمي والعربي للتوجه إلى اقتصاد المعرفة.

1.6.حدود الدراسة:

- تطرح الدراسة جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه لاقتصاد المعرفة، من خلال توضيح ودراسة المؤشرات الأساسية لهذا القطاع حسب تعريف الجهاز المركزي للاحصاء.

1.7.منهجية الدراسة:

1.7.1. منهجية التحليل:

- **المنهج الوصفي** : يعتبر المنهج الوصفي والذي يقوم على وصف الوقائع وتفسيرها بناءً على المعلومات الموجودة، حيث سيتم عرض أدبيات اقتصاد المعرفة، ووصف للواقع الحالي للاقتصاد الفلسطيني لا سيما قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- **منهج تحليل المضمون:** ضمن المنهج الوصفي يأتي منهج تحليل المضمون، ويعمل على تحليل الأرقام والمؤشرات ويفسرها، وسوف يتم الاعتماد على منهج تحليل المضمون في تحليل كل ما يتوفر للباحث من بيانات واحصاءات ومؤشرات.
- **المنهج الاستنباطي:** وهو ما سوف يستخدمه الباحث في اجراء الربط والمقارنات المختلفة.

1.7.2. منهجية جمع البيانات:

البيانات الثانوية:

سيتم جمع البيانات المنشورة حول الموضوع من مصادرها وأهمها البيانات الصادرة عن لدى الجهاز المركزي للاحصاء، ومنشورات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمجلس

الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، وتقارير اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقارير المعرفة العربي، ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبد العزيز، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كذلك العديد من الكتب والدرسات في موضوع الدراسة.

البيانات الأولية:

وذلك من خلال اجراء مجموعة من المقابلات مع ذوي العلاقة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، شركة الاتصالات الفلسطينية، اتحاد شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤسسات ذات علاقة وخبراء.

وسوف تتمحور أسئلة المقابلات الرئيسية حول ما يلي:

- جاهزية وتطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما يتعلق بـ (انتشار خطوط الجوال، انتشار خطوط الهاتف، انتشار الإنترنت، انتشار الحواسيب)
- كيف تقيم عمل الحكومة/ القطاع الخاص/ الجهات الداعمة العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟
- كيف تقيم مستقبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟ وما هي أبرز الخطوات في هذا المجال.

1.8.الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع اقتصاد المعرفة ودورها في التنمية، لكن معظمها كانت أجنبية أو عربية، وفي فلسطين كانت الدراسات محدودة:

1.8.1. الدراسات المحلية:

دراسة النجار (2012) بعنوان: " دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المهارات التي ينبغي توافرها في المورد البشري لضمان نجاحه في عصر المعلومات، و تعزيز قيمة صناعة المعلومات من خلال التعرف على أهميتها، و العمل على تطوير واقع صناعة المعلومات.

وكان من نتائج الدراسة التي استهدفت الجامعة الإسلامية أن الجامعة يتواجد بها بنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي، ممثلة في توفر أجهزة تقنية متنوعة بمواصفات عالية الجودة، ووجود قاعدة بيانات متكاملة ومتاحة للوحدات والفروع والأقسام المختلفة، بالإضافة لتوفر شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام الداخلي في الجامعة.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها ضرورة التركيز على العنصر البشري في إقامة مجتمع المعرفة والعمل على تطوير مهاراته باستمرار، والعمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومواكبتها لآخر المستجدات الحادثة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة استغلال شبكة الانترنت لتعميم الخدمات وتسويق صناعة المعلومات، والعمل على إنتاج منظومة متكاملة للمعلومات تربط الجهات المعنية بالصناعة المعلوماتية في القطاعين العام والخاص والتنسيق بينها ضمن شبكة وطنية تسمح بتدفق المعلومات ووصولها إلى المستفيدين.

دراسة بكدار (2008) بعنوان: " دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التنموي ومكافحة الفقر في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوضيح أهمية دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التنموي في مكافحة الفقر، وخلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات للقطاع العام والخاص والمجتمع المدني، وكانت أبرز التوصيات للقطاع العام المتمثل

في السلطة الوطنية بتبني وتشجيع سياسات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض وطنية وذلك بتبني استراتيجية الكترونية وطنية وإدماج تكنولوجيا المعلومات في خطة التنمية والإصلاح الوطنية وبرامج الحد من الفقر.

وأوصت الدراسة القطاع الخاص بزيادة الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبشكل متوازن، كما أوصت المجتمع المدني بتعزيز وتطوير ثقافة التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق مناهج التعليم والتدريب والمؤتمرات والندوات.

دراسة ماس (2006) بعنوان : "نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى تحليل منظومة التعليم الفلسطيني، والتحديات التي تواجهها جهود التنمية البشرية في التعليم الرسمي، للدخول في اقتصاد المعرفة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يتمتع المعلم بمهارات الاتقان في استخدام التكنولوجيا والوصول إلى المعارف، كما أوصت الدراسة بضرورة استخدام التكنولوجيا في كافة التخصصات.

دراسة اشتية (2004) بعنوان: " واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على قطاع المعلومات الفلسطيني، والخصائص المميزة له، والتعرف على مقومات مجتمع المعرفة الفلسطيني.

وكانت أبرز النتائج أن معدل الزيادة السنوية المرتفعة للقيمة المضافة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي وصلت لنحو (30%) في الفترة من (1999) إلى (2002) متفوقة بذلك على قطاعات الصناعة، والخدمات، والمالية والتأمين، بفارق، كبير، مما يؤكد قدرة ذلك القطاع على التغلب على الحدود الجغرافية والحواجز الطبيعية والعسكرية نظرا لسهولة وتعدد قنوات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حقق أعلى معدل لإنتاجية العامل، وبفارق ملحوظ عن باقي قطاعات الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات وتوفير الدعم والتمويل المناسبين لها لتأخذ دورها في تنمية المشاريع والأفكار الإبداعية، واستقطاب العقول الفلسطينية نحو شركات ومؤسسات فلسطينية محلية تشق طريقها نحو المنافسة الإقليمية والعالمية،

كما أوصت بالعمل على زيادة كفاءة أنظمة شبكة الاتصالات الفلسطينية وفعاليتها، وتخفيض كلفة استخدام الشبكة لتكون متاحة لشريحة أكبر من المواطنين، مما يعمل على زيادة انتشار كل من سلعة الإنترنت وخدمات الشركات المحلية الموفرة للبرامج التكنولوجية لجمهور أوسع من المستهلكين.

1.8.2. الدراسات العربية:

دراسة الرحبي (2012) بعنوان:" اقتصاد المعرفة البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة شاملة".

وقد هدفت الدراسة إلى استكشاف أدبيات الاقتصاد القائم على المعرفة وأهميته بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص باعتباره البديل الممكن للتنمية الاقتصادية المستدامة، وأكدت الدراسة على أن الانتقال الناجح إلى الاقتصاد القائم على المعرفة عادة ما ينطوي على اجراءات بعيدة الأمد مثل القيام باستثمارات طويلة الأجل في مجال تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها. وأكدت الدراسة على أن التجارب الدولية تشير إلى أن العولمة وتنمية اقتصاد المعرفة قد رافقهما زيادة في التفاوت في الدخل في معظم أنحاء العالم.

دراسة أبو الشامات (2012) بعنوان: " اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية".

حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على اقتصاد المعرفة من حيث نشأته ومفهومه وخصائصه، ومن ثم تحديد إمكانية الدول العربية من التوجه نحوه لأنَّه الخيار الاقتصادي للسير في ركب التقدم العلمي والتنمية.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها:

- إن اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي جديد متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات، حيث تُشكل المعرفة حجر الأساس فيه والعنصر الأهم من عناصر الإنتاج.
- بدأت الدول العربية بإعداد الخطط الجدية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ عشر سنوات مع انتشار استخدام المنتجات المعرفية فيها انتشاراً واسعًا.
- تمتلك البلدان العربية الموارد الكافية للتوجه نحو اقتصاد المعرفة .

وكانت أبرز توصيات الدراسة:

- وضع الخطط الاستراتيجية الوطنية والقومية ذات الأهداف الزمنية المحددة بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية الصاعدة في هذا المجال والتعاون معها على المستوى المعرفي والتقني.
- أظهرت النتائج والمقترحات أننا – نحن العرب– نمتلك الموارد والامكانيات والكفاءات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه اقتصادياتنا، مما يدفعنا للتركيز على بعض التحديات وإمكانية مواجهتها في إطار اقتصاد المعرفة في بحوث القادمة.

في دراسة الرهيمي (2011) بعنوان: "الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية".

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات والصعوبات التي تواجهها البلدان العربية على صعيد الانتاج المعرفي في ظل التطورات التكنولوجية العالمية المتسارعة جداً، كما هدفت إلى تحديد التصورات التي يمكن ان تكون عليها متطلبات التحول نحو الاقتصاد المعرفي للدول العربية التي تعتبر ذات اقتصادات لم تصل بعد الى مرحلة الكفاية في بناء المعرفة، وأكدت الدراسة على ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومات والمعرفة المطلوبة لإبتكار المستحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية، وأوضحت الدراسة أن قطاع المعلومات قد نما على المستوى العالمي بمعدل اكثر من 5% بينما كان نمو الاقتصاد العالمي بمعدل اقل من 3% لنفس الفترة، لذلك فإن هناك تحول من اقتصاد الصناعات الى اقتصاد المعلومات. وخلصت الدراسة إلى أن المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة مسألة حاسمة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي نحو التحول الحقيقي باتجاه استغلال الموارد الطبيعية والمادية.

وأوصت الدراسة بمواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً.

دراسة السيد (2009) بعنوان: " حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية "

هدفت الدراسة لتسليط الضوء على اقتصاد المعرفة من خلال بيان مختلف التعاريف الأكاديمية لاقتصاد المعرفة وكذا المعنى الاصطلاحي على أساس المؤشرات الدولية وعناصره وفوائده ومكوناته وسماته، وصولا إلى حتمية الاعتماد عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة عن طريق استعراض أفضل ممارسات تكنولوجيا المعلومات وزيادة الوعي حول كيفية دعم تلك التكنولوجيا لتعزيز الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، و العمل على إيجاد برامج استهلاكية قائمة على المعرفة من خلال دعم الأبحاث والاستفادة المتواصلة من العلوم الرقمية الحالية التي تعيشها المجتمعات الحالية المتطورة.

1.8.3. الدراسات الأجنبية:

Papers, 2013: TELECOMMUNICATIONS SERVICES IN THE KNOWLEDGE ECONOMY

هدفت الدراسة لتوضيح أهمية خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجتمع المعلومات والمعرفة، وطالب الدراسة بضرورة سد فجوة المهارات الالكترونية من أجل خلق اقتصاد قائم على المعرفة.

وأوصت الدراسة على الاستفادة من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS) الذي عقد في جنيف بسويسرا، والذي تضمن ما يمكن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أن يدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والزراعة والعلوم.

Papers: Hulten, 2013, Stimulating Economic Growth through Knowledge-Based Investment.

وقد هدفت الدراسة إلى بيان أهمية رأس المال القائم على المعرفة، وأهمية توسيع مفهوم الابتكار والبحث العلمي والتطوير، وأكد على أن الدراسات الحديثة أن الاقتصاد المبني على المعرفة مصدرًا مهما للنمو الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة التكيف مع التغيير سواء للقطاع الخاص أو العام في مجالات السياسات الحكومية على التعليم، والبنية التحتية وخاصة للتكنولوجيا، والاصلاح الهيكلي، من أجل تحقيق النمو، وطالبت الدراسة بإشراك القطاع الخاص للاستثمار في رأس المال القائم على المعرفة، كأمر ضروري وجزء من عملية النمو.

Information paper: UNESCO Institute for Statistics, 2013

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ضمن سياسات تجديد التعليم واصلاحه، وتعمل اليونسكو انطلاقًا من الأهداف الانمائية للألفية والتي نصت على "توفير مزايا التكنولوجيا الحديثة ولا سيما المعلومات والاتصالات بالتعاون مع الأمم المتحدة" ولتحقيق ذلك، فقد حددت خطة عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات عشرة أهداف يجب تحقيقها بحلول عام 2005م يتعلق اثنان منها بالتعليم، ويلعب معهد اليونسكو للإحصاء دوار حيويا في المساعدة على قياس تقدم البلدان ضمن إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وذلك بجمع الإحصائيات وحساب المؤشرات المقارنة العالمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج مقارنة بمصر وقطر والأردن وعمان.

1.9. التعليق على الدراسات السابقة:

أوضحت **دراسة النجار**، أهمية تعزيز وتطوير قيمة صناعة المعلومات، وقد استنتجت الدراسة وجود بنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات للتحول للاقتصاد المعرفي في الجامعة الإسلامية ممثلة في توفر أجهزة تقنية متنوعة بمواصفات عالية الجودة، ووجود قاعدة بيانات، وخرجت الدراسة بضرورة

العمل على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومواكبتها لآخر المستجدات الحادثة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة استغلال شبكة الانترنت لتعميم الخدمات وتسويق صناعة المعلومات، والعمل على إنتاج منظومة متكاملة للمعلومات تربط الجهات المعنية بالصناعة المعلوماتية في القطاعين العام والخاص والتنسيق بينها ضمن شبكة وطنية تسمح بتدفق المعلومات ووصولها إلى المستفيدين، وحيث أن هذه الدراسة تمت ضمن اطار الجامعة الإسلامية فإنها تعبر عن مؤسسة كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني، وحيث أن النتائج تشير لوجود تقدم وتطور في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في الجامعة، ويعتقد الباحث وجود هذا التطور التكنولوجي على مستوى الأراضي الفلسطينية بما يخدم التحول لاقتصاد المعرفة، وهذا ما ستم بحثه خلال هذه الدراسة.

وبينت النتائج في **دراسة بكدار**، أن نصف المجتمع الفلسطيني (10 سنوات فأكثر) يعرف استخدام الانترنت فيما خمسهم من يستخدم الانترنت فعليًا، وما يقارب نصف الأسر الفلسطينية تخطط لاقتناء حاسوب في المستقبل. ولخصت الدراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية من خلال محورين أساسيين: الأول، يتعلق بالدور الذي تلعبه صناعة تكنولوجيا المعلومات كمحرك رئيس للتقدم وزيادة الدخل القومي. والثاني يتعلق بأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كافة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالتالي على الاقتصاد العام.

ويعتقد الباحث أن دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا يقف فقط عند المساهمة في برامج الحد من الفقر وإنما يعتبر محرك أساسي للاقتصاد إذا ما تمّ تسخيره لصالح المعرفة والحصول عليها، الأمر الذي يحتاج إلى سياسة تسير باتجاه تخفيض خدمات الانترنت المقدمة من أجل أن يحصل عليها أكبر قدر ممكن من المجتمع الفلسطيني.

وطرحت **دراسة (ماس)**: ايجاد ساسيات تعليم لتحفيز اقتصاد المعرفة، ويعتبر تطوير نظام التعليم والتدريب الذي ينتج قوى عاملة منتجة ومبتكرة ركيزة من ركائز التحول إلى اقتصاد المعرفة، فيما يطرح الباحث ركيزة أخرى وهي الاستفادة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ايجاد المعارف ونشرها واستخدامها على النحو الأمثل، مما يعد تكاملاً بين دراسة "ماس" والدراسة التي يقوم الباحث بإجرائها.

وأوضحت **دراسة اشتية**، أن معدل الزيادة السنوية المرتفعة للقيمة المضافة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي وصلت لنحو (30%) في الفترة من (1999) إلى (2002) متفوقة بذلك على قطاعات الصناعة، والخدمات، والمالية والتأمين، بفارق، كبير، إن هذه النتائج تدعم

الباحث في هذه الدراسة فقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الواضح أن تأثيراته متعددة، وهذا ما يدعم ضرورة الاعتماد على هذا القطاع وزيادة الاستثمار فيه في ظل ثورة المعلومات الذي نعيشها، بالإضافة لكون هذا القطاع تتعدد فيه قنوات الانتاج والتوزيع والاستهلاك وإمكانية تغلبه على الحواجز الطبيعية والعسكرية.

وأكدت **دراسة أبو الشامات**، أن الدول العربية تمتلك الموارد والامكانيات والكفاءات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه اقتصادياتها، مما يدفعنا للتركيز على بعض التحديات وإمكانية مواجهتها في إطار اقتصاد المعرفة في بحوث القادمة، وهذا ما يحاول الباحث دراسته في الأراضي الفلسطينية من خلال دراسة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كمورد هام يجب التركيز عليه من أجل التحول لاقتصاد المعرفة.

كما خلصت **دراسة الرهيمي**، أن المعرفة بالنسبة للمجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة مسألة حاسمة. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الادوات الاساسية لتحقيق التقدم المؤسس على الاقتصاد المعرفي، وأوصت الدراسة بمواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لإستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية، ومحاولة ممارستها ميدانياً، وهذا ما يقوم الباحث بدراسته من خلال تبيان أهمية التحول إلى الاقتصاد المبني على المعرفة في الأراضي الفلسطينية.

وأوصت دراسة السيد، بضرورة وضع إستراتيجية متكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، و العمل على إيجاد برامج قائمة على المعرفة، وهذا ما يحاول الباحث ايضاحه في هذه الدراسة من خلال بيان الحقائق والقوانين الخاصة باقتصاد المعرفة، وتاثيرها على الاقتصاد بشكل عام.

وأكدت ورقة العمل، **TELECOMMUNICATIONS SERVICES IN THE KNOWLEDGE ECONOMY**، على الاستفادة من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS) الذي عقد في جنيف بسويسرا، والذي تضمن ما يمكن لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أن يدعم التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والزراعة والعلوم، ويرى الباحث أن مثل هذه المؤتمرات وخاصة الدولية تساهم في وضع التوجهات والمسارات يمكن أن يستفيد منها الباحثين من جهة، وبين صناع القرار من جهة أخرى، ويعتقد الباحث أن

توصيات هذا المؤتمر تدعم بشكل كبير البحث محل الدراسة وخاصة فيما يتعلق بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقدرته على دعم التنمية المستدامة.

أيضًا جاءت ورقة العمل **Stimulating Economic Growth through Knowledge-Based Investment.**، وأكدت على أن الدراسات الحديثة تتبنى الاقتصاد المبني على المعرفة كمصدر مهم للنمو الاقتصادي، وهذا ما دعى الباحث لدراسته في ظل وجود توجه عالمي وعربي.

من هنا تبرز أهمية الربط بين ما أوصت به الدراسات السابقة من العمل على تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمساهماته العديدة في الاقتصاد، وبين الاستفادة من هذا التطور في التوجه إلى اقتصاد المعرفة، ويسعى الباحث إلى تسليط الضوء على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية ومقارنته بالدول العربية، والتعرف على مدى جاهزيته من أجل التحول إلى اقتصاد المعرفة.

1.10. ما ستضيفه الدراسة:

أوضحت الدراسات السابقة أهمية التحول لاقتصاد المعرفة كبديل ابتكاري لتنمية اقتصادية مستدامة في ظل المتغيرات العالمية، وأوضحت هذه الدراسات أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم التنمية المستدامة.

إن هذه الدراسة سوف تربط ما بين هذين الأمرين من خلال تحديد مدى جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كعامل محدد لنجاح التوجه إلى اقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثاني

واقع ومؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين

مقدمة:

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الرائدة والواعدة في فلسطين، ويساهم هذا القطاع بحوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يساهم بدرجة كبيرة توفير الأدوات والبرامج اللازمة للقطاعات الأخرى، وأن أي تقدم أو تطور في هذا القطاع سيؤدي إلى تقدم وتطور القطاعات الأخرى مما يساهم في تطور الاقتصاد الفلسطيني.

سيتم تناول موضعين في هذا الفصل، الأول بعنوان: واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية، والثاني بعنوان: مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين.

2.1. واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية

يتناول هذا الجزء نبذة مختصرة عن الاقتصاد الفلسطيني وأبرز المشكلات التي يعاني منها، وسيتم التعرف على مكونات الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحديد أبرز قطاعاته ومساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني، والتركيز على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال توضيح أبرز نقاط القوة والضعف لهذا القطاع، ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني.

2.1.1. نبذة عن الاقتصاد الفلسطيني

أولاً: السكان:

بلغ عدد الفلسطينيين نهاية عام 2014 نحو 12.10 مليون، يعيش منهم في نطاق فلسطين التاريخية حوالي 6.08 مليون فلسطيني، نحو 1.46 مليوناً في أراضي الـ 48، و 2.83 مليون نسمة في الضفة الغربية و 1.79 في قطاع غزة، 5.34 مليوناً في الدول العربية، و نحو675 ألف في الدول الأجنبية.انظر جدول رقم (1)

وتبيّن المعطيات الإحصائية أن نسبة اللاجئين بين الفلسطينيين تصل ما يزيد عن نصف عدد الفلسطينيين بالعالم بقليل، وهي تعكس ذاتها تقريباً للوجود الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية؛ فحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: إن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة غوث

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" حتى تاريخ الأول من كانون الثاني عام 2014، بلغ نحو 5.4 مليون لاجئ، وهذه الأرقام تمثل الحد الأدنى لعدد اللاجئين، وفق سجلات أنروا (الجهاز المركزي للاحصاء، 2014: 11).

جدول(1): عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الاقامة، نهاية عام 2014

المنطقة	العدد	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4,616,418	38.2
أراضي 48	1,462,495	12.1
الدول العربية	5,341,480	44.1
الدول الأجنبية	675,267	5.6
المجموع	12,095,660	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين في أرقام، بتصرف من الباحث 2014: 11 (بتصرف من الباحث)

ثانيًا: القوى العاملة والبطالة:

بلغ معدل البطالة في فلسطين في العام 2014م، 26.9% وهو معدل مرتفع مقارنة مع الأعوام السابقة، وبلغ معدل البطالة في قطاع غزة 43.9%، في حين بلغ في الضفة الغربية 17.7%.انظر جدول (2)

جدول(2): الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة، 2011- 2014 (حسب معايير منظمة العمل الدولية)

سمات القوى العاملة والمنطقة	2011	2012	2013	2014
فلسطين				
نسبة المشاركة في القوى العاملة	**43.0**	**43.6**	**43.6**	**45.8**
معدل البطالة	**20.9**	**23.0**	**23.4**	**26.9**
الضفة الغربية				
نسبة المشاركة في القوى العاملة	45.5	45.5	45.0	46.6
معدل البطالة	17.3	19.0	18.6	17.7
قطاع غزة				
نسبة المشاركة في القوى العاملة	38.4	40.2	41.2	44.4
معدل البطالة	28.7	31.0	32.6	43.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين في أرقام، 2014: 19

ويتوقع أن ترتفع نسبة البطالة لتصل إلى 50% بسبب توقف مصانع قطاع غزة عن العمل، والشلل الذي أصاب كافة القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع الإنشاءات (مقداد، 2015).

وأوضح الجهاز المركزي للاحصاء (2015: 133) أن معدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص كانت مرتفعة لتخصص علوم تربوية وإعداد معلمين بنسبة 50.8% فيما كانت النسبة أقل لصالح تخصصات القانون 9.7%، ثم العلوم المعمارية والبناء بنسبة 23%، ثم الصحة بنسبة 24.4%. انظر جدول (3)

جدول(3): معدل البطالة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص والمنطقة 2014

التخصص	معدل البطالة حسب المنطقة Unemployment Rate by Region		
	فلسطين Palestine	الضفة الغربية West Bank	قطاع غزة Gaza Strip
علوم تربوية وإعداد معلمين	**50.8**	43.5	64.2
علوم إنسانية	**33.5**	17.6	46.3
العلوم الاجتماعية والسلوكية	**37.7**	32.7	43.4
الصحافة والإعلام	**36.9**	22.7	43.3
الأعمال التجارية والإدارية	**31.3**	22.6	44.8
القانون	**9.7**	5.4	16.0
العلوم الطبيعية	**39.1**	43.4	34.2
الرياضيات والإحصاء	**37.6**	28.6	44.2
الحاسوب	**31.4**	25.2	52.0
الهندسة والمهن الهندسية	**29.2**	19.9	40.6
العلوم المعمارية والبناء	**23.0**	12.8	34.5
الصحة	**24.4**	13.1	37.4
الخدمات الشخصية	**38.6**	39.5	37.3
باقي التخصصات	**27.6**	23.9	32.1
المجموع	33.9	**25.7**	**44.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2014

وأظهرت نتائج الجهاز المركزي للاحصاء (2015: 28) ضمن تقرير القوى العاملة أن 36.1% من العاملين في فلسطين يعملون في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، وتوفر من فرص العمل من النساء 57%. انظر شكل (1)

شكل(1): التوزيع النسبي للعاملين للأفراد 15 سنة فأكثر حسب الجنس والنشاط الإقتصادي، 2014

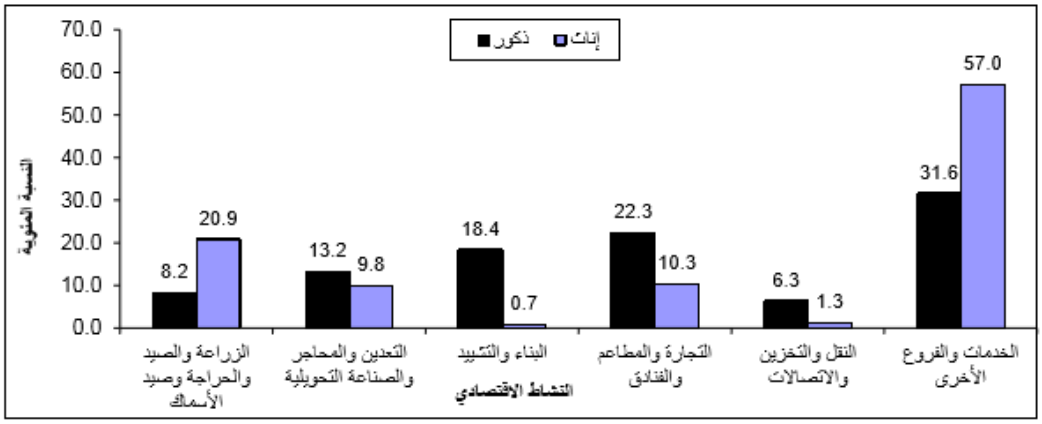

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2014

كما أظهرت نتائج الجهاز المركزي للاحصاء (2015: 134) أن نسبة القوى العاملة المشاركة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين حسب التخصص يكاد يكون متقارب إلى حد كبير خاصة في الضفة الغربية بينما كانت المشكلة في التفاوت بين التخصصات واضحة في قطاع غزة.

بلغت النسبة الأعلى للقوى العاملة لتخصص الهندسة والمهن الهندسية بمعل 89.4%، في حين كانت النسبة الأقل للقوى العاملة من بين التخصصات لتخصص القانون بنسبة 74.4%. انظر جدول (4)

جدول(4): نسبة القوى العاملة المشاركة للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى من فلسطين حسب التخصص والجنس 2014م

التخصص	نسبة المشاركة في القوى العاملة Labour Force Participation Rate		
	ذكور Males	إناث Females	المجموع Total
علوم تربوية وإعداد معلمين	88.1	75.8	**78.6**
علوم إنسانية	83.2	73.1	**77.1**
العلوم الاجتماعية والسلوكية	90.9	75.9	**82.7**
الصحافة والإعلام	92.3	72.6	**85.8**
الأعمال التجارية والإدارية	92.9	65.1	**81.3**
القانون	81.8	47.9	**74.4**
العلوم الطبيعية	83.2	81.4	**82.2**
الرياضيات والإحصاء	89.8	81.3	**84.3**
الحاسوب	93.5	64.1	**81.0**
الهندسة والمهن الهندسية	93.9	74.2	**89.4**
العلوم المعمارية والبناء	88.9	89.0	**88.9**
الصحة	91.9	76.1	**84.8**
الخدمات الشخصية	94.1	65.6	**81.7**
باقي التخصصات	87.1	68.4	**78.8**
المجموع	**90.0**	**72.8**	**81.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2014

ثالثًا: النشاطات الاقتصادية:

يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، حيث بلغ الناتج لقطاع الخدمات 1477.5 مليون دولار في العام 2013 مسجلاً زيادة عن العام 2012م، فيما بلغت مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات 452.7 مليون دولار من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي. انظر الجدول(5)

جدول(5): الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب النشاط الاقتصادي للأعوام 2012، 2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

القيمة بالمليون دولار أمريكي

النشاط الاقتصادي	السنة	
	2012	2013
الزراعة وصيد الأسماك	339.1	309.9
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	1,091.6	1,158.5
الإنشاءات	715.1	758.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية	1,304.9	1,295.1
النقل والتخزين	115.1	127.6
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	249.0	252.6
المعلومات والاتصالات	468.3	452.7
الخدمات	1,416.9	1,477.5
الإدارة العامة والدفاع	897.8	928.3
الخدمات المنزلية	3.9	3.8
أخرى**	713.1	712.3
الناتج المحلي الإجمالي	**7,314.8**	**7,477.0**

*: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل في عام 1967.

**: تشمل الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات مطروحا منها خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين في أرقام، 2014: 50

ويمثل نشاط الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى في التوزيع النسبي للعاملين بنسبة 36.1%، فيما كان العاملون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثانية بنسبة 20.2%، واحتل قطاع النقل والتخزين والاتصالات النسبة الأقل ضمن النشاط الاقتصادي بنسبة 5.4%. انظر جدول(6)

جدول(6): التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2011- 2014

النشاط الاقتصادي	2011	2012	2013	2014
الزراعة والحراجة والصيد	11.9	11.4	10.5	10.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	11.8	11.9	12.2	12.6
البناء والتشييد	13.9	14.4	15.6	15.3
التجارة والمطاعم والفنادق	20.3	19.6	19.6	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	6.1	6.5	6.4	5.4
الخدمات والفروع الأخرى	36.0	36.2	35.7	36.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين في أرقام، 2014: 21

2.1.2. مشكلات الاقتصاد الفلسطيني

يعاني الاقتصاد الفلسطيني في غزة ظروفًا غاية في الصعوبة، فالبطالة مرتفعة إلى أبعد الحدود، مع استمرار الحصار لثمانية أعوام والتعرض لثلاثة حروب وعدم قيام حكومة التوافق بمهامها في قطاع غزة، ويعتبر أهم أسباب تردي الأوضاع الاقتصادية، الاحتلال الإسرائيلي والحصار المتواصل والحروب الثلاث على القطاع والتدمير للقطاعات الاقتصادية والبنى التحتية وتوقف التمويل الدولي وإغلاق المعابر، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على الاستيراد للمواد الخام لتشغيل المصانع (مقداد، 2015) كما شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013 مزيدًا من المعاناة مع استمرار التباطؤ الاقتصادي للعام الثالث على التوالي، وتراجع النمو الحقيقي بشكل ملحوظ إلى 2.2%، مقارنة مع 6.3% في عام 2012 و 12.4% عام 2011. يأتي هذا الضعف في أداء الاقتصاد على خلفية التباطؤ الاقتصادي في معدلات النمو المتحققة في الضفة الغربية، وقد أدى هذا التباطؤ إلى تراجع معدلات النمو في الدخل الحقيقي (سلطة النقد الفلسطيني، 2014: 1).

إن التحديات والمعوقات للنمو والتطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية تعود إلى: (رجب، 2014)

1. افتقار قطاع غزة لكثير من الموارد الاقتصادية الطبيعية التي يمكن أن تشكل أساساً للحصول على المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية، مما يستلزم استيراد غالبيتها من الخارج.

2. توقف العمل بالأنفاق وإغلاقها منذ تموز/ يوليو 2013، بعد القيام بتدميرها، فقد كانت هذه الأنفاق تسمح بإدخال مختلف السلع، مع قدرتها على توظيف بضعة آلاف من العمال سواء بطريق مباشر أم غير مباشر.

3. تراجع مستوى المناخ الاستثماري الواجب تهيئته للمستثمرين سواء كان الأمر يتعلق بالاستثمار المحلي من المقيمين في القطاع، أم بالاستثمار الخارجي من غير المقيمين، خصوصاً بعد تكرار قيام "إسرائيل" بشن عدة حروب مدمرة خلال سنوات قليلة، واستهدافها للمنشآت والوحدات الإنتاجية، التي نجحت في تحقيق مستوى عالٍ من الجودة والقدرة على منافسة البديل الأجنبي.

4. القيود والعراقيل التي ما تزال تفرضها "إسرائيل" على عمليات إعادة الإعمار، خصوصاً في مجال ما يمكن السماح بدخوله من احتياجات، وذلك ضمن حالة الحصار الفعلية التي ما تزال قائمة.

وهناك مشكلات أخرى يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني: (الحمد، 2012).

1- ضعف البنية العامة للاقتصاد الفلسطيني، وتزايد وتعمق تشوهاته الهيكلية والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال، حيث خططت إسرائيل لإبقاء هذه التبعية والحالة الاقتصادية المتردية بإجراءاتها بالإغلاق والحصار.

2- الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي في مجالات البنية التحتية والخدمات الحيوية وفي مجال التجارة الخارجية والاستيراد للمنتجات الاستهلاكية ومدخلات الصناعة، وتدخل إسرائيل المباشر، حيث مازال الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك استقلالية قراره، ويتبع الاقتصاد الإسرائيلي تبعية أشبه بالكاملة.

3- القيود التي وضعتها اتفاقات أوسلو 1993 وبروتوكول باريس 1994، للسلطة في مجالات الاستيراد والتصدير والسوق المالي والحوالات المالية وإصلاح البنية التحتية وحركة العمالة ورأس المال.

4- شبكة الاستيطان والطرق الالتفافية الخاصة في الضفة الغربية.

5- ضعف الارتباط بين المساعدات الدولية الاقتصادية والقطاعات الأساسية، حيث يصرف منها اكثر من 70 % على الموازنة العامة والمساعدات الطارئة.

6- استمرار تناقص الموارد المتاحة بسبب عمليات المصادرة والاستيطان وتجريف الأراضي الزراعية في الضفة العربية.

7- تراجع دور الناتج المحلي في الاسهام بتطوير الدخل القومي الإجمالي الذي بات يعتمد أكثر على المساعدات الخارجية وعوائد العمالة الفلسطينية في (اسرائيل) والمعونات الانسانية بدلا من التنمية المستدامة والتوسع في الصناعة والزراعة والتشغيل المباشر للعمالة في مجالات الإنتاج الإستراتيجية.

8- تزايد الاعتماد على القطاع الحكومي في تشغيل العمالة في ظل تراجع قدرة القطاع الخاص عن توفير فرص العمل.

2.1.3. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الواعدة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الفلسطيني ويعتبر من الفرص الهامة للتنمية الاقتصادية؛ وهذا القطاع بتقنياته العالية يستطيع تجاوز عقبات الحصار وكافة القيود التي تفرض على المعابر الحدودية، وهو من الأنشطة التي يتوفر لها كوادر بشرية تتصف بمستويات عالية من المهارة، وأمامها سوقاً خارجية واسعة بجانب السوق المحلية. وقد تمّ اختيار شركتين فلسطينيتين ضمن أفضل الشركات الناشئة عالمياً للمشاركة في مؤتمر دبلن للإنترنت إلى جانب الشركات العالمية العملاقة، وهذا أنتج فرصة لتبادل الخبرات وتشبيك العلاقات بما يخدم قطاع تكنولوجيا المعلومات في فلسطين ويضعها على مستوى الريادة في هذا المجال (رجب، 2014).

وقد شكل الإنترنت المصدر الأول للحصول على المعلومات لدى الشباب، وبالنسبة للأشخاص الذين ذكروا أكثر من إجابة فإن غالبية إجاباتهم تحتوي على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.انظر شكل(2)

شكل(2): مصادر الشباب في الحصول على المعلومات

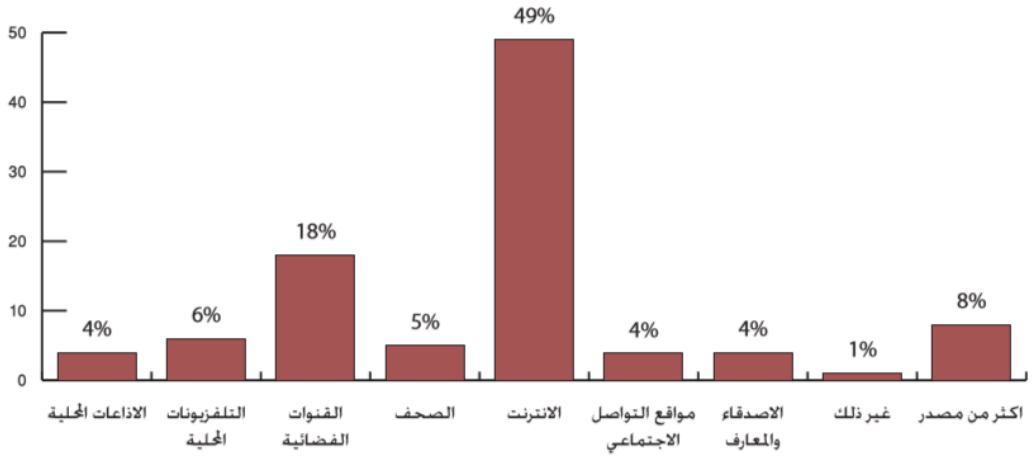

المصدر: منتدى شارك الشبابي، تقرير واقع الشباب الفلسطيني 2013: 78

ويعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات من أسرع القطاعات الإقتصادية نمواً في فلسطين، وذلك لوجود مجموعة متعلمة من القوى العاملة وقرب فلسطين من مراكز التكنولوجيا المتطورة مما كان لهما الأثر الكبير في التوسع في هذا القطاع، حيث إستفادت الجامعات الفلسطينية من تكنولوجيا المعلومات الموجودة في أنحاء العالم فعملت على تشديد التركيز على التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات في المناهج (منتدى شارك الشبابي،2013: 78).

وهناك أنواع مختلفة من الشركات تعمل ضمن هذا القطاع وهي كالتالي:

- مزودو خدمات إستشارات تقنية المعلومات.
- مزودو خدمات الشبكة، ومزودو خدمات الإنترنت.
- شركات البرمجيات والحلول التطويرية.
- مقدمو التدريب المهني والتقني.
- موردو معدات الحاسبات والإتصالات السلكية واللاسلكية.

2.1.4. نقاط القوة والضعف لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

أولاً: نقاط القوة:

يمتاز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالعديد من نقاط القوة، فقد أوردت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2011: 10) في الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين 2011– 2013، مجموعة من نقاط القوة نجملها فيما يلي:

- وجود رؤية مستقبلية مشتركة تنال ثقة جميع القوى الفاعلة.
- وجود نواة تشريعية تشكل اطارا قانونيا عريضاً يدفع للاستثمار والتعددية وحماية التنافس.
- يوجد اطار تنظيمي يلبي احتياجات المرحلة القادمة.
- توفر خبرات محلية ذات كفاءة عالية وتجارب دولية في جميع ميادين التطوير.
- اهتمام حكومي بتطوير مجتمع المعلومات والاتصالات والعمل الدائم على توفير الدعم اللازم لتعزيز قطاع الاتصالات واعتبار تطوير هذا القطاع أحد أولويات الحكومة.
- وجود قطاع خاص ومنظمات وجمعيات غير حكومية فاعلة.
- ظهور شركات جديدة عديدة تعمل على تعزيز البنية التحتية.
- توفر العديد من المشاريع تحت التنفيذ في مجال الشبكة الحكومية .

ثانيًا: نقاط الضعف:

أوضحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2011: 10) ضمن استراتيجيتها الوطنية مجموعة من نقاط الضعف نجملها في التالي:

- عدم وجود سياسات واضحة وميزانيات معتمدة تدعم البحث.
- ضعف في تصويب اوضاع المحطات الاذاعية الفضائية والأرضية ومراكز الإنترنت والعاملين في حقل الاتصالات.

- قلة الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات وضعف البحث العلمي.
- التفاوت الكبير في قوة وامكانيات شركات النطاق العريض.

كما أوضحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على موقعها الالكتروني (mtit.pna.ps) أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتعرض لقيود من الجانب (الإسرائيلي) تحول دون تطور هذا القطاع، وكانت أبرز هذه القيود:

1- عدم منح الترددات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي من شأنه أن يسمح:

- نشر توسيع تطبيقات الصوت المحمول.
- نشر التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الجيل الثالث (3G) النظم والخدمات، الجيل الرابع (4G) أنظمة وخدمات وتطور طويل الأجل (LTE).

2- اعاقات في بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- منع استيراد المعدات اللازمة لتطوير ورصد عمليات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

4- وجود بعض العمليات غير المشروعة لمشغلي الاتصالات المتنقلة (الإسرائيلية) ومزودي الإنترنت.

2.1.5. مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

لقد أصبحت المعرفة موردًا اقتصاديًا يفوق أهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية، وأصبحت القيمة المضافة الناتجة عن العمل في التكنولوجيا تفوق القيمة المضافة الناتجة عن العمل في الزراعة أو الصناعة، فالمعرفة هي بمثابة العنصر الرابع لمصادر الثروة، بل إن الثورة المعلوماتية السائدة حاليًا بدأت تجعل من المعرفة مولدًا رئيسيًا للثروة والقيم المصافة (ماس، 2006: 6).

وقد بلغت مساهمة قطاع المعلومات والاتصالات 6% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2013، انظر شكل (6)، ويلاحظ من الشكل أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدماتي بالدرجة الأولى ويبدو ذلك من خلال حجم مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال

العام 2013، حيث بلغت بالأسعار الجارية 21% (الجهاز المركزي للاحصاء، 2014: 19). انظر شكل (3)

شكل(3): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* للعام 2013 بالأسعار الجارية

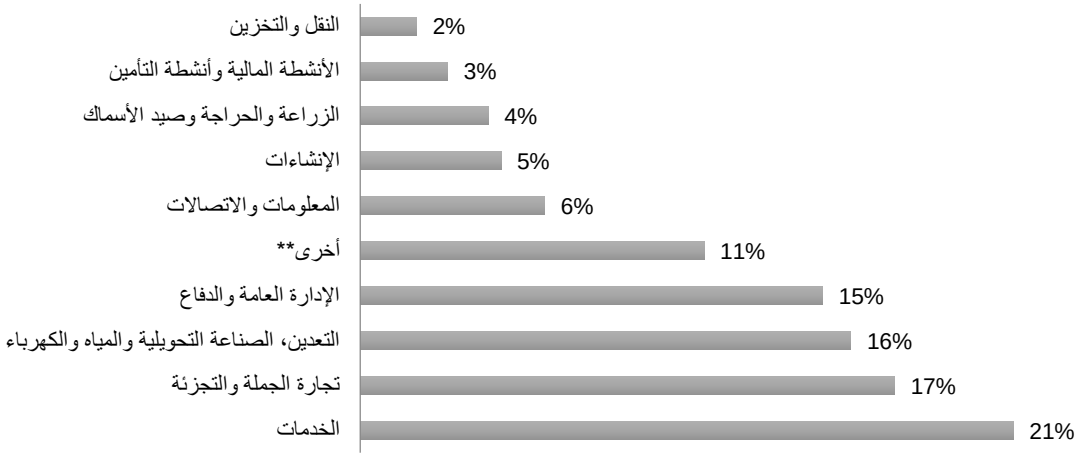

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

**الخدمات المنزلية، خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة، الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة.

أما فيما يتعلق بعدد العاملين في المنشآت الاقتصادية والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد بلغ 5.2 عامل لكل مائة عامل. فيما وصل عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الذين يستخدمون الحاسوب 47.9 عامل لكل مائة عامل للمنشآت في فلسطين، (بواقع 52.6 عامل للمنشآت في الضفة الغربية، و31.7 عامل للمنشآت في قطاع غزة) في العام 2011. وحول أبرز المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان نشاط الوساطة المالية الذي يعتبر الاكثر استخداما للحاسوب من بين المنشآت الفلسطينية حيث أن 47% من إجمالي المنشآت في فلسطين استخدمت الحاسوب (بواقع 49.6% في الضفة الغربية، و40.8% في قطاع غزة)، هذا ويلاحظ أن أعلى نسبة استخدام للحاسوب قد بلغت 97.1% للمنشآت في نشاط الوساطة المالية فيما انخفضت هذه النسبة إلى 26.3% للمنشآت في نشاط الصناعة. في حين يحتل نشاط الاتصالات والمعلومات المرتبة الاولى في استخدام الانترنت ممن لديها حاسوب، يليها نشاط الوساطة

المالية بنسبة (99.3%، 97.8%) على التوالي في العام 2011، في حين أن 28.5% من المنشآت الاقتصادية التي لديها انترنت قامت بمعاملات تجارية الكترونيا في فلسطين في العام 2011، بواقع 26.2% في الضفة الغربية، و35.4% في قطاع غزة. أيضًا ما يقارب ثلثي المنشآت الاقتصادية التي يبلغ عدد العاملين فيها عشرة عاملين فأكثر اقتنت أجهزة حاسوب وهاتف محمول وهاتف ثابت ولديها اتصال بالانترنت في العام 2011 في حين اقتنت نصف المنشآت الاقتصادية التي يتراوح عدد العاملين ما بين (5–9) عاملين لتلك الأدوات بينما اقتنتها خمس المنشآت التي لم يتجاوز عدد العاملين فيها اربعة عاملين. وبلغت نسبة المنشآت الاقتصادية التي قامت بدراسات بحث وتطوير في مجال التكنولوجيا 2.5% من إجمالي المنشآت في فلسطين في العام 2011 (الجهاز المركزي للاحصاء، 2014: 19).

إن انظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الرائدة والواعدة في فلسطين وتشغل 5000 شخص بشكل مباشر و 15000 بشكل غير مباشر وتسهل عمل القطاعات الاخرى وتحسن البيئة الاقتصادية. وقد ساهمت شركات الاتصالات الفلسطينية الارضية والخلوية في احداث تقدم حقيقي في هذا القطاع الحديث نسبيًا، ولكنه يحتاج لامكانيات عالية كون العالم يتحول الى اقتصاديات المعرفة التي تعتمد على التطور في أنظمة الاتصالات والمعلومات (ICT) حيث أصبحت أنظمة الاتصالات والمعلومات موردًا اقتصاديًا هامًا من موارد الانتاج (الأشهب، 2013).

وحول حجم استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية، أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء تضاعف نسبة استخدام الحاسوب وتوفر موقع الكتروني في المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة ما بين العام 2007 والعام 2012. فيما تضاعفت نسبة استخدام الانترنت الى ثلاث مرات، كذلك ارتفعت نسبة تنفيذ معاملات تجارية الكترونيا من (2.3% للعام 2007 مقابل 11.2% للعام 2012)، انظر الشكل رقم (4)

شكل(4): تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الاقتصادية

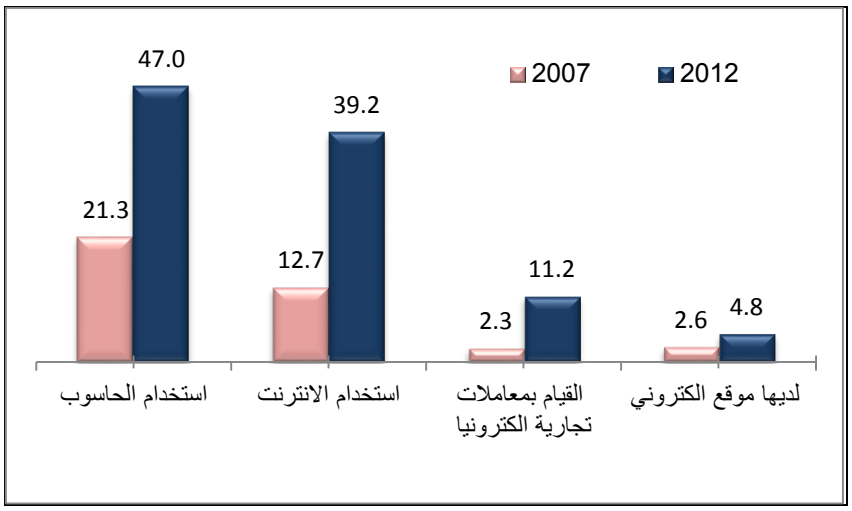

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيان صحفي عشية اليوم العالمي لمجتمع المعلومات، 2014/05/17

في حين انحسرت الفجوة ما بين الصادرات والواردات من سلع وخدمات المعلوماتية والاتصالات، لتصبح الواردات ضعف الصادرات في العام 2012، بعد ان كانت الواردات أربعة أضعاف الصادرات في العام 2000، وذلك حسب احصاءات التجارة الخارجية.انظر شكل (5)

شكل(5): التجارة الخارجية للمعلوماتية والاتصالات بالألف دولار الأمريكي

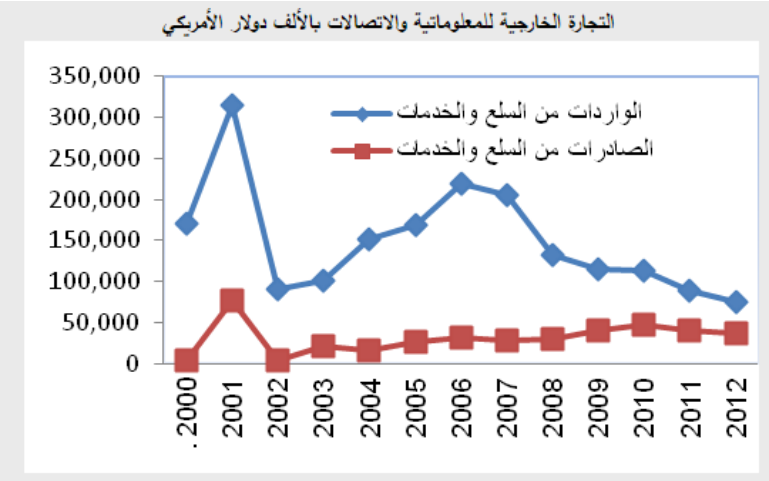

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، بيان صحفي عشية اليوم العالمي لمجتمع المعلومات، 2014/05/17

فيما بلغت أعلى نسبة للمنشآت التي تنفذ اعمال بحث وتطوير هي في قطاع المعلوماتية والاتصالات والتي وصلت الى الثلث، فيما بلغت نسبة المنشآت الاقتصادية التي قامت بدراسات بحث وتطوير في مجال التكنولوجيا 2.5% من إجمالي المنشآت في فلسطين. هذا ولا يتعدى الانفاق على البحث والتطوير في فلسطين الواحد بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014/05/17).

2.2. مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين

نستعرض في هذا الجزء مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين مقارنة بالدول العربية، حيث سيتم تعريف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوضيح ماهية هذا المؤشر وفقًا للمقاييس الدولية والعربية والمحلية، ثم سيتم عرض المؤشرات الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأراضي الفلسطينية ومقارنتها بالدول العربية.

2.2.1. تعريف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

"تعتبر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لوصف مجتمع المعلومات ومراقبة مدى التقدم في مجال التطور التكنولوجي وتضمين وسائلها في مجالات الحياة كافة كذلك تقييم سياسات الدولة المعتمدة في مجال قياس مجتمع المعلومات، كما تعتبر مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللبنة الأساسية لإحصاءات تكنولوجيا المعلومات، ومن أجل تحقيق الأهداف المنشودة من توفير هذه المؤشرات كان لا بد لها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتفق مع المؤشرات الموصى بها دولياً" (المركز الفلسطيني للإحصاء، 2007: 27).

2.2.2. مؤشرات قياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدولية والعربية والمحلية

أولاً: المؤشرات الدولية لقياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

أوضح الاتحاد الدولي للاتصالات (2004)، أنه تمّ اختيار ثلاثة مؤشرات لقياس توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف البلدان، وهي:

1- عدد المشتركين في الخدمة الهاتفية (الثابتة والمتنقلة) لكل مائة نسمة.

2- عدد الحواسيب الشخصية لكل مائة نسمة.

3- عدد مستعملي الإنترنت لكل مائة نسمة.

ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات الجهة الدولية المتخصصة في كل ما يتعلق بمجال الاتصالات في كافة أرجاء العالم، وله نشاطات عديدة يسعى الاتحاد من خلالها لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم (المركز الفلسطيني للاحصاء، 2007: 38).

وحسب تصنيف "الأونكتاد" فإن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات تمثل فيما يلي: انظر جدول (7)

جدول(7): مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة 2003

البعد	المؤشرات
التوصيل	- عدد مصنفي الانترنت لكل فرد. - عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. - عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية للفرد. - عدد المشتركين في الهاتف المحمول لكل فرد.
النفاد	- عدد مستقبلي الانترنت لكل فرد. - الأمية، النسبة المئوية من السكان. - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. - كلفة المختبرات المحلية.
السياسة	- وجود بدالة انترنت. - التنافس في الاتصالات المحلية. - التنافس في الخطوط المحلية. - التنافس في سوق مروجي خدمة الانترنت.
استخدام حركة الاتصالات	- الحركة الدولية الداخلية. -حركة الاتصالات الدولية الخارجة.

المصدر: الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003: 23.

ثانيًا: المؤشرات العربية لقياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

استخدم مركز مدار للأبحاث والتطوير (2012) في تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي 2012، أربعة مؤشرات رئيسة لتحديد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربي، وهذه المؤشرات الأربعة هي:

1- اشتراكات الهاتف المحمول.

2- اشتراكات الهاتف الثابت.

3- مستخدمو الإنترنت.

4- أجهزة الحاسوب المستخدمة.

ويتم حساب المؤشر الأساسي (index) بإضافة قيم هذه المؤشرات الأربعة لكل بلد وتقسيم الناتج على عدد السكان. بحيث كلما كانت درجة المؤشر الأساسي أعلى فإنها تشير إلى مستوى أعلى في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واعتمد تقرير المعرفة العربي، 2011-2012 مجموعة من المؤشرات للحصول على تقانة المعلومات والاتصالات، وكانت على النحو التالي:

1- الهاتف المحمول والثابت لكل 100 نسمة.

2- نسبة الهاتف المحمول إلى نسبة السكان الذين تشملهم الشبكة.

3- الشبكة الدولية للمعلومات لكل 100 نسمة.

4- المشتركون في الخدمة العريضة لشبكة الإنترنت لكل 100 نسمة.

5- أجهزة الحاسوب لكل 100 نسمة.

وفي تقرير المعرفة العربي، 2014 تمّ قياس مؤشرات التقانة في الدول العربية من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

1- الأسر التي تمتلك حاسوب.

2- نسبة المشتركين في الهاتف المحمول.

3- نسبة المشتركين بالهاتف الثابت.

4- نسبة مستخدمي الإنترنت.

ثالثًا: المؤشرات المحلية لقياس جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

أوضح الجهاز المركزي للإحصاء (2007: 31) أنه نظراً لحداثة موضوع إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم، فقد باشر الجهاز المركزي منذ العام 2000 بتوفير إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويجري تطوير هذه المؤشرات بصورة منتظمة ومتناسقة مع الجهود الدولية المبذولة لتطوير هذه المؤشرات التي ما زالت تحتاج إلى تطوير بشكل مستمر لتحاكي النمو المتسارع لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتتلاءم مع ما يتم تطويره من مؤشرات من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية في مجال إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تمّ تحديد مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية تمثلت في الآتي:

1- امتلاك أجهزه النقال والهاتف.

2- مدى استخدام الإنترنت حسب الغرض والمكان.

3- معلومات حول استخدام الحاسوب والغرض من الاستخدام.

4- بيانات حول العديد من المواضيع المرتبطة باستخدام الحاسوب والإنترنت والهاتف النقال.

2.2.3. قياس جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول العربية:

سيتم عرض أبرز المؤشرات الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين من المصادر ذات العلاقة، حيث اعتمد الباحث على المؤشرات السابقة في عملية القياس، ومن خلال استعراض هذه المؤشرات سوف يتضح لنا موقع فلسطين مقارنة بالدول العربية، وتظهر الكثير من النتائج تقدمًا واضحًا، في حين أن هناك بعض النتائج تحتاج للعمل عليها من أجل تطويرها.

أولاً: مؤشرات ذات علاقة بالهاتف المحمول:

بلغ اجمالي عدد مشتركي الهاتف المحمول في فلسطين 2.685 مليون مشترك نهاية العام 2011، انظر جدول (8)، بينما زادت هذه النسبة في منتصف العام 2014 حيث بلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول 3.3 مليون مشترك، وهذا يعني زيادة ملحوظة في مشتركي الهاتف المحمول خلال السنوات الماضية (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014/05/17). وكان 97.8% من الأسر لديها هاتف محمول في فلسطين للعام 2014، بواقع 97.9% في الضفة الغربية مقابل 97.6% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للاحصاء، 2014).

ويظهر في تقرير مجموعة الاتصالات الفلسطينية وشركة الوطنية موبايل مستوى هذه الزيادة، انظر الشكل: (6) والجدول: (9)على التوالي، مع ملاحظة أن شركة الوطنية موبايل لا تعمل داخل قطاع غزة منذ تأسيسها وحتى إعداد هذه الدراسة.

جدول(8): انتشار الهاتف المحمول في الدول العربية 2011

	الدولة	عدد السكان	عدد المشتركين	معدل الانتشار %	الترتيب العالمي
1	السعودية	28,376,355	53,700,000	189.24	4
2	عمان	2,859,457	4,809,248	168.19	8
3	ليبيا(*)	6,000,000	10,000,000	166.67	10
4	قطر	1,707,756	2,794,043	163.61	15
5	الإمارات	8,494,707	11,727,401	138.06	29
6	الكويت	3,697,292	4,973,160	134.51	32
7	البحرين	1,316,750	1,693,650	128.62	37
8	الأردن	6,249,000	7,483,000	119.75	53
9	تونس	10,732,470	12,387,656	115.42	61
10	المغرب	32,419,800	36,554,000	112.75	65
11	مصر	81,348,421	83,430,000	102.56	95
12	الجزائر	37,100,000	35,711,159	96.26	106
13	لبنان	4,222,836	3,389,000	80.25	131
14	العراق	33,564,325	24,413,656	72.74	139
15	فلسطين	4,231,084	2,865,000	67.71	148
16	السودان	41,919,368	25,107,343	59.89	156
17	سورية	21,381,111	12,791,647	59.83	157
18	اليمن	24,312,000	12,530,235	51.54	166
	الإجمالي	**349,932,731**	**346,360,198**	**98.98**	**-**

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

شكل(6): عدد مشتركي الهاتف المحمول لدى شركة الاتصالات الفلسطينية 2009- 2013م

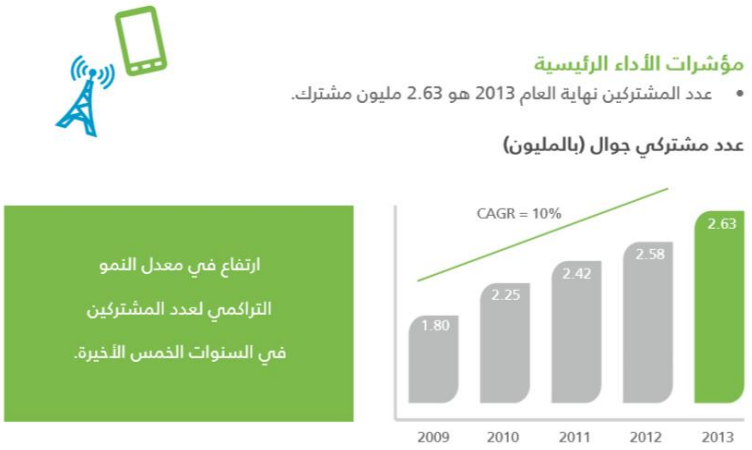

المصدر: مجموعة الاتصالات الفلسطينية، 2014. التقرير السنوي2013، ننتقي الفرص نعزز النمو: 68

جدول(9): عدد مشتركي الهاتف المحمول لشركة الوطنية مبايل 2009-2012

المتغير	2009	2010	2011	2012	معدل النمو التراكمي السنوي
معدل انتشار خدمات الهواتف المتنقلة*	%49	%67	%74	%82	%19
الحصة السوقية للوطنية موبايل*	%9	%21	%24	%28	%45
عدد مشتركي الوطنية موبايل	110,835	353,582	464,964	610,233	%77

المصدر: شركة الوطنية مبايل، 2013. التقرير السنوي 2012: 34

وفيما يتعلق بنسبة نمو اشتراكات الهاتف المحمول فقد بلغت ما بين العامين 2010 و 2011، 10.02%، وهي نسبة جيدة وتدل على نمو هذه الاشتراكات بشكل كبير مقارنة بدول أخرى.

جدول(10): نمو اشتراكات الهاتف المحمول في الدول العربية 2010-2011

الترتيب	الدولة	اشتراكات 2010	اشتراكات 2011	نسبة النمو%
1	السودان	18,303,000	25,107,343	37.18
2	اليمن	10,268,045	12,530,235	22.03
3	لبنان	2,841,385	3,389,000	19.27
4	مصر	70,620,000	83,430,000	18.14
5	سورية	11,050,421	12,791,647	15.76
6	المغرب	31,982,000	36,554,000	14.30
7	الأردن	6,620,000	7,483,000	13.04
8	الكويت	4,450,000	4,973,160	11.76
9	تونس	11,114,206	12,387,656	11.46
10	البحرين	1,530,000	1,693,650	10.70
11	فلسطين	2,604,000	2,865,000	10.02
12	الجزائر	32,780,165	35,711,159	8.94
13	العراق	22,604,498	24,413,656	8.00
14	الإمارات	10,926,019	11,727,401	7.33
15	عمان	4,606,133	4,809,248	4.41
16	السعودية	51,600,000	53,700,000	4.07
17	قطر	2,763,540	2,794,043	1.10
18	ليبيا (*)	10,900,000	10,000,000	-8.26
	الإجمالي	**307,563,412**	**346,360,198**	**12.61**

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

ثانيًا: مؤشرات ذات علاقة باشتراكات الهاتف الثابت:

بلغت خطوط الهاتف الثابت 385 ألف خط في العام 2011، بزيادة عن العام 2010، في حين بلغت نسبة الانتشار 9.9%، انظر شكل (7)، وبحسب التقرير السنوي لمجموعة الاتصالات، فقد وصل عدد خطوط الهاتف الثابت إلى 403 ألف خط في العام 2012، محققة نسبة نمو 1.7% عن العام 2011، وبلغت نسبة الانتشار 9.8.

أما فيما يتعلق بخطوط (ADSL) فقد ذكر تقرير مجموعة الاتصالات أن عدد الخطوط بلغ 213 ألف خط محققة نسبة نمو 14.9% عن العام 2012، فيما بلغ معدل النمو التراكمي لخطوط (ADSL) 23.4% نهاية العام 2013 بالمقارنة مع السنوات الأربع السابقة، وزاد معدل سرعة خطوط (ADSL) بنسبة 89.9%، وبلغت نسبة انتشار خطوط (ADSL) 52.9%.

كما أشارت نتائج المسح الأسري لسنة 2014 أن 39.8% من الأسر في فلسطين لديها خط هاتف، بواقع 43.0% في الضفة الغربية، و33.5% في قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 44.0% من الأسر في فلسطين كان لديها خط هاتف في العام 2011 (الجهاز المركزي للاحصاء، 2014).

شكل(7): عدد خطوط الهاتف الثابت العاملة بالآلاف

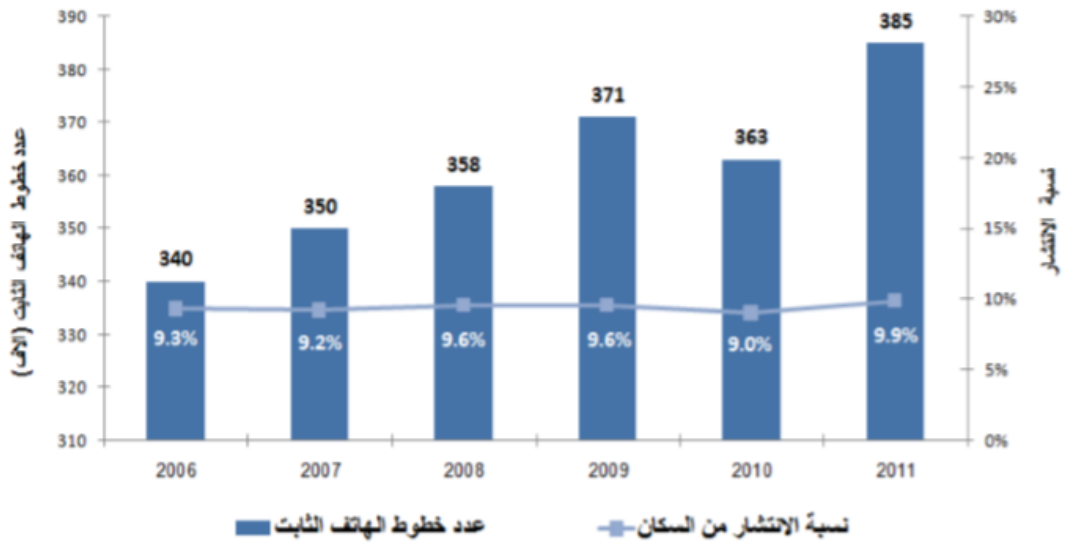

المصدر: مجموعة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013

ثالثًا: مؤشرات ذات علاقة بالإنترنت:

احتلت فلسطين المرتبة السادسة عربيًا في معدل نمو استخدام الإنترنت بـ 32.54% مقارنة بالعامين 2010 و 2011، انظر جدول (11) وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في فلسطين إلى مليوني مستخدم نهاية عام 2013، لتصبح فلسطين الأولى بين دول العالم من حيث استخدام "الفيس بوك" مقارنة بعدد السكان، حيث بلغ عدد المشتركين الفلسطينيين أكثر من مليون ونصف مليون مشترك (الجهاز المركزي للاحصاء، 2015).

ويلاحظ من الجدول رقم (11) أن فلسطين تفوقت على السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، والكويت في نمو مستخدمي الإنترنت وهذه الدول تعتبر من أوائل الدول العربية في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يؤكد تصاعد وتيرة النمو في هذا القطاع.

جدول(11): نمو اشتراكات الهاتف المحمول في الدول العربية 2010-2011

الترتيب	الدولة	مستخدمو الإنترنت 2010	مستخدمو الإنترنت 2011	النمو %
1	المغرب	8,691,338	12,728,464	46.45
2	السودان	4,939,678	6,959,517	40.89
3	اليمن	2,379,724	3,327,558	39.83
4	الجزائر	5,648,315	7,767,641	37.52
5	عمان	842,722	1,146,880	36.09
6	فلسطين	966,781	1,280,172	32.54
7	مصر	16,670,308	21,671,400	30.00
8	تونس	2,737,805	3,432,988	25.39
9	السعودية	11,015,185	13,600,000	23.47
10	العراق	4,516,849	5,510,556	22.00
11	سورية	4,294,791	5,113,749	19.07
12	قطر	734,583	854,958	16.39
13	الأردن	1,884,599	2,187,519	16.07
14	لبنان	1,495,521	1,730,914	15.74
15	البحرين	621,567	715,928	15.18
16	الكويت	1,611,162	1,853,394	15.03
17	الإمارات	4,093,815	4,574,578	11.74
18	ليبيا	1,232,542	1,355,796	10.00
	الإجمالي	**74,377,285**	**95,812,013**	**28.82**

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

وأظهرت دراسة نفذتها شبكة "اكاماي" العالمية أنه وعلى الرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة في الاراضي الفلسطينية إلاّ أنّ فلسطين تعتبر من أوائل الدول التي تخلصت من السرعات الضيقة "المتدنية" اضافة الى أنّ الزيادة في معدل السرعات العالية لدى المواطن خلال 3 سنوات الماضية هو أكثر بكثير من مثيلاتها في باقي دول المنطقة. وأشارت الدراسة الى أنّ نسبة انتشار السرعات لغاية (4) ميجا ارتفعت الى 96.6% في العام 2013 بعد ان كانت 85.5% في العام 2010. امّا بخصوص السرعات العالية اعلى من (4) Mbps ؛ فقد اظهرت الدراسة ان معدل انتشار تلك السرعات قد تضاعف اكثر من 5 مرات في العام 2013 مقارنة بالعام 2010 ويعزى ذلك الى قيام شركة الاتصالات بمضاعفة سرعات خطوط النفاذ لدى اكثر من 93% من مشتركيها خلال العام الماضي (وكالة معًا، 2014. it.maannews.net/Content.aspx?id=709093).

أما في مجال نمو اشتراكات النطاق العريض للعام 2011 فقد احتلت فلسطين المرتبة الأولى، حيث بلغت النسبة 52.78%، انظر جدول (12). وهدفت الخطة التشغيلية للعام 2015 لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة انتشار خدمات النطاق العريض وزيادة انتشار الإنترنت بنظام (Wi-Fi) وتمكين بناء شبكة ألياف ضوئية ذات قدرة عالية وإعداد خطة للتحول إلى النسخة السادسة من عناوين الإنترنت (IPV6) ، الأمر الذي يعطي دلالة واضحة على استمرار نهج التقدم والتطور في هذا القطاع، ووجود سياسات وخطط فاعلة من قبل الحكومة في تطوير هذا القطاع.

جدول(12): نمو اشتراكات انترنت النطاق العريض 2011

الترتيب	الدولة	عدد السكان	المشتركون	النمو
1	فلسطين	4,231,084	165,000	52.78
2	سورية	21,381,111	121,300	52.01
3	عمان	2,859,457	78,214	48.61
4	الكويت	3,697,292	181,750	43.36
5	البحرين	1,316,750	162,608	42.20
6	الجزائر	37,100,000	1,200,000	33.33
7	اليمن	24,312,000	109,000	29.76
8	مصر	81,348,421	1,800,000	28.39
9	السودان	41,919,368	198,500	20.67
10	المغرب	32,419,800	589,679	18.50
11	قطر	1,707,756	191,000	17.54
12	تونس	10,732,470	541635	13.20
13	السعودية	28,376,355	1,950,000	12.07
14	الإمارات	8,494,707	870,144	10.13
15	لبنان	4,222,836	220,000	10.00
16	الأردن	6,249,000	199,888	2.10
17	العراق	33,564,325	غير متوفر	غير متوفر
18	ليبيا	6,000,000	غير متوفر	غير متوفر
	الإجمالي	**349,932,731**	**11,084,906**	**22.05 (*)**

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

رابعًا: مؤشرات ذات علاقة بأجهزة الحاسوب:

احتلت فلسطين المرتبة (15) عربيًا في معدل نمو أجهزة الحاسوب خلال العامين 2010 و 2011، حيث بلغت نسبة النمو 7.53%، وقد بلغت أجهزة الحاسوب 296.770 في العام 2011، انظر جدول (13)، وذكر بيان صحفي للإحصاء عشية اليوم العالمي لمجتمع المعلومات أنه زادت عدد أجهزة الحاسوب لتصل لنصف مليون جهاز في العام 2014، أي أن 65% من الناس لديهم جهاز حاسوب، وبلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في فلسطين 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية، مقابل 55.6% في قطاع غزة، مقارنة مع 50.9% من الأسر كان لديها جهاز حاسوب في فلسطين في العام 2011 (الجهاز المركزي للاحصاء، 14-5-2015).

جدول(13): أجهزة الحاسوب في الدول العربية 2010-2011 حسب نسبة النمو

الترتيب	الدولة	أجهزة الكمبيوتر 2010	أجهزة الكمبيوتر 2011	النمو %
1	الجزائر	2,961,551	3,763,607	27.08
2	العراق	2,067,489	2,545,761	23.13
3	المغرب	2,536,986	3,045,939	20.06
4	السودان	1,826,908	2,068,436	13.22
5	السعودية	7,153,148	8,098,276	13.21
6	عمان	498,911	551,714	10.58
7	الكويت	1,184,631	1,305,955	10.24
8	لبنان	829,520	910,965	9.82
9	الأردن	1,012,413	1,108,866	9.53
10	مصر	5,413,972	5,878,810	8.59
11	اليمن	866,192	938,623	8.36
12	قطر	737,184	798,715	8.35
13	تونس	1,175,191	1,272,643	8.29
14	الإمارات	3,579,752	3,862,177	7.89
15	فلسطين	368,989	396,770	7.53
16	البحرين	454,847	469,360	3.19
17	سورية	1,797,886	1,819,690	1.21
18	ليبيا	991,779	892,601	-10.00
	الإجمالي	**35,457,349**	**39,728,908**	**12.05**

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

ومع التطور التكنولوجي أصبحت الهواتف الذكية وأجهزة التابليت مثل أجهزة الحاسوب من ناحية الولوج إلى الشبكة العنكبوتية واستخدام البريد الالكتروني، وغيرها من البرامج، وأصبحت العديد من مواقع الإنترنت والبرامج الحديثة تواكب وتتوافق مع هذه الأجهزة الذكية، وحول انتشار هذه الأجهزة فتقدر حاليا نسبة الأفراد الذين يمتلكون هاتف ذكي بحوالي الربع من اجمالي الأفراد الذين يمتلكون هاتف محمول، حيث بلغت نسبة الأسر التي تمتلك هاتف ذكي 51.0% في العام 2014 (الجهاز المركزي للاحصاء، 14-5-2015).

أما بخصوص استخدام الحاسوب بين الأفراد (10 سنوات فأكثر) للعام 2014، أشارت النتائج إلى أن 60.2% من الأفراد في فلسطين يستخدمون الحاسوب، بواقع 59.5% في الضفة الغربية، مقابل 61.2% في قطاع غزة، وبواقع 65.4% للذكور، و54.8% للإناث. وعند المقارنة مع العام 2011 فقد بلغت نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الحاسوب 53.7%.

وحول الأسباب لعدم اقتناء الأسرة لجهاز حاسوب، أشارت النتائج الى أن 54.5% من الأسر في فلسطين التي ليس لديها جهاز حاسوب قد عزت السبب إلى ارتفاع أسعار أجهزة الحاسوب، و15.5% من الاسر لدى افرادها حق الوصول الى اجهزة الحاسوب في العمل او المدرسة او مقهى انترنت، و22.5% بسبب عدم وجود فرد مؤهل لاستخدام الحاسوب.انظر شكل(8)

شكل(8): أسباب عدم اقتناء الأسرة لجهاز حاسوب

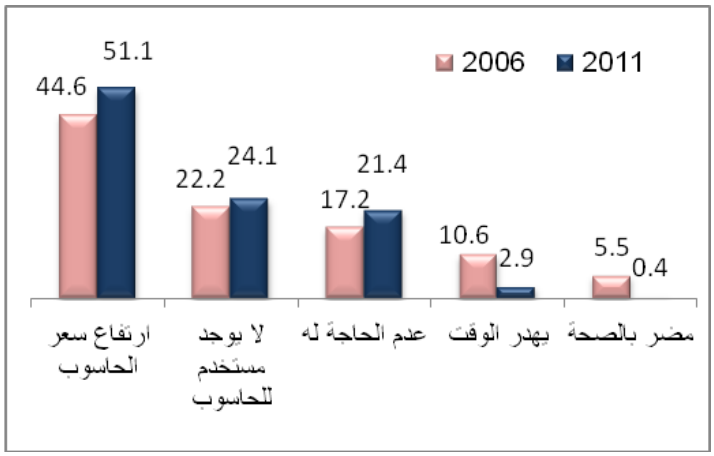

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2014: النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

احتلت فلسطين المرتبة (12) عربيًا، و(81) عالمًا من حيث عدد مستخدمي الفيسبوك حتى 6 سبتمبر من العام 2012، وضمن تقرير التواصل الاجتماعي للعام 2014م، فقد وصل عدد مستخدمي الفيسبوك في الأراضي الفلسطينية، الضفة العربية وقطاع غزة 1.520 مليون مستخدم، وتعتبر فلسطين الأولى بين دول العالم من حيث استخدام الفيسبوك مقارنة بعدد السكان، وفق تصنيف أصدرته احدى المؤسسات العالمية المتخصصة (صحيفة القدس،2013).

إن توفر الإنترنت للأفراد وسهولة استخدامه يساهم بشكل أساسي في تبادل المعلومات والمعارف، فقد بينت النتائج حسب بيان الجهاز المركزي للاحصاء عشية اليوم العالمي لمجتمع المعلومات أن 48.3% من الأسر في فلسطين لديها اتصال بالإنترنت في العام 2014، مقارنة مع 30.4% من الأسر في فلسطين كان لديها اتصال بالإنترنت في العام 2011. وأشارت النتائج إلى أن 53.7% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الحاسوب ويستخدمون الإنترنت في فلسطين، مقارنة

مع 39.4% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) كانوا يستخدمون الإنترنت في فلسطين في العام 2011 (الجهاز المركزي للاحصاء، 2015/05/14).

أما فيما يتعلق بالمحتوى العربي فقد احتلت فلسطين المرتبة الخامسة عربيًا من حيث نسبة عدد صفحات الويب العربية لكافة البلدان العربية بنسبة بلغت 6.28% في العام 2012، واحتلت المرتبة الثالثة عربيًا من حيث نسبة استخدام اللغة العربية إلى اجمالي عدد الصفحات العربية والانجليزية بمعدل 71.52% لنفس العام.انظر جدول (14)، و(15) على التوالي:

جدول(14): أجهزة الحاسوب في الدول العربية 2010-2011 حسب نسبة النمو

الترتيب	الدولة	نسبة الصفحات العربية %
1	السعودية	28.37
2	الإمارات	18.75
3	المغرب	11.32
4	مصر	6.77
5	فلسطين	6.28
6	الأردن	4.32
7	سورية	3.64
8	الجزائر	3.28
9	ليبيا	3.11
10	تونس	2.95
11	العراق	1.85
12	الكويت	1.75
13	اليمن	1.45
14	لبنان	1.38
15	السودان	1.32
16	عمان	1.30
17	قطر	1.25
18	البحرين	0.92

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

جدول(15): ترتيب البلدان العربية من حيث نسبة استخدام اللغة العربية (الربع الثالث 2012)

الترتيب	الدولة	نسبة عدد الصفحات العربية إلى إجمالي عدد الصفحات العربية والإنجليزية %
1	سورية	82.45
2	العراق	81.36
3	فلسطين	71.52
4	السودان	71.07
5	المغرب	57.56
6	السعودية	54.67
7	الجزائر	52.42
8	اليمن	50.72
9	الأردن	50.16
10	ليبيا	48.50
11	مصر	46.24
12	عمان	44.06
13	تونس	39.78
14	الكويت	38.33
15	البحرين	35.71
16	الإمارات	23.56
17	قطر	20.94
18	لبنان	16.69
المعدل		**41.84**

المصدر: مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي.

الخاتمة:

بعد استعراض المؤشرات الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين ومقارنتها بالدول العربية، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- انتشار الهاتف المحمول، احتلت فلسطين المرتبة (15) عربيًا في نسبة انتشار الهاتف المحمول، فيما احتلت المرتبة (11) عربيًا في نمو اشتراكات الهاتف المحمول، 2011، فيما وصلت نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين لديهم هاتف محمول 73.3% في العام 2014م.

2- انتشار الإنترنت، احتلت فلسطين المرتبة (11) في معدل انتشار الإنترنت، و المرتبة (6) عربيًا في نمو مستخدمي الإنترنت، والمرتبة الأولى في نمو اشتراكات النطاق العريض،

2011، والمرتبة (5) في نسبة عدد صفحات الويب العربية، والمرتبة (3) من حيث استخدام اللغة العربية.

3- انتشار الحاسوب الشخصي، احتلت فلسطين المرتبة (13) في معدل انتشار أجهزة الحاسوب، فيما احتلت المرتبة (15) في معدل النمو للعام 2011.

4- احتلت فلسطين المرتبة (14) عربيًا في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2011، مقتربة من نسبة الجزائر ومصر، ولا تزال هذه النسبة حتى نهاية العام 2013 (مدار للأبحاث والتطوير، http://www.madarresearch.com).

ومن خلال هذه المؤشرات يتضح أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأراضي الفلسطينية يسير بنسب نمو تفوق دول أخرى، مما يعني أن هناك تطوير مستقبلي سيشهده هذا القطاع، وقد أكدت كافة الجهات التي تمت مقابلتها بأن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاع واعد ويتطور بشكل سريع.

ويساهم التعليم دورًا هامًا في انتشار التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات، فقد بلغت نسبة التعليم في فلسطين 94.60% في العام 2011م، احتلت فيها المرتبة الثانية عربيًا بعد دولة قطر (مدار للأبحاث والتطوير، 2012: 13).

وهذا يعني أن نسبة التعليم وارتفاعها في فلسطين سوف تساهم بدرجة كبيرة في زيادة انتشار وتطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات القادمة.

وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية 2014 أن فلسطين احتلت المرتبة (11) عربيًا في مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وبهذا التصنيف تكون قد تقدمت الأراضي الفلسطينية (3) مراتب عن العام 2011، مما يؤكد أن هذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ وعلى علاقة كبيرة بمؤشر التعليم المرتفع في فلسطين.

الفصل الثالث

مفهوم اقتصاد المعرفة وواقع هذا الاقتصاد عربيًا

مقدمة

يتناول هذا الفصل واقع اقتصاد المعرفة العربي، حيث سيتم استعراض مفهوم اقتصاد المعرفة، من خلال تعريف مصطلح المعرفة، ونشأة اقتصاد المعرفة، وأبرز التعريفات الخاصة بهذا الاقتصاد، كما سيتم الحديث عن مراحل المجتمعات الاقتصادية وكيف تطورت المفاهيم الاقتصادية في كل مرحلة من هذه المراحل، وسيتم توضيح خصائص اقتصاد المعرفة ومقارنته بالاقتصاد التقليدي، أخيرًا سيتم تناول ركائز اقتصاد المعرفة حسب تعريف البنك الدولي، أيضًا سيتم تناول واقع اقتصاد المعرفة في العالم العربي من خلال قراءة تقارير اقتصاد المعرفة منذ العام 2003 حتى 2014، وتوضيح أبرز ما جاء في هذه التقارير، علمًا أن هذه التقارير لم تتناول الوضع المعرفي في فلسطين.

3.1. مفهوم اقتصاد المعرفة

قبل تناول مفهوم اقتصاد المعرفة من الأهمية بمكان توضيح مصطلح المعرفة بشكل منفصل ليكون مدخلاً لتوضيح المقصود باقتصاد المعرفة.

3.1.1. تعريف المعرفة:

المعرفة تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع، في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجه السلوك البشري، فرديًا ومؤسسيًا (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003: 36). وعرفت بأنها "مزيج من الخبرات والمهارات والقدرات والمعلومات السياقية المتراكمة لدى العاملين ولدى المنظمة، وهي أيضًا الرصيد الذي تمّ تكوينه من حصيلة البحث العلمي والتفكير والدراسات الميدانية وتطوير المشروعات الابتكارية، وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمان" (الشرفا، 2008: 34).

إن المعرفة "حصيلة الامتزاج الخفي بين غير المفهوم والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم، والمعلومات وسيط لاكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة، مثل: الحدس، والتخمين، والممارسة الفعلية، والحكم بالفطرة" (الوادي، 2011: 12).

ويعرف الباحث المعرفة أنها حصيلة تراكمية للمعلومات والخبرات اكتسبها الإنسان عبر الزمن، وبالتالي يعتبر كل شخص موردًا من موارد المعرفة ومصدرًا لها.

3.1.2. نشأة اقتصاد المعرفة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في حياة البشرية، كان بمثابة التحول الثالث بعد ظهور الزراعة والصناعة، تمثّل بثورة العلوم والتقانة فائقة التطور في المجالات الإلكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية (الزركاني، 2007: 2). وباتت المعلومات موردًا أساسيًا من الموارد الاقتصادية الذي له خصوصيته، بل إنها المورد الاستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية، المكمل للموارد الطبيعية وتشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساس في النمو الاقتصادي(الهاشمي والغزاوي، 2007: 23).

ظهر مصطلح الاقتصاد المعرفي مع ظهور العولمة، إذ أن عوامل الإنتاج الثلاثة (الأرض ورأس المال والعمالة) قد تتغير مع تغير العصر والتقدم في الاكتشافات العلمية مع نهاية القرن العشرين، فقد أصبحت الثورة التكنولوجية والذكاء المجسد ببرامج الحاسوب بأهمية رأس المال أو العمالة أو الأرض، ففي أمريكا حيث 70% من الأسر التي تمتلك حاسوبًا تستطيع شراء الحاجيات من السوبر ماركت عبر الشبكة (الوادي، 2011: 12). وفي ظل التغيرات الجديدة التي يشهدها العالم انبثقت ثورة المعرفة بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن الصراع العالمي بعد الجات (GATT)، عالم منظمة التجارة العالمية، لن يكون صراعًا على رأس المال، أو المواد الخام الرخيصة، أو الأسواق المفتوحة، بل سيستمر لفترة طويلة صراعًا على المعرفة، لأن المعرفة هي التي ستصنع القوة، وتوفر المال، وتفتح الأسواق(القرني،2009: 38).

3.1.3. تعريف اقتصاد المعرفة:

في اقتصاد المعرفة تعتبر المعرفة والمعلومات أساس النمو الاقتصادي والتنمية، واليوم وأكثر من أي وقت مضى أصبحت المعرفة أساسًا للتغير العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية (Kurtic&Donlagic, 2012: 413).

يعتبر اقتصاد المعرفة فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع (الزركاني، 2007: 1). وهناك تسميات دالة على اقتصاد المعرفة هي: اقتصاد المعلومات، اقتصاد الخبرة، اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، الاقتصاد الالكتروني، وغيرها من التسميات وجلها تشير إلى اقتصاد المعرفة (السيد، 2009: 4).

والاقتصاد القائم على المعرفة يضع أهمية كبيرة على انشاء واستخدام ونشر المعلومات والمعارف، وأن محددات نجاح المؤسسات والاقتصادات ككل أصبحت أكثر اعتمادًا من أي وقت مضى في فعاليتها على جمع واستخدام المعرفة (OECD,1996: 14).

واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وإبداعها وابتكاراها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من اجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال المعرفي، لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي (الشمري والليثي، 2008: 14).

إن مسالة تحديد تعريف جامع مانع لهذا الاقتصاد لم تلق إجماعاً بعد بين أوساط الباحثين والمنظرين، لكن هناك مجموعة من المفاهيم والتعريفات نورد منها(علة، 2013: 4):

- **تعريف البنك الدولي:** الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة.
- **تعريف التقرير الاستراتيجي العربي:** اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الالكترونية.
- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** ذلك الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات.
- **أما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003:** نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية، ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية.

ويمكن وضـــع تعريف لاقتصـــاد المعرفة بأنه ذلك الاقتصـــاد الذي يعتمد على توظيف معارف وخبرات الإنسان، في انتاج ونشر المعرفة.

3.1.4. مراحل المجتمعات الاقتصادية:

كان واضـحًا أن الاقتصـاد تدرج تاريخيًا من خلال المرور بمراحل، بدأت باعتماد الانسـان على الطبيعة ومواردها، ثمّ انتقل الاقتصـاد في ظل اكتشـاف الموارد نحو الصـناعة، وأخيرًا أصـبح التوجه لمرحلة جديدة بفعل التطور التكنولوجي إلى اقتصـــاد المعرفة، ويمكن عرض أهم التحولات والمراحل التي مرت بها المجتمعات الاقتصادية:

3.1.5. المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة"(علة، 2013: 2):

وهي المرحلة التي اعتمد فيها الإنســـان بشـــكل أســـاســـي على الطبيعة بالتحول الأول بعض من التحفظ، باعتبار أن الإنســـان ومنذ نزوله على الأرض كان يعتمد على الطبيعة ومواردها بشـــكل تلقائي، وبذلك فليســت مرحلة المجتمع الزراعي من هذه الزاوية تحولاً، بل هي امتداد طبيعي، ونتاج فطري للسلوك البشري.

3.1.6. التحول الثاني: المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة"

تُجمع الكثير من الدراســـات التاريخية أن عملية الانتقال عبر التحولين الأول والثاني (من الزراعة إلى الصناعة) كان نتاجاً طبيعياً لحزمة من الأسباب تمحور أهمها حول:

- تضخم عدد السكان في المناطق الآهلة.
- محدودية المصادر الطبيعية وعجزها عن توفير الكميات الكافية من ضروريات العيش.
- التمايز الشديد للمناطق الآهلة من حيث المزايا الطبيعية المتوفرة.
- تعقد أنماط الحياة وبروز رغبات أخرى لم يكن الإنسان يحس بها من قبل.
- ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة.

3.1.7. التحول الثالث: المجتمع المعرفي أو "اقتصاد المعرفة"

اعتبر الكثير من المختصـــين أن الحرب العالمية الثانية هي نقطة التحول الثالث، والذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية. ومن أهم ما ميز هذا التحول عما سبقه، اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة و تقلص المسـافة الفاصـلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع.

ولاشك أن المعلومات تعد صناعةً أو ثروةً وطنية، ودعامةً أساسيةً للتقدم، وهي لا تقل أهمية عن الموارد الأخرى الطبيعية والبشرية. وأصبح معيار القوة للدول في الوقت الراهن هو قدرتها على التفوق في مجال التصنيع المعلوماتي (السالم، 2010: 65).

إن معظم الاقتصـاد العالمي يعتمد على نظام الزراعة والصـناعة في صـنع الثروة ولذلك فليس بغريب أن يكون معظم خبراء الاقتصاد قد أمضوا حياتهم العملية في وضع النظريات حول وسائل المزاحمة في صنع الثروة ولكن في الآونة الأخيرة دخل إلى الميدان منافس شرس للزراعة والصناعة كوسيلة لصنع الثروة يتمثل في نظام ثالث يعتمد على صنع الثروة بوسائل معرفية تفرعت وتراكمت حتى أصـبحت المهيمنة على كثير من التوجهات الاقتصـادية على اختلاف مسـمياتها وتطبيقاتها والتي يتمثل بعض منها في مفاهيم اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الجديد، الاقتصاد ما بعد الصناعي، اقتصـاد المعلومات، رأس المال البشـري، ثقافة المعلومات، التكنولوجيا الرقمية، التجارة الالكترونية، الفجوة الرقمية وغيرها من الأسماء والمصطلحات التي يعج بها عالم اليوم (صحيفة الرياض،2012، العدد 15929).

ويعتبر الباحث التحول الثالث مدخلاً مهمًا لهذه الأطروحة من أجل تسـليط الضـوء على هذا الاقتصاد الجديد، والاستفادة من التطور التكنولوجي في التنمية الاقتصادية بشكل أكبر.

3.1.8. خصائص اقتصاد المعرفة:

المعرفة هي محرك العملية الانتاجية، كما أنها سـلعة لها تبعاتها، لا يمكن لها أن تنضُـب أو تنتهي وتتلاشى بسبب استخدامها كما هو الحال في استهلاكنا لغيرها من السلع. بل إنه كلما ازداد اسـتخدام المعرفة وإعمال العقل والتفكر فيها نتَجَ معرفةً جديدةً. فاقتصـادُ المعرفةِ هو اقتصـادُ وفرةٍ

وليس اقتصـــادُ ندرة. والمعرفة متى أُوجدت فليس لموجدها إمكانيةُ احتكار تملكها. فملكيتها مشـــاعٌ للجميع. والمعرفة شـــبيهة بالنورِ لا وزنَ ولا ملمسَ لها مما يعطيها إمكانية التنقل بكل ســـهولة" (الزركاني، 2007: 4).

ويمكن عرض مجموعة الخصائص نجملها في الآتي (قاسم، 2010: 6):

1- العولمة: إن التوســع وتجاوز الحدود الجغرافية أصــبح ســمة للاقتصــاد، والانترنت أوجد اقتصــاد بلا حدود، وأصــبح العالم كله متاحًا لتســويق الســلع والخدمات، حتى أصــبحت ساعات العمل (24) ساعة في اليوم.

2- التكيف مع رغبات العملاء: أصبحت الميزة التنافسية في الاقتصاد المعرفي هي انتاج سلع جيدة وخدمات مصممة خصيصًا لاحتياجات ورغبات خاصة لدى المستهلكين.

3- ندرة الكوادر والمهارات البشــرية: هناك العديد من الوظائف لا تجد من يشــغلها، وخاصــة الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات حيث نجد في الولايات المتحدة أن 15% من هذه الوظائف شـــاغرة. ويعاني قطاع الأعمال ليجد المجموعة الصـــحيحة من المهارات، وهذا يتطلب انفتاح ســـوق العمل حيث المهارات غير المتوفرة في بلد ما يمكن إيجادها في بلد آخر وذلك من خلال الشبكات الالكترونية .

4- التجارة الالكترونية: مع تزايد عدد مســـتخدمي الانترنت يتوقع أن يصـــل حجم التجارة الالكترونية في الســنوات القادمة إلى مايزيد عن تريليون دولار. والقضــية هنا انه إذا بدأت الخدمات وعمليات البيع التقليدية تســتبدل بالتجارة الالكترونية فإن ذلك ســيغير مجالات التوظيف من المواقع التقليدية إلى الوظائف التي تتطلب مهارات في تقنية المعلومات.

وهناك خصائص أخرى يذكرها (القرني، 2009: 45):

1- اقتصاد اللاملموسات: وهذا يعني هيمنة الخدمات على السلع، وتعتبر اللامسلموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الأرض والآلات والأصول المالية.

2- اقتصاد رقمي: حيث أن الرقمية تعتبر أسهل من حيث النقل والتخزين والمعالجة.

3- اقتصاد شبكي: حيث أنه يعتمد في التشبيك البيني على الاتصالات المباشرة من خلال الإنترنت والهواتف الخلوية.

ويمكن اضـافة خصـائص لاقتصـاد المعرفة من خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت سـمات وخصائص اقتصاد المعرفة، وهي كالتالي(علة، 2013):

1- أنه كثيف المعرفة يرتكز على الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي و الفكري.
2- الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة.
3- اعتماد التعلم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب، التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة.
4- توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا يتصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائقة السرعة و الدقة والاستجابة.
5- انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
6- تفعيل عمليات البحث و التطوير كمحرك للتغيير و التنمية.
7- ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت مؤهلاتهم و تنوعت كفاياتهم وخبراتهم.
8- أنه مرن شديد السرعة و التغير، يتطور لتلبية احتياجات متغيرة، و يمتاز بالانفتاح والمنافسة العالمية؛ إذ لا توجد حواجز للدخول إلى اقتصاد المعرفة، بل هو اقتصاد مفتوح بالكامل.
9- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد و توليد منتجات فكرية معرفية جديدة لم تكن الأسواق تعرفها من قبل.
10- ارتباطه بالذكاء وبالقدرة الابتكارية وبالخيال، وبالوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة والمبادأة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل ذلك كله لإنتاج أكبر في الكم وأكثر في جودة الأداء، وأفضل في تحقيق الإشباع. والجدول الآتي يميز لنا في جملة خصائص معينة، مقارنة بين ما أُصطلح عليه بالاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة.

ويتضح من خلال الجدول رقم (16) مجموعة فروقات تميز خصائص الاقتصاد المعرفي عن الاقتصاد التقليدي:

جدول(16): خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
– الاستثمار في رأس المال المادي.	– الاستثمار في رأس المال المعرفي.
– الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	– الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
– استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غالباً – البيروقراطية السلطوية.	– ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
– الميكنة ***Mechanisation*** هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	– الرقمية ***Digitization*** هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
– الهدف هو الوصول إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	– يهدف إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.
– أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	– أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
– خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	– خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.

– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقا لمتطلباتها و توجهاتها الاقتصادية.	– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
– مقيد بزمان و مكان.	– ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: القرني، علي.2009. متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: 49.

3.1.9. ركائز الاقتصاد المعرفي:

حتى يتمكن أي اقتصاد من التحول إلى اقتصاد المعرفة لابد أن تتوفر مجموعة من الأساسيات والركائز، فقد حدد (World Bank Institute, Knowledge Assessment Scorecard, 2002) أربعة ركائز لاقتصاد المعرفة:

1- الإطار الاقتصادي والمؤسسي: الذي يضمن بيئتة اقتصادية كلية مستقرة ومنافسة وسوق عمل مرنة وحماية اجتماعية كافيهة: ويقصد به دور الحكومات في كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو لمجتمع الأعمال وغيرها من الشروط التي تعمل علي رفع اقتصاد المعرفة بالاضافه الي الأداء الفعلي للاقتصاد.

2- نظم التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، فبقياده التكنولوجيا والاحتياجات الجديدة يتجه التعليم لإحداث تغييرات كبري على كل المستويات، وفي مجالات متنوعة تتضمن المنهجيات وقنوات التوزيع، علاوة على أن التعليم والتدريب المستمر المعتمد على التكنولوجيا هما من أكثر الخصائص الرئيسية لبيئة اقتصاد المعرفة.

3- نظم الإبداع: وهو ذلك النظام الفعّال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية، ويقصد بهذه النظم التعاون الواسع والقوي بين الأعمال التجارية ومراكز التفكير من أجل تكوين أو تطبيق المفاهيم الابداعيه والطرق والتكنولوجيات التي تعطي المنتجات والخدمات ميزه تنافسيه، مما يشارك في تطوير وتحقيق اقتصاد المعرفة، وهذا يتطلب وجود مراكز البحث والتطوير التي تتواصل مع احتياجات المجتمع.

4- البنية الأساسية لمجتمع المعلومات: وهي البنية الاساسيه في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والي أي حد هي متقدمه ومنتشرة ومتاحة ورخيصة، وتساهم في نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية. وأيضًا توفر لكل الناس إمكان الوصول بشكل فعال ومقبول اقتصاديا للمعلومات والاتصالات، وفي المجتمع المعرفي يكونُ كل أفراد المجتمع ذو قدرٍ من المعرفة. وليستِ

المعرفةُ حصرا على ذوي الاختصاص ونخب المجتمع. بل المطلوب أن يكون المزارع وعامل الصيد وعامل المصنع لديهم من المعرفة ما تؤهلهم للتعامل مع التقنية ويستخدمونها في مجال عملهم.

وسيتم التركيز على الركيزة الرابعة الخاصة بالبنية الأساسية لمجتمع المعلومات من خلال تناول واقع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين والتعرف على أبرز مؤشرات هذا القطاع ومقارنتها بمؤشرات الدول العربية، ساعين لتوضيح مدى الجاهزية والتطور في هذا القطاع الذي يساهم بدرجة كبيرة في التحول لاقتصاد المعرفة.

3.1.10.مفاهيم وحقائق اقتصاد المعرفة:

إن التطور الكبير في المعلوماتية والاتصالات جعلت من المعلومات والمعرفة موردًا أساسيًا، واستراتيجيًا فبعدما كانت الأرض والعمل هما المورد الرئيس للثروة في العصر ما قبل الصناعي، حلَّ مكانهما رأس المال والطاقة (العمل) باعتبارهما المولِّد الرئيس للثروة، وأصبح العلم والمعرفة هما العنصر الرئيس بين عناصر (عوامل) الإنتاج في المجتمع في العصر الراهن الذي صار يعرف باسم العصر ما بعد الصناعي، حيث صار إنتاج المعرفة واستثمارها واستخدامها وتداولها وتشاركها المصدر الرئيس للنمو (دياب، 2008).

إن الاقتصاد التقليدي أو الصناعي قام على أساس ثنائية القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة، وعندما يبيع المرء شيئاً فإنه لا يعود يمتلكه، لأن الأشياء تتسم بالملكية الحصرية، وأن الطلب هو الذي يحدِّد عادة العرض، وأن السلع تخضع لسلوك قانون تناقص العوائد المعروف، حيث أن العوائد تأخذ بالزيادة إلى مستوى معيَّن، يبدأ بعده تناقص العوائد، والأصول المادية تستهلك عند استخدامها، كما أن الموجودات والأصول في الاقتصاد التقليدي أو الصناعي تمتاز بالحجم الكبير، وتعتبر التعاملات التجارية بطيئة إلى حد كبير، هذه الأمور وغيرها، ومع تطور التكنولوجيا وثورة المعلومات، وبعد أن أصبحت المعلومة والمعرفة والفكرة هي السلعة التي تباع وتشترى، وهي ما يتم الاحتفاظ به كموجودات وأصول، أصبح الوضع مختلفًا، وبرزت مفاهيم وقوانين جديدة، تتعلق بالاقتصاد المبني على المعرفة وأهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في هذا التحول.

ونورد فيما يلي أبرز هذه المفاهيم الجديدة والحقائق والقوانين التي تســاهم بشــكل كبير في فهم الاقتصاد المبني على المعرفة:

أولاً: مفهوم القيمة في ظل اقتصاد المعرفة:

يعتبر مفهوم القيمة أهم ركائز المنظومة الاقتصادية. حيث قام الاقتصاد الصناعي على أساس ثنائية القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة. وجاء اقتصاد المعرفة ليضيف إليها قيمتين جديدتين، هما: قيمة المعلومات والمعرفة، وذلك بعدما صار بالإمكان قياس كمية المعلومات وتقدير عائدها، وبعدما صارت المعرفة مكوناً أساسياً من مكونات الإنتاج، وليس مجرد عامل إضافي لرفع كفاءته كما كانت في ظل الاقتصاد التقليدي، والقيمة الثانية هي القيمة الرمزية، مثل قيمة العلم وقيم الحضارة والهوية القومية وما شابه. وعلى عكس قيمة الأصول المادية من أراض وعقارات ومنقولات وما شابه التي تتسم بالثبات النسبي، لا بل تحتفظ بجزء أساسي من قيمتها حتى في حال عدم استخدامها فالأرض ترتفع قيمتها عادة مع مرور الزمن، لكن الأصول المعرفية تفقد قيمتها إن لم تستخدم، كما أنها قابلة لأن تفقد قيمتها بسرعة حالماً تظهر معرفة أو تكنولوجيا أكثر جدة وتطوراً تقوم بإزاحتها. مع هذا التطور والتسارع في إنتاج المعرفة، وتقادمها وتلاشي قيمتها، فإن هذا الأمر يتطلَّب قيام مؤسسات وأساليب تنظيم وعمل تتسم بالسرعة والدينامية والقدرة على إقتناص الفرص من أجل سرعة تحويل هذه المعرفة المتجدِّدة إلى منتج معرفي قبل أن يصيبها التقادم. وهذا الأمر يدفع المستثمر إلى السعي لتحقيق أقصى عائد في أقصر وقت ممكن خشية ظهور منتج منافس قائم على معرفة أكثر تقدماً تبخس من قيمة سلعته. مما يدفع منتجي السلع المعرفية إلى المبالغة في تحديد أسعارها عند ظهورها للمرة الأولى على نحو لا يتناسب مع كلفة إنتاجها، مثل أسعار الأجهزة المحمولة عند ظهورها أو الكاميرات الرقمية وغيرها من السلع ذات الكثافة المعرفية قبل أن تنخفض لاحقاً (دياب، 2008).

وهذا يعني أن المعرفة لم تَعُد فقط خاصية جوهرية للنشاط الاقتصادي بل هي العنصر الحاسم في اســتمرار وجود ونمو منظمات الأعمال وهي العامل الأكثر أهمية في تحديد مســتوى المعيشــة وتحديد جودة الحياة لارتباط المعرفة بالثروة والرفاهية والتقدم وارتباط المعرفة بالتنمية (ياســـين، 2005).

ثانيًا: مفهوم الملكية في ظل اقتصاد المعرفة:

في ظل الاقتصاد التقليدي عندما يبيع المرء شيئاً فإنه لا يعود يمتلكه، أي تحصل عملية انفصال بين المالك السابق وما كان ملكاً له قبل بيعه. وذلك لأن الأشياء تتسم بالملكية الحصرية. أما في ظل اقتصاد المعرفة فإن المرء عندما يبيع المنتج المعرفي، فإنه يظل عمليًا يمتلك المعرفة الكامنة فيه. كما أن الذي يشتري المنتج المعرفي فإنه يمتلك عملياً المعرفة الكامنة فيه وهذا يعني قدرته على استخدام نتاج هذه المعرفة والاستفادة منه حتى ولو كان غير قادر أو غير مؤهل لتجسيد هذه المعرفة في منتج جديد. لذا فإن المعرفة تتسم بالملكية التعددية غير المحدودة وغير الحصرية. وهذا ما يحول اقتصاد المعرفة إلى اقتصاد الوفرة، نتيجة لتقاسم المعرفة وتشاركها. فقد كانت الملكية المادية، من أراض وعقارات وأصول مادية مختلفة وما تزال هي السائدة في الاقتصاد التقليدي. أما اليوم فقد صارت الملكية الفكرية هي محور الاقتصاد القائم على المعرفة. وهناك صعوبات كثيرة لتحديد وتوثيق وحماية هذه الملكية. وتعود الصعوبة الأساسية بالنسبة إلى منتجات صناعة المعلومات، التي تعتبر من أهم فروع اقتصاد المعرفة، إلى كون تكنولوجيا المعلومات قد وفَّرت إمكانات هائلة للنسخ والإرسال والتحويل والتحوير، خصوصاً عبر شبكة الإنترنت. وتمثل حقوق النشر وبراءات الاختراع أهم أساليب حماية الملكية الفكرية. و تسعى منظمة التجارة العالمية إلى إلى تطوير أنظمة الحماية للملكية الفكرية وقد أقرت المنظمة اتفاقية "الجوانب التجارية الخاصة بالملكية الفكرية" TRIPS ، وألحقتها باتفاقية تحدِّد أساليب فض المنازعات، وقد انطلقت هذه الاتفاقية من ميثاق "بيرن" الخاص بالملكية الفكرية (دياب، 2008).

ثالثًا: علاقة الطلب والعرض في اقتصاد المعرفة:

حسب قانون ساي للأسواق فإن الطلب هو الذي يحدِّد، عموماً، العرض في الاقتصاد التقليدي، حيث أن حاجات المجتمع كانت أكبر من قدراته الإنتاجية على إشباعها. أما في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة فإن العرض صار، إلى حدٍّ كبير، هو الذي ينشئ الطلب. وهذا يعني أن قدرات المجتمع الإنتاجية صارت أكبر من حاجاته. علماً أن العرض صار أكبر من حيث الكم وأفضل من حيث الجودة وأكثر ثراءً من حيث التنوُّع، وذلك بفضل التكنولوجيا الفائقة التطوُّر (خصوصاً الرقمية والشبكية)، أي تم الانتقال من مرحلة الكم إلى مرحلة الجودة. ويتسم اقتصاد

المعرفة بالعرض المعرفي الفائق، ســـواء من حيث المفاهيم أم من حيث التطبيقات، بما يفوق قدرة الأفراد والشـــركات وقطاعات الأعمال على الطلب. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصـــاد لم يعد يهتم بمعالجة مسـألة الندرة، بل صـار يرتبط بمسـألة الوفرة، إذ أن المعرفة بوصـفها عنصـراً جديداً من عناصر الإنتاج، وخلافاً لكل عناصر الإنتاج التقليدية، لا تواجه مشكلة النضوب لأنها تتسم بالنمو المستمر .فبينما تنضب الموارد الاقتصادية مع استهلاكها، فإن الموارد المعرفية تنمو كلما زاد معدل استهلاكها (دياب، 2008).

رابعًا: مفهوم الكلفة في اقتصاد المعرفة:

ينص قانون التكلفة المتزايدة في الاقتصاد التقليدي Law of Increasing Cost على أن إنتاج المزيد من منتج ما يتطلب تضحيات متزايدة من المنتجات الأخرى. كما يوجد قانون تناقض العوائد الحدية Law of Diminishing Marginal Returns الذي يعني أن إضافة كميات متتالية من العنصر المتغير إلى العنصر الثابت فإن الناتج الحدي للعنصر المتغير سوف يبدأ بالتناقض بعد حد معين، في حين أن اقتصاد المعرفة يعتمد على قانون تزايد العوائد، التي من أسبابها: التكاليف الأمامية العالية High-up-front costs، للمنتجات ذات التكنولوجيا العالية High Tech Product مثل الأدوية، برامج وعتاد الحاسوب، أجهزة الاتصالات والتي تأتي بسبب تكلفة البحوث والتطوير بالدرجة الأولى، لكن بعد ذلك تتراجع بخط منحدر التكلفة المتغيرة. فمثلاً بلغت تكلفة نظام التشغيل Windows ما يقارب 50 مليون دولار بينما لم يتجاوز تكلفة كل نسخة إضافية عن 3 دولار. كما يرتبط قانون تزايد العوائد في اقتصاد المعرفة بقانون الأصول الرقمية Law of Digital Assets التي لا تستهلك بالاستعمال كما هو الحال مع الأصول المادية (ياسين، 2005).

وهذه الســـمة الجديدة تقلِّل من أهمية، إن لم تكن تلغي، مفهوم "الحجم الأمثل" للإنتاج. إذ أنه صـــار بالإمكان إنتاج أي حجم لاحق على النســـخة الأولى من الســـلعة ذات الكثافة المعرفية مهما كان كبيراً، ونظرياً إلى ما لا نهاية بسبب تضـاؤل كلفة الإنتاج إلى الحدود الدنيا. هذه الظاهرة، أي التكلفة الثابتة العالية المقترنة بتكلفة حدية متدنية جداً، تحفز الميل إلى الاحتكار في الأســـواق، وتدفع الشركات إلى تعزيز رأسمالها المعرفي لكي تتميَّز في السوق. وهذا ما يفسِّر تفرُّد عدد محدود من الشـــركات في ميدان المنتجات ذات الكثافة المعرفية، وحالات الاندماج والابتلاع المتزايدة.

فضـلاً عن ذلك، تدفع هذه الظاهرة الشركات إلى الإكتفاء ببيع النسـخة الأولى من السـلعة، ثم تعمد بعد ذلك إلى توزيع النسـخ الإضـافية مجاناً في حال اقترن ذلك مع خدمة يطلبها المسـتهلك. والمثال على ذلك لجوء عدد كبير من شـــركات الهاتف المحمول في العالم إلى تقديم جهاز الهاتف مجاناً لمن يشتري خطاً (دياب، 2008).

خامسًا: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللاملموسات:

يتسم العصر الصناعي بتجميع الملكيات ورأس المال المادي، في حين أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللاوزن واللاحجم، بل تتمثَّل أصوله الأساسية في الأصول المعرفية (دياب، 2008). وهذا يعني من حيث المخرجات هيمنة الخدمات على السلع، ومن حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسـات كالأفكار العلامات التجارية بدلاً من الأرض، الآلات، المخزونات، و الأصـول المالية (علة، 2011: 15).

ويمكن القول أنه اقتصـاد اللاملموسـات القائم على رأس المال المعرفي بالدرجة الأولى. وتسـاهم كل من مواد البناء الخفيفة وبدائل المعادن والتوجُّه نحو التصغير والاستعاضة عن المحتوى المادي بالمعلومات والدور المتزايد للخدمات، تســـاهم كلها في عملية تقليص الطبيعة المادية للمخرجات الاقتصـادية. وقد بدأ التغيُّر في القيمة من الأصـول الملموسـة (المادية) إلى الأصـول غير الملموسـة (المجرَّدة) يظهر جليًّا في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي (دياب، 2008).

وتظهر حقيقة الاقتصـاد غير المرئي في حصـة الأصـول المعرفية التي تصـل إلى 80% من قيمة الشركات الكونية والمتعددة الجنسيات في قائمة أكبر 500 شركة بالعالم بالإضافة إلى صعود عمال أو صـناع المعرفة الذي يتزامن مع هبوط في إنتاج السـلع المادية المجردة لصـالح الخدمات والمعرفة التي أصبحت أساس النمو الاقتصادي والإنتاجية (ياسين، 2005).

سادسًا: اقتصاد السرعة:

إن اقتصاد المعرفة المقترن بتكنولوجيا الإعلام والإتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السكك الحديدية والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريع، ووسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني (علة، 2011: 10).

لقد أصبح من الممكن إنشاء شركات افتراضية، وكذلك أسواق افتراضية تستثمر خلالها معايير السرعة وتذلَّل العقبات التقليدية، حيث تقوم التجارة والأعمال على مدار الساعة وفي كل أنحاء العالم. وتعتبر التجارة الإلكترونية واحدة من أبرز تجليَّات ظاهرة كسر حاجزي الزمان والمكان في الاقتصاد الجديد (دياب، 2008).

ويظهر الفرق بين اقتصاد مجتمع المعرفة وبين اقتصاد عصر الصناعة في المفاهيم سابقة الذكر نوردها في الجدول (17)

جدول(17): مقارنة بين اقتصاد مجتمع المعرفة واقتصاد عصر الصناعة

وجه المقارنة	اقتصاد عصر الصناعة	اقتصاد مجتمع المعرفة
مفهوم القيمة	• ثنائية قيمة المنفعة وقيمة التبادل • أصول تحتفظ بقيمتها وإن لم تستخدم	• رباعية ممثلة في هذه الثنائية مضافًا إليها القيمة الرمزية وقيمة المعلومات
مفهوم الملكية	• الملكية المادية التي يسهل حصرها وتوثيقها وحمايتها • رأس المال المادي وسطوة أصحاب رؤوس الأموال	• الملكية الفكرية التي يصعب تحديدها وحمايتها • رأس المال الفكري وسطوة الرأسماليين الفكريين
العرض والطلب	• الندرة وقلة العرض تزيد من القيمة • التركيز على جانب العرض (تكنولوجيا تعرض ما تقدر عليه)	• الوفرة وكثرة العرض تزيد من القيمة • التركيز على تنمية الطلب (تكنولوجيا قادرة على تلبية أي طلب)
علاقة المنتج بالمستهلك	• اقتصاد قائم على طور الإنتاج • نضوب الموارد المادية مع زيادة الاستهلاك • المستهلك لصيق بالمنتج، المستخدم يذهب إلى مقدم الخدمة	• اقتصاد قائم على طور إعادة الإنتاج • نماء الموارد المعرفية مع زيادة الاستهلاك • الاستهلاك عن بعد، الخدمات تقدم للمستخدم في موقعه
تقييم الأداء الاقتصادي	• على أساس القائم بالفعل • السعة الانتاجية Productive Capacity • مقومات التوسع، خطوط إنتاج ومنافذ بيع	• على أساس المحتمل والممكن • الطاقة المعرفية الكافية Knowledg Poteential • البنية التحتية (من شبكات معلومات وقواعد ومعارف وبحوث وتطوير)
نمط الإدارة والتنظيم	• إدارة مركزية هرمية استثنائية • تنظيمات فعلية • انتاج جملي (كتلي) Mass Production	• شبكة دينامية تجمع بين مركزية الإنتاج والتوزيع ولا مركزية السيطرة. • تنظيمات افتراضية Virtual • انتاج لا كتلي Demassified • التنافس مع التعاون Co-petition

المصدر: القرني، 2009.التحول التربوي في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة: 49

3.2. واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية:

منذ أن صـــدر تقرير المعرفة العربي في العام 2003، الذي شـــخّص حال المعرفة في الوطن العربي بدأت كثير من الدول العربية استدراك الفجوة الكبيرة في مجال المعرفة، وعلى مدار السنوات الماضـــية حدث تقدم وتحول في كثير من الدول العربية التي أوضـــحتها تقارير اقتصـــاد المعرفة اللاحقة، حيث صـــــدر حتى كتابة هذا البحث أربعةً من تقارير المعرفة، الأول بعنوان: "نحو إقامة مجتمع المعرفة" وقد أصدره برنامج الأمم المتحدة في العام 2003م، ضمن تقارير التنمية الإنسانية العربية، والتقرير الثاني بعنوان: "تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصـــــل معرفي منتج" وقدم تشـخيصـاً عاماً لحال المعرفة في العالم العربي مع اقتراح مسـودة لمبادرات اسـتراتيجية لتحقيق ذلك، والثالث بعنوان "تقرير المعرفة العربي للعام 2010–2011: إعداد الأجيال القادمة لولوج مجتمع المعرفة" وتعامل مع أســـس ومنهجيات إعداد النشء للمســـاهمة الفاعلة في بناء مجتمع واقتصـاد المعرفة، والاسـتفادة من نواتجه وتوظيفها لتحقيق التنمية الانسـانية المسـتدامة. وقد تميز التقرير الثالث بإجراء دراســات ميدانية في أربع دول هي الإمارات العربية المتحدة والمغرب والأردن واليمن، بأدوات إحصـــائية ومعرفية طبقت ربما للمرة الأولى في العالم العربي لقياس جاهزية النشء لدخول مجتمع المعرفة المنشود.

والتقرير الرابع بعنوان "الشـباب وتوطين المعرفة للعام 2014"، وهذا التقرير تعامل مع أحد أهم القضـايا المركزية في عمليات إقامة مجتمع المعرفة العربي المأمول والمتمثلة في الشـباب من خلال النظر في محددات وفرص نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية وطرق تحقيق وتعزيز المساهمة الفاعلة للشباب العربي في هذه العملية.

وللأسف لم تتضمن التقارير السابقة أية دراسة حول الواقع المعرفي في الأراضي الفلسطينية ولم يتم تحديد مؤشـرات لفلسـطين مثل باقي الدول العربية، ويرجع الباحث ذلك الأمر لظروف الاحتلال والحصـار، حيث أن العراق وليبيا كانتا ضـمن تقرير 2003، وتقرير 2009، ولكنهما اسـتثنيتا من تقارير 2011، و 2014 نظرًا للأوضـــاع الجاريـة، هذا الأمر أدى إلى عدم وجود مبـادرات ومسـاهمات واضـحة لصـانعي القرار لتعزيز المجتمع المعرفي في فلسـطين والاسـتفادة مما أثير في هذه التقارير.

ويضع الباحث خلاصة ما جاء في هذه التقارير لإثارة أبرز ما جاء فيها من إيجابيات وسلبيات للواقع المعرفي العربي خلال الفترة السابقة، وكيف حدث تطور منذ العام 2003 حتى 2014م:

3.2.1. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م "نحو إقامة مجتمع المعرفة":

أوضح تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م أن هناك ثغرات خطيرة في المعرفة في العالم العربي تتمثل في التالي:

- شكلت النفقات العلمية عام 1996 نسبة 0.14% فقط من الناتج الإجمالي العربي بالمقارنة مع 1,26% لكوبا و 2,9% لليابان في عام 1995 كما نجد أن الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي .
- إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الانترنت 0.6% ويملك 1.2% فقط من المواطنين العرب حاسوباً شسخصيًا.
- لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقانة المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للإحتكار والدمج، وإلى ارتفاع تكلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وإلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري في ما بين الدول المتقدمة والنامية. فقد اصبح الفضاء المعلوماتي مكانا تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه.
- وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية. وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة أهمها عامل اللغة. وما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي

إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإيلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الانترنت متاحة باللغة الانجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وسيؤدي قلة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

3.2.2. تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2009م " نحو تواصل معرفي منتج"

اعتبر تقرير المعرفة العربي لعام 2009 أن التأخر في مجال المعرفة في المنطقة العربية قابل للتدارك، راهناً ذلك بتوافر الإرادة السياسية المدعمة برصد الموارد اللازمة لبناء بيئات تمكينية ومؤسسات قادرة على تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، وكان واضحًا وجود قصور في جوانب وتطور في جوانب أخرى عمّا كان في التقرير السابق، نوضحه فيما يلي:

- يرى التقرير إن الأمية عقبة كؤود في العالم العربي، حيث يوجد نحو ثلث عدد البالغين أي 60 مليونا لا يستطيعون القراءة والكتابة وثلثا هؤلاء من النساء.

- يوجد نحو تسعة ملايين طفل في سن التعليم الابتدائي لا يلتحقون بالمدرسة، جلهم في السودان والسعودية والصومال واليمن والعراق والمغرب، كما أن زهاء 45% من السكان لا يلتحقون بالمدارس الثانوية.

- أكد التقرير أن التعليم خصوصاً الجامعي والتقني والمهني، لا يتوافق بالضرورة مع متطلّبات الانتقال إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل أساسي على العلوم المتخصّصة، والتقنيات الحديثة، وثورة الاتصالات.

- أوضح التقرير إلى أنه إذا وزع مجموع الكتب المنشورة سنويًا على عدد السكان يكون لكل 11950 مواطنًا عربيًا كتاب واحد فقط، بالمقارنة مع كتاب لكل 491 مواطنًا إنجليزيًا ولكل 713 مواطنًا إسبانيًا، أي أن نصيب المواطن العربي من إصدارات الكتب لايزيد عن4% من نصيب المواطن الإنجليزي، وتكشف هذه الأرقام عن حقائق مفزعة تقول لنا إن هوة كبيرة تفصلنا من الناحية المعرفية عن العالم المتقدم.

- أشار التقرير إن تدني نسبة ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير يؤثر سلباً على الأداء الإبداعي العربي كماً وكيفاً، مبيناً أن معدل الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية لا يتجاوز 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

- وأكد التقرير إلى أن المنطقة العربية حققت تقدمًا في العقود الماضية في مجالات المعرفة وخاصة التعليم، حيث انخفضت نسبة الأمية بين الكبار لتصل حاليا 28% تقريبًا، وزاد عدد الملتحقين بالمدارس من الجنسين ولكن التطور في هذا المجال كمي وليس نوعيًا.

- تمثل تقانة المعلومات إحدى الدعائم الرئيسية لإقامة مجتمع المعرفة حيث أنها تمثل الأداة الرئيسية في العصر الحالي لنشر المعرفة وتداولها، علاوة على دورها في تطوير ودعم وتسهيل وتسريع البحث العلمي والثقافي على أوسع نطاق ممكن.

- معظم الدول العربية لم تتخذ خطوات جادة في مضمار سياسات التقانات وتشريعاتها .

- انتشر استخدام الانترنت بشكل كبير في الخمس سنوات الماضية في كل الدول العربية. إلا أن معدلات الاستخدام في معظم هذه الدول هي دون النسبة السائدة في العالم وهي 21% من السكان.

- بلغ عدد مستخدمي الانترنت حتى مطلع 2008، 60 مليون نسمة.

- نفاذ المتكلمين بالعربية إلى الانترنت يقارب من 17% من سكان الدول العربية. وتقع هذه النسبة دون المتوسط العالمي الذي يقارب من 22%.

- نسبة اختراق اللغة العبرية للانترنت تصل إلى 66% مما يضعها في مصاف دول متقدمة كاليابان 73.8% وألمانيا 63.5% .

- مازالت صناعة البرمجيات تمر بمرحلة جنينية في الدول العربية مقارنة مع غيرها من الدول.

واستعرض تقرير المعرفة العربي دليلاً لاقتصاد المعرفة في الدول العربية، حيث كان واضحًا التفاوت في هذا المجال، وكانت الامارات والكويت والبحرين وقطر أفضل الدول تقدمًا في مجال اقتصاد المعرفة، انظر شكل رقم (9)

شكل(9): يوضح دليل اقتصاد المعرفة في الدول العربية

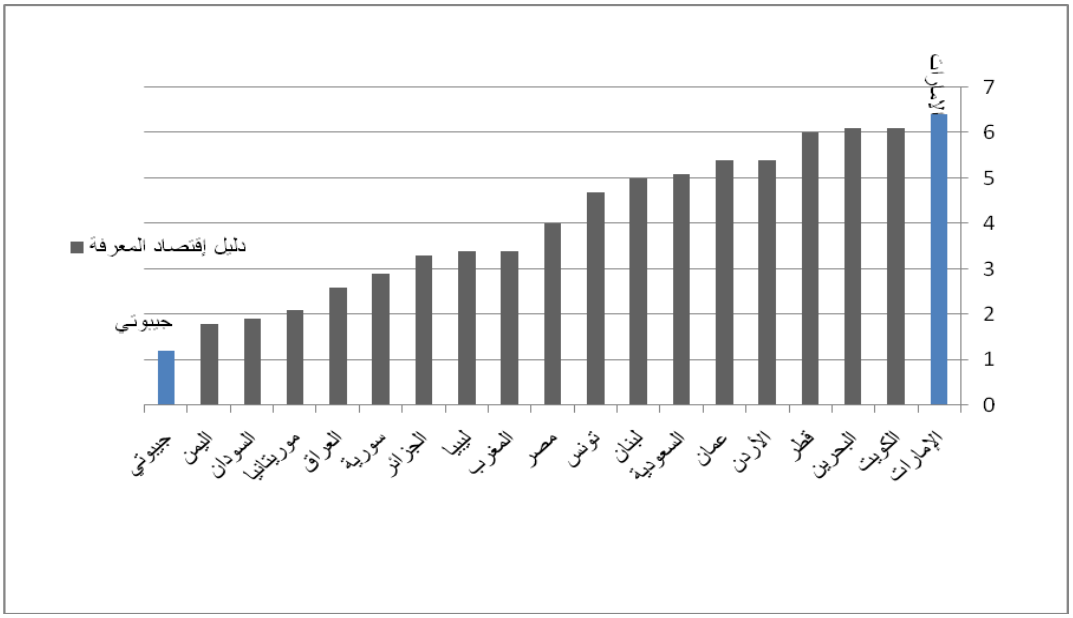

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص: 234.

ويتم قياس ترتيب الدول العربية بناء على المرتكزات الأربع التي تمّ ذكرها ســـابقًا وحددها البنك الدولي، وهي:

1- الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.

2- نظام الإبداع.

3- نظام التعليم والموارد البشرية.

4- تقنية المعلومات والاتصالات

ويتضح من الجدول رقم (18) ترتيب الدول العربية، ومؤشرات الركائز الأربعة.

جدول(18): يوضح مراكز الدول العربية فيما يتعلق بدليل اقتصاد المعرفة بتصرف من الباحث

الدولة قيمة الدليل ضمن 135 دولة في العالم	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي	نظام الإبداع	التعليم والموارد البشرية	تنقية المعلومات والاتصالات	الترتيب
الإمارات	7.0	6.8	4.6	7.1	1
البحرين	6.9	4.3	5.8	7.2	2
الكويت	7.0	5.0	5.1	7.3	3
قطر	6.0	5.8	5.3	7.1	4
الأردن	5.8	5.7	5.5	4.6	5
عمان	7.4	5.1	4.2	4.9	6
السعودية	5.4	4.0	5.0	5.9	7
لبنان	4.8	4.7	5.0	5.8	8
تونس	5.3	4.6	4.1	5.0	9
مصر	3.6	4.5	4.4	3.5	10
ليبيا	1.5	3.9	5.6	2.5	11
المغرب	3.9	3.7	2.0	4.2	12
الجزائر	2.6	3.5	3.7	3.2	13
سورية	1.6	3.5	3.0	3.5	14
العراق	0.3	4.2	2.4	3.6	15
موريتانيا	4.0	1.8	0.7	1.9	16
السودان	0.7	2.0	1.3	3.5	17
اليمن	1.8	1.8	1.8	1.7	18
جيبوتي	1.2	1.4	0.5	1.7	19

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009: 235.

3.2.3. تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2010-2011م، " إعداد الأجيال القادمة لولوج مجتمع المعرفة"

تميز تقرير المعرفة العربي للعام 2010-2011 ببحوثه الميدانية الريادية التي أجريت ربما لأول مرة في المنطقة العربية بهذا التوسع والشمولية، حيث أجريت "دراسات حالة" في عدد من الدول العربية (الإمارات ، الأردن ، المغرب، اليمن) والتي تم اختيارها في هذه الدراسة الريادية لتعبر، إلى حد ما، عن الأقاليم المختلفة في المنطقة العربية، وأبرز ما جاء في هذا التقرير:

- استندت رؤية التقرير لعمليات إعداد الأجيال القادمة لبناء مجتمع المعرفة على التلازم بين ثلاثية المهارات والقيم والتمكين، وتشتمل عمليات التنشئة على تزويد الجيل الناشئ بالمهارات المطلوبة التي تمكنه من بناء مجتمع المعرفة المأمول ومن التماشي مع التطورات المعرفية والتقانية والعلمية والأنماط التفكيرية للحاق بالركب العالمي في هذا المجال.

- أكد التقرير ضرورة بذل المزيد من الجهود لبلوغ الأهداف المنشودة، وخاصة فيما يتعلق بإعداد النشء لينخرط بشكل فاعل وإيجابي في عمليات إقامة مجتمع المعرفة.
- أكدت إحصائيات التقرير أن الأميةَ تنتشر بين الشباب العرب بنسبة 30%، كما أن 35% منهم يعجز عن الحصولِ على فرصةٍ للالتحاقِ بالتعليم الثانوي.
- أكد التقرير على أن التعليم في مرحلة الطفولة يجب أن يكون تعليمًا كليًا متكاملاً ينمي القدرات وينسق بين المعارف والمهارات ويشمل تدريبًا عمليًا وتحفيزًا واستشرافًا وتفاعلاً، وأن الأطفال الذين سيحظون بهذا التعليم سيصلون إلى مستويات أعلى ممن لم يستطيعوا الحصول عليه في طفولتهم
- في بعضِ الدولِ العربية لا تتجاوز معدلات الالتحاقِ بالتعليم الابتدائي نسبة 3% فقط.
- وجاء في تقرير المعرفة العربي أن نسبة الأطفال والنشء في الفئة العمرية الأقل من 15 عاما تبلغ نحو 45% من مجموع سكان الوطن العربي، في حين تبلغ نسبة الشباب بين سن 15 و24 عاما نحو 21.%
- واستند التقرير إلى إحصائيات "اليونسكو 2010 " بخصوص الرصد العالمي للتعليم للجميع، حيث أشار إلى تقدم التعليم الابتدائي في بعض الدول العربية وتراجعه لدى البعض الآخر، لافتا في المقابل الى وجود عدة مشكلات في التعليم الثانوي من اهمها ضعف نسبة القيد في بعض الدول، وارتفاع نسب الرسوب في معظم الدول العربية.

- قدرت عدد المواقعِ الإلكترونية المكتوبة باللغة العربية على شبكة الإنترنت بنحو 5 ملايين موقع فقط، وهو عددٌ ضئيل إذا ما قورن بعددِ المواقعِ الإلكترونيةِ في فرنسا وحدها والبالغة 6 أضعاف المواقع الإلكترونية العربية.
- بلغت قيمة المنطقة العربية ككل في دليل اقتصاد المعرفة أقلّ من 6 مناطق جغرافية من أصل 8 مناطق جغرافية عالمية ولا تزيد المنطقة العربية إلا عن منطقتين فقط هما أفريقيا وجنوب آسيا.
- واشار التقرير الى انه إذا استمرت اتجاهات النمو الحالية فسوف تضم البلدان العربية نحو 385 مليون نسمة بحلول العام 2015 وسيفرض ذلك ضغوطاً شديدة على الموارِد.
- تطرق التقرير لأوضاع التعليم في العالم العربي، وسلط الضوء على مشكلة الأمية التي يعاني منها أكثر من ثلث سكان المنطقة العربية.
- وأكد التقرير ضرورة الدعوة إلى خطاب ديني مستنير يستند إلى صحيح الدين، وتطرق الى الدعوة إلى النهضة باللغة العربية بوصفها الأداة الرئيسية في تحقيق الاندماج والتواصل الاجتماعي لدى النشء، واستعرض قضية المواطنة والهوية.
- وتناول التقرير ضمن اطار "البيئات التمكينية وإعداد النشء لمجتمع المعرفة" مواضيع إدارة الحكم وفضاء الحريات والتنمية السياسية والاجتماعية الحاكمة لحياة الناس وتمكين المرأة والبيئات الاقتصادية والاجتماعية وما تنطوي عليه من مشكلات الفقر والبطالة وكذلك البيئات التمكينية المعرفية الحاضنة للثقافة باعتبارها من العوامل المهمة في بناء مجتمع المعرفة.
- وقدم التقرير رؤية لمنظومة تحرك مقترحة لإعداد الأجيال القادمة لمجتمع المعرفة تشتمل على أربعة محاور رئيسية تتقاطع فيما بينها للتصدي للقضايا الرئيسية في عمليات إعداد النشء.

واســتعرض التقرير ثلاثة نماذج لدولٍ أجنبية نجحت في الانتقال إلى مجتمع المعرفة موضــحًا أبرز الأمور التي ركزت عليها هذه الدول وساهمت في نجاحها، نوردها فيما يلي:

الهند:

حيث كانت رؤية الهند أن تكون قوة عظمى في المعرفة، وانطلقت من ميزة نســبية هامة تمثلت في:

1- نظام سياسي قائم على الديموقراطية.

2- الاهتمام برأس المال البشري الذي يعد أفضل المصادر في العالم.

3- التركيز على اللغة الإنجليزية.

4- احداث التقدم النوعي في البحث والتجريب العلمي في مجال الزراعة والبيولوجيا.

وقد قادت تكنولوجيا المعلومات الهند إلى أن تكون أحد الاقتصـــادات العالمية في المعرفة، وأصــبحت كبرى الشــركات العالمية في صــناعة المعلومات تتهافت على القوى البشــرية المدربة الحاصلة على درجة الدكتوراة في المعلومات من الهند.

تركيا:

عملت تركيا من أجل التحول إلى مجتمع المعرفة بالتركيز على خمسة دوائر عمل:

1- بناء نظام وطني للتجديد والإبداع.

2- تنمية مصادر القوى البشرية.

3- نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4- تأسيس بيئة عمل داعمة لنمو اقتصاديات المعرفة.

5- تخصيص نسبة من الدخل القومي لدعم البحث العلمي والتطوير.

ماليزيا:

كانت رؤية مهاتير محمد أن يغير ماليزيا إلى بلد متقدم بحلول العام 2020م، وحتى تنجح هذه الخطة قام بالخطوات التالية:

1- تأسيس بيئة تقانة المعلومات.

2- توفير البيئات التمكينية لنشر ثقافة مجتمع المعرفة.

3- تمكين الأفراد من متطلبات مجتمع المعرفة.

4- الانفتاح على العالم وبناء شبكة عالمية لإدارة الاستثمارات التنموية.

5- تحسين مستويات الخدمة ومعايير الجودة.

6- الإصلاح التنظيمي.

7- تأسيس فكر التجديد والإبداع.

يستخلص الباحث مما سبق أن هناك أكثر من عامل مشترك لدى هذه الدول ساهم في التحول إلى اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية الاقتصادية أبرزها تأسيس بيئة تقانة المعلومات، والاستفادة من التقدم التكنولوجي.

واستعرض تقرير المعرفة العربي 2010-2011 دليل ومؤشر البنك الدولي لاقتصاد المعرفة في الدول العربية لأحدث فترة، مايو 2010م، مقارنة بسنة 2000، حيث ظهرت الإمارات، قطر، البحرين، الكويت والأردن من الدول المتقدمة في مجال اقتصاد المعرفة، والشكل رقم (10) يوضح ذلك.

شكل(10): دليل البنك الدولي لاقتصاد المعرفة لأحدث فترة مقارنة بسنة 2000

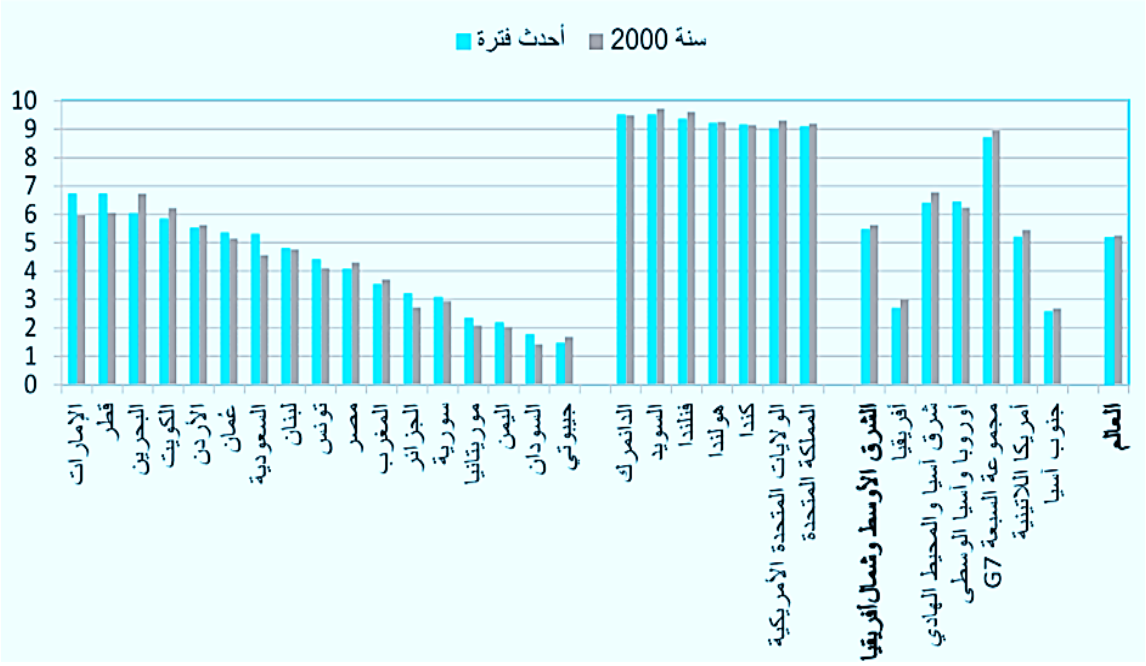

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2010-2011، إعداد الأجيال القادمة لولوج مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011: 67.

3.2.4. تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2014م، "الشباب وتوطين المعرفة":

سلط التقرير الضوء على واقع المعرفة في العالم العربي، من خلال التطرق لقضايا ومفاهيم تهم إدماج الشـــباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، وحال وتحديات نقل وتوطين المعرفة في المنطقة العربية، ووضـــع الشـــباب العربي وعناصـــر تمكينه من المشـــاركة الفاعلة في نقل وتوطين المعرفة، والبيئات التمكينية المطلوبة للإدماج الفاعل للشباب في عمليات نقل وتوطين المعرفة، واستراتيجيات تفعيل مشـــاركة الشـــباب في توظيف المعرفة في التنمية الإنســـانية المســـتدامة. ويقدم تقرير المعرفة العربية تشـخيصـا نوعيا ودقيقا، يمكن من مسـاعدة المسـؤولين في البلدان العربية على تقييم الوضـع السائد ووضع خطط تنموية لبناء مجتمعات معرفية قادرة على مواجهة التحديات.

- وأشار التقرير إلى أن المرحلة الحالية التي تجتازها المنطقة العربية تفرض حث الخطى من أجل إقامة مجتمع المعرفة، والإدماج الفاعل للشباب في تنمية المجتمع، مؤكدا على

ضرورة توفير البيئات الحاضنة لهذا الإدماج على أساس من العدل الاجتماعي ودعم قيم ومبادئ المواطنة.

- رصد تقرير المعرفة العربية، ثمانية تحديات يتعين على البلدان العربية مواجهتها من أجل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، تتمثل في ضعف مؤسسات التعليم والتكوين والبحث العلمي، وتضخم القطاع العام (التوظيف المفرط)، وضعف القطاع الخاص، وضعف سياسة الدولة في مجال خلق ريادة الأعمال، وبطالة الشباب، وهجرة الشباب والعقول، وضعف الحكامة، ثم التحدي المتعلق باللغة العربية.
- لفت التقرير إلى أنه تم تسجيل 111.7 مليون مستخدم للإنترنت في 18 دولة عربية خلال عام 2012، بنمو قدره 18.98% مقارنة بـ93.8 في عام 2011، متوقعاً أن يرتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة إلى نحو 197 مليون مستخدم بحلول عام 2017، وأن يرتفع معدل استخدام الإنترنت في العالم العربي من 32% خلال عام 2012 إلى 51% في عام 2017، أي ما يصل إلى زيادة بنسبة 3% مقارنة مع المتوسط العالمي.

- بيّن التقرير أن مسألة أميّة الكبار تبقى عقبة أساسية في وجه تطوير مجتمع المعلومات، والاقتصاد القائم على المعرفة في المنطقة العربية، لافتاً إلى أن معدل التعليم بلغ نحو 77% في الفئة العمرية من 15 عاماً وما فوق في عام 2011.

- أظهر التقرير أن سلة أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن ثلاث مجموعات للتعرفة هي: تعرفة الهاتف الثابت، وتعرفة الهاتف المحمول، وتعرفة خدمات النطاق العريض للإنترنت.

وكباقي تقارير المعرفة السابقة فقد استعرض التقرير مؤشر اقتصاد المعرفة في الدول العربية، وكان ترتيب الدول في مؤشر اقتصاد المعرفة كالتالي، انظر شكل (11):

شكل(11): مؤشر اقتصاد المعرفة للدول العربية 2000-2012

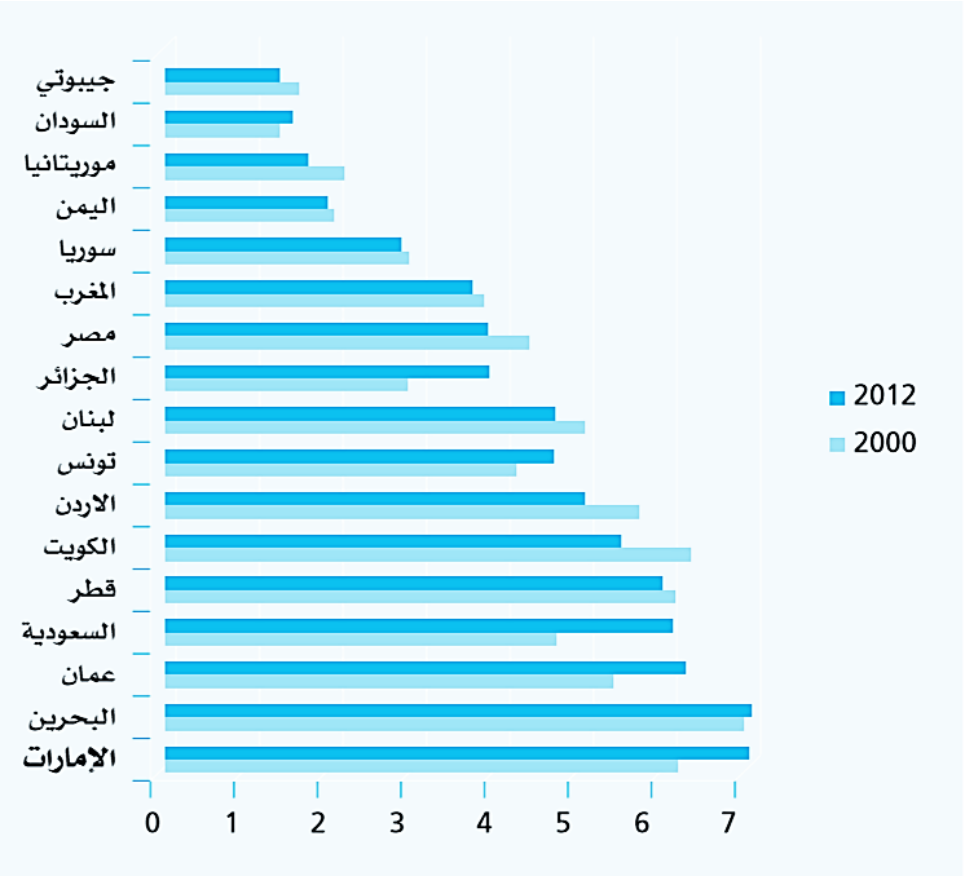

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2014، الشباب وتوطين المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة: 19.

يتضح من الشكل (11) أن الدول العربية المتقدمة تغيرت عما كانت عليه في التقرير السابق حيث حلت السعودية وعمان بدلاً من قطر والكويت، الأمر الذي يدل على وجود تنافس عربي في هذا المجال.

كما استعرض تقرير اقتصاد المعرفة العربي 2014 مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية، لتوضيح أن أي تقدم في أي مرتكز من المرتكزات الأربعة لاقتصاد المعرفة، يساهم في زيادة المؤشر العام لاقتصاد المعرفة، ومن الواضح من خلال شكل (12) أن الدول المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات هي نفسها الدول المتقدمة في اقتصاد المعرفة.

شكل(12): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية 2000-2012

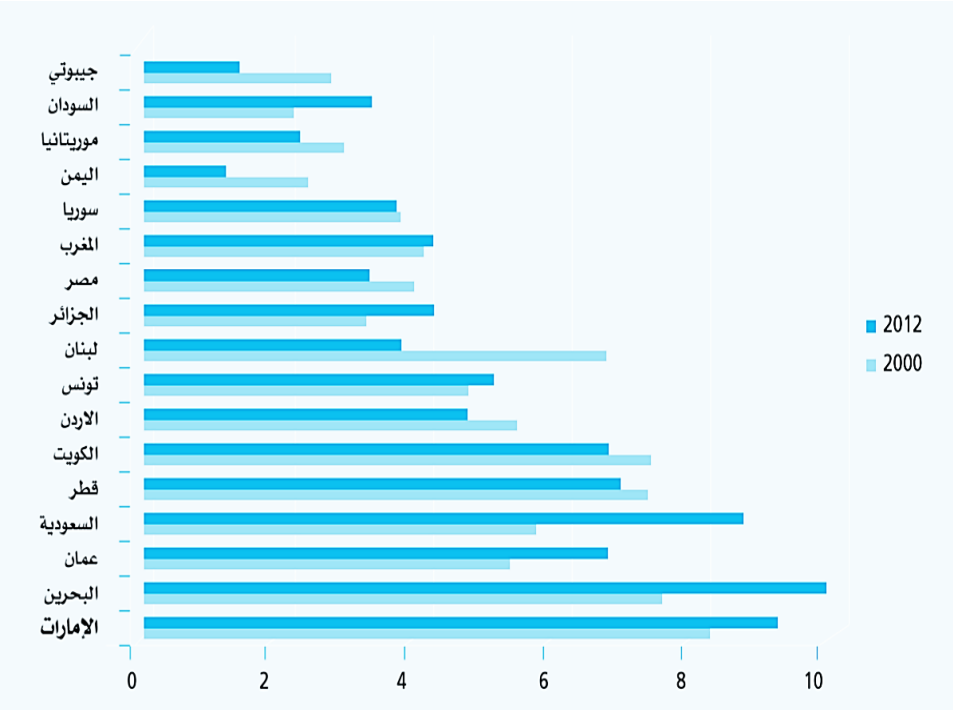

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2014، الشباب وتوطين المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دبي، الإمارات العربية المتحدة: 20.

من خلال استعراض التقارير السابقة نلاحظ وجود تطور ملحوظ في الدول العربية في الجانب المعرفي، وذلك منذ العام 2003م وحتى 2014م، الأمر الذي يؤكد وجود رغبة وتنافس بين كثير من الدول في مجال المعرفة والاستفادة منها للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وهذا يتضح من خلال الجدول (19) الذي قام الباحث بإعداده ومستوحى من التقارير الأربعة السابقة يبين مدى التحولات والتغيرات والتطور العربي خلال السنوات السابقة في مجال اقتصاد المعرفة.

جدول(19): مقارنة بين تقارير اقتصاد المعرفة الأربعة

م	وجه المقارنة	تقرير 2003	تقرير 2009	تقرير 2011	تقرير 2014
1	**الوضع المعرفي العربي**	هناك ثغرات خطيرة في المعرفة	قابل للتدارك	بحاجة لبذل الجهود لإعداد النشء	اقامة مجتمع المعرفة وادماج الشباب في التنمية
2	**الدول التي تضمنها مؤشر اقتصاد المعرفة**	لا يتوفر تصنيف	19 دولة بدون فلسطين	17 دولة بدون العراق وليبيا وفلسطين	17 دولة بدون العراق وليبيا وفلسطين
3	**مستخدمو الانترنت في الوطن العربي**	%0.6	60 مليون مستخدم	93.8 مليون مستخدم	111.7 مليون مستخدم
4	**المحتوى العربي على الشبكة**	ضعيف جدًا	نسبة اختراق اللغة العربية للإنترنت %66	5 ملايين موقع عربي	
5	**الأمية**		60 مليون أمي	انتشار الأمية بين الشباب 30%	
6	**التعليم الإبتدائي**		9 ملايين لا يلتحقون بالدراسة	تقدم في التعليم الابتدائي	
7	**الانفاق على البحث العلمي**	0.14% من الناتج المحلي	0.3 % من الناتج المحلي		
8	**التعليم الثانوي**		45% من السكان لا يلتحقون بالتعليم الثانوي	35 %من الشباب لا يلتحقون بالتعليم الثانوي	

المصدر: جدول من إعداد الباحث، 2015

يتضـح من الجدول السـابق والذي يتضـمن الوضـع المعرفي في العالم العربي لفترة زادت عن عشرة أعوام أن هناك تقدم في كافة المجالات، ففي حين كان الوضـع المعرفي في العام 2003 فيه ثغرات خطيرة، فإن الوضـع أصـبح قابلاً للتدارك في العام 2009، وأصـبح الحديث عن أمور تطويرية في الأعوام 2011–2014 حيث تم التركيز على إعداد النشء وإدماج الشباب في التنمية، مما يتعبره الباحث نقلة نوعية في الوضع المعرفي العربي بشكل عام.

أما على صـعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات فمن الواضـح أيضًـا حدوث تقدم في مستخدمي الإنترنت والمحتوى العربي، فبعد أن كان مستخدمو الإنترنت لا يتجاوز 6% من السكان أصبح 111.7 مليون في نهاية العام 2014، وكذلك المحتوى العربي على شبكة الإنترنت بعد أن كان يتصف بالضعف في العام 2003، أصبح هناك ما يزيد عن (5) مليون موقع عربي في العام 2011، إلا أن هذا العدد لا يزال ضـعيفًا. فقد أظهر تقرير صـادر عن الاتحاد الدولي للاتصـالات أن حجم المحتوى العربي على الإنترنت لا يتجاوز 3% (موقع الجزيرة، 2012: aljazeera.net).

وعلى صـعيد البحث العلمي ورغم ضـعف الانفاق العام على البحث العلمي إلا أنه حدث أيضًـا تطور على مدار السنوات العشر السابقة.

وعليه يرى الباحث أن الدول العربية اسـتفادت من تقارير المعرفة على مدار السـنوات العشـر الماضـية، وأحدثت تطورًا في كثير من المجالات، ومن خلال الدراسـة لم يجد الباحث قراءة على المسـتوى المطلوب من الخبراء والمعنيين في الأراضـي الفلسـطينية لهذه التقارير وعمل ما يلزم من أجل تطوير الوضع المعرفي على المستوى المحلي.

الخاتمة

إننا أمام تحول ثالث في الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة، وأمام ثورة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة، وأمام أسواق عالمية جديدة، افتراضية، وأسواق أخرى تعمل بفعل التطور التكنولوجي، وتعتمد بشكل أساسي على العنصر البشري، والابتكارات، ولذلك من الواضح أنه لا مناص من التحول لاقتصاد المعرفة من أجل مواكبة هذا الاقتصاد الجديد.

لقد بات واضحًا أن لاقتصاد المعرفة قوانين موضوعية تعمل بطريقة مختلفة عن قوانين الاقتصاد التقليدي، هذه القوانين تمثل الفرصة أمام الاقتصاد الفلسطيني الذي يمر في حالة صعبة وحرجة بفعل الاحتلال والحصار والحروب المتكررة.

إن اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار في رأس المال المعرفي والاعتماد على الجهد البشري في ظل عصر الرقمية والأسواق والمجتمعات الافتراضية واللاملموسات قادر على احداث تغيير في واقع الاقتصاد الفلسطيني. فالواقع المعرفي في الدول العربية يتطور بشكل ملحوظ وهناك فرصة قوية أمام هذه الدول للمنافسة في اقتصاد المعرفة.

الفصل الرابع

تحليل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين

للتحول إلى اقتصاد المعرفة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تحليلاً للبيانات والاحصاءات والمؤشرات الخاصة بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال التقارير الاحصائية الصادرة التي تم عرضها في الفصل الثاني بالإضافة إلى نتائج المقابلات التي أجراها الباحث مع الجهات ذات الاختصاص عن هذا القطاع سواء الجهات الرسمية أو القطاع الخاص أو الخبراء في هذا المجال.

4.1. تحليل مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يبين الجدول (20) ترتيب فلسطين بين الدول العربية في مؤشر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للعامين 2012 و 2013، حيث احتلت المرتبة (11) عربيًا، و(100) عالميًا، بنسبة 4.16 وهي نسبة متوسطة وقريبة من المتوسط العام للدول العربية الذي يبلغ 4.55، وفي نفس الوقت هذه النسبة تعتبر قريبة جدًا من دول عربية كبيرة ولها ثقلها مثل تونس والمغرب ومصر والأردن.

جدول(20): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للدول العربية للعام 2013

الاقتصاد	المرتبة على الصعيد الإقليمي 2013	المرتبة على الصعيد العالمي 2013	المؤشر 2013	المرتبة على الصعيد العالمي 2012	المؤشر 2012	التغير في المرتبة على الصعيد العالمي من 2012 إلى 2013
البحرين	1	27	7,40	28	7,22	1
الإمارات العربية المتحدة	2	32	7,03	46	6,27	14
قطر	3	34	7,01	42	6,46	8
المملكة العربية السعودية	4	47	6,36	50	6,01	3
عُمان	5	52	6,10	61	5,43	9
لبنان	6	62	5,71	64	5,32	2
الأردن	7	87	4,62	84	4,48	-3
مصر	8	89	4,45	87	4,28	-2
المغرب	9	96	4,27	92	4,09	-4
تونس	10	99	4,23	96	4,07	-3
السلطة الفلسطينية	11	100	4,16	95	4,07	-5
الجمهورية العربية السورية	12	112	3,46	112	3,39	0
الجزائر	13	114	3,42	114	3,30	0
السودان	14	122	2,88	121	2,69	-1
اليمن	15	138	2,18	138	2,07	0
جيبوتي	16	141	2,08	140	2,01	-1
موريتانيا	17	147	1,91	145	1,90	-2
المتوسط*			**4,55**		**4,30**	

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية للعام 2014

ولا يزال هناك تطور ملحوظ في هذا القطاع، فقد واصلت معظم مؤشرات خدمات الانترنت نموها خلال الربع الأول من عام 2015 على الرغم من استمرار الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة ومنع إدخال أجهزة ومعدات الاتصالات، وأن هذا النمو يأتي بفضل السياسات الحكيمة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبفضل التعاون المشترك بين الوزارة والشركات المزودة لخدمات الانترنت (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2015).

كما تشير بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الى أن عدد شركات الانترنت العاملة والمسجلة في الوزارة للعام 2015 قد بلغ 56 شركة موزعة على النحو الآتي؛ 40 شركة للاتصال اللاسلكي بالانترنت (WiFi)، و6 شركات للاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الانترنت (VoIP)، و10 شركات للاتصال السريع بالانترنت (BSA). أما بخصوص عدد شركات استيراد أجهزة الاتصالات فقد بلغ 40 شركة في العام ذاته.

وبحسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء فقد تجاوز عدد خطوط الهاتف الثابت في فلسطين 403.1 ألف خط في العام 2014، وبلغ عدد مشتركي الهاتف المحمول 3.1 مليون مشترك فيما وصل عدد مشتركي الاتصال السريع بالانترنت الى أكثر من 235 ألف مشترك في العام 2014. وبلغ عدد الحواسيب لدى الأسر الفلسطينية 1.1 مليون حاسوب ما بين حاسوب مكتبي وحاسوب متنقل وتابلت في العام ذاته. كما بلغت نسبة الأسر التي تمتلك هاتف ذكي 51.0% في العام 2014، بواقع 59.4% في الضفة الغربية، و34.7% في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الأسر في فلسطين التي لديها حاسوب 63.1% في العام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية، و55.6% في قطاع غزة، مقارنة مع ما يقارب الثلث (32.8%) من الأسر في فلسطين كان لديها جهاز حاسوب في العام 2006.

وبلغت نسبة الأسر التي لديها اتصال بالإنترنت 48.3%، بواقع 51.4% في الضفة الغربية، و42.2% في قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 30.4% من الأسر في فلسطين كان لديها اتصال بالإنترنت في العام 2011. أما بخصوص استخدام الانترنت من الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الحاسوب في فلسطين فقد بلغت 53.7%، بواقع 54.5% في الضفة

الغربية، مقابل 52.2% في قطاع غزة، ويوضح الشكل (13) التوزيع النسبي لأغراض استخدام الانترنت.

شكل(13): التوزيع النسبي لمستخدمي الانترنت حسب الغرض الرئيس، 2014

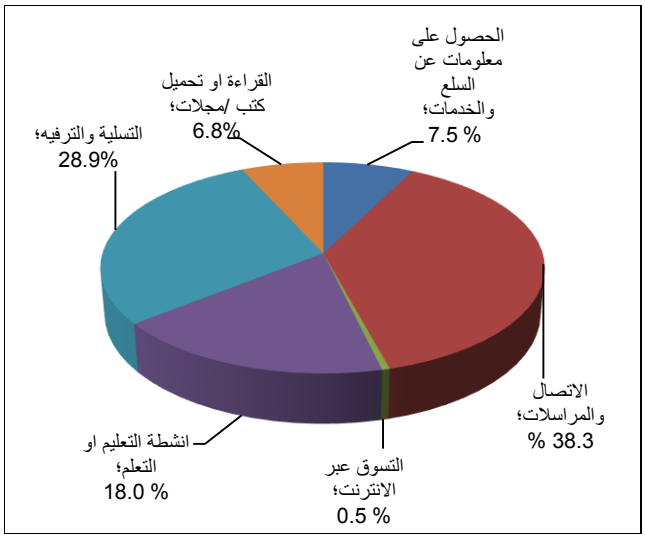

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2015. بيان صحفي، http://www.pcbs.gov.ps

بلغت نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي 75.1% من مجمل مستخدمي الانترنت (الجهاز المركزي للاحصاء، 2015: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx).

وحول هذه النسب أوضح الظاظا(2015) أن هناك أمور لا يمكن احصاءها، وأن كثير من الأرقام المنشورة لا تعبر عن الواقع الحقيقي، لوجود خدمات الإنترنت عن طريق الاتصال عبر موزعين داخل المناطق، أو من خلال الإنترنت اللاسلكي، مثل خدمة تجول التي تقدمها شركة نت ستريم، وغيرها من الموزعين الذين لا يمكن حصر عدد المشتركين معهم، كذلك هناك خدمات الإنترنت المجانية التي تقدمها الجامعات، وهذا يعني أن كثير من طلاب الجامعات يتصلوا بالإنترنت من خلال الجامعة وقد لا يكون لديهم اشتراك رسمي في الإنترنت.

وحول جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مقارنة بالدول العربية فالجدول رقم (21) يوضح ذلك.

جدول(21): مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول العربية

المؤشر	الترتيب 2011	الترتيب 2014
معدل انتشار الهاتف المحمول	15	غير متوفر
نمو اشتراكات الهاتف المحمول	11	غير متوفر
معدل انتشار الإنترنت	11	غير متوفر
نمو مستخدمي الإنترنت	6	غير متوفر
معدل انتشار النطاق العريض	8	غير متوفر
نمو اشتراكات انترنت النطاق العريض	1	غير متوفر
معدل انتشار أجهزة الحاسوب	13	غير متوفر
نمو انتشار أجهزة الحاسوب	15	غير متوفر
مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	14	11

المصدر: من إعداد الباحث، مستوحى من تقرير مركز مدار للأبحاث والتطوير، (2012). وتقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، ومن تقرير التنمية الإنسانية، (2014)

لوحظ من الجدول السابق أن ترتيب الأراضي الفلسطينية في معدلات النمو كان أفضل من كثير من الدول، حيث احتلت المرتبة الأولى عربيًا في نمو اشتراكات النطاق العريض، واحتلت المرتبة (6) عربيًا في نمو مستخدمي الإنترنت، والمرتبة (11) في نمو اشتراكات الهاتف المحمول، فيما كان نمو انتشار أجهزة الحاسوب ضعيفًا بشكل ملحوظ، حيث احتلت الأراضي الفلسطينية المرتبة (15) على المستوى العربي.

أما فيما يتعلق بالمؤشر العام للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد كان إيجابيًا من ناحية وجود تطور بين العام 2011 والعام 2014م.

4.2. تحليل نتائج مقابلات الجهات المختصة:

تمّ إجراء خمسة مقابلات مع الجهات ذات العلاقة بالإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وحول الإجراءات التي قام بها الباحث في اختيار مجتمع الدراسة، واختيار الجهات التي تمّ مقابلتها، والطريقة التي تمت بها هذه المقابلات، ومحاور الأسئلة، فقد تمّ كما يلي:

4.2.1. آلية اجراء المقابلات:

أولاً: اختيار مجتمع الدراسة:

قام الباحث بحصر الجهات ذات العلاقة بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين، وذلك بالتعاون مع الدكتور ناجي الظاظا الخبير في هذا المجال، وكانت خلاصة عملية الحصر تتمثل في جهات أربعة رئيسية:

- الحكومة الفلسطينية وتعتبر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الجهة المختصة.
- الشركات والمؤسسات الخاصة ويمثلها إتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات في فلسطين PITA، فيما تعتبر شركة الاتصالات الفلسطينية أبرز الجهات المنفذة.
- المؤسسات الداعمة والراعية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الخبراء والمختصين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيًا: اختيار المؤسسات والشخصيات

قام الباحث بالتعاون مع الخبير بتحديد المؤسسات المناسبة والشخصيات التي سيتم مقابلتها، وتم اعتماد مبدأ التخصصية والخبرة، وقد كانت الاختيارات على النحو التالي:

- المهندس سهيل مدوخ وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الأستاذ يوسف شعت المدير الإقليمي لمنطقة غزة لاتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات في فلسطين PITA.
- المهندس خليل أبو سليم المدير الفني لإقليم قطاع غزة في شركة الاتصالات الفلسطينية.

- المهندس تيسير شقليه مدير برامج تكنولوجيا المعلومات بمؤسسة "ميرسي كور" Mercy Corps Gaza وهي من المؤسسات الرائدة في مجال التطوير والتأهيل للخريجين.
- الدكتور ناجي الظاظا خبير في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومحاضر في جامعة فلسطين.

ثالثًا: طريقة إجراء المقابلات:

قام الباحث بالإجراءات التالية من أجل مقابلة الشخصيات المعنية:

- تحديد المواعيد عبر الاتصال المسبق.
- الحضور في الموعد.
- تعريف الشخصية بالباحث وعنوان الدراسة.
- طلب الباحث من الشخصية تسجيل المقابلة.
- تعريف الشخصية لنفسه ومركزه الوظيفي.
- البدء بطرح الأسئلة المعدة مسبقًا، وبعض الأسئلة الفورية من الباحث خلال المقابلة.
- تفريغ التسجيلات الصوتية من خلال الاستماع للصوت وتدوين أبرز ما تحدث به الشخص المعني، وتوثيقه.

رابعًا: محاور المقابلات

اعتمد الباحث مجموعة من المحاور تتضمن أسئلة مفتوحة ومتغيرة حسب مجريات المقابلة، نظرًا لاختلاف وتنوع طبيعة عمل الجهات التي سيتم مقابلتها، والمحاور هي:

- تقييم عمل الحكومة/ القطاع الخاص/ الجهات الداعمة العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟
- جاهزية وتطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيما يتعلق بـ (انتشار خطوط الجوال، انتشار خطوط الهاتف، انتشار الإنترنت، انتشار الحواسيب)
- أبرز التحديات التي تواجه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟
- مستقبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟ وما هي أبرز الخطوات في هذا المجال.

4.2.2. نتائج المقابلات

وحول الأدوار التي تقوم بها الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الداعمة في دعم وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نوضح ذلك من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع الجهات المعنية:

أولاً: دور الحكومة:

وحول دور الحكومة في دعم وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أوضح الظاظا(2015) أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أكثر القطاعات جاهزية وأن هناك دعم من قبل الحكومة من أجل تطوير هذا القطاع، ونورد فيما يلي أبرز ما تقوم به الحكومة:

- أقرت الحكومة خط النفاذ BSA الذي وفر خدمة انترنت عالية، بالإضافة إلى إيجاد حالة من التنافس بين شركات تزويد الخدمة، الأمر الذي ساهم في عملية انتشار خدمة الإنترنت.
- الحكومة تدعم منحًا من خلال منحة التعليم العالي لدعم بحوث خاصة بتكنولوجيا المعلومات.
- الحاسوب الحكومي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يوفر التدريب لخريجي تكنولوجيا المعلومات.
- الجهات الحكومية مشاركة وراعية لمختلف الأنشطة والفعاليات التكنولوجية لكافة الجهات.
- صدور قانون المعاملات الالكترونية الفلسطيني ونشر هذا القانون في جريدة الوقائع، رغم أن هذا القانون يواجه مشكلة في التطبيق نظرًا لأنه أقر في غزة فقط.
- القانون يساهم بدرجة كبيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات بنوع من الأمان وضمن ضوابط الأمن والحماية القانونية.
- هناك ثمانية وزارات تتعامل بشكل كامل الكترونيًا.
- من خلال لجنة خماسية في هيئة الإعتماد والجودة في وزارة التربية والتعليم يتم تحديث وتطوير المناهج التعليمية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتواكب التطور العالمي.

وأكد مدوخ(2015) أن التطوير مستمر في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمؤشرات تؤكد أن الانتشار الجيد، حيث بلغ عدد مشتركي جوال 3.3 مليون مشترك، ومشتركي الهاتف 403 ألف مشترك، والإنترنت 235 ألف مشترك، أما الحاسوب فقد بلغ 1.1 مليون جهاز حاسوب. وإن ما يتم احصاؤه لانتشار الإنترنت هو فقط الخطوط الرسمية، في حين هناك شبكات أخرى تقوم بتوزيع خطوط انترنت من البيوت أو المؤسسات لا يمكن حصر عدد المشتركين فيها.

وحول جاهزية الحكومة في مجال المعاملات الحكومية، أوضح مدوخ(2015) أن الخدمات الالكترونية موجودة وجاهزة، وهي التي ستتوج مشروع الحكومة الالكترونية، فهناك الآن 53 خدمة حكومية، تفاعلية واستعلامية جاهزة وتعمل، وعلى صعيد القطاعات الأخرى فإن القطاع الأكاديمي يقدم خدمة الكتروينة للطلبة، والقطاع المصرفي يقدم خدمات للعملاء، والقطاع الخاص يقدم خدمات الكترونية للزبائن، وهذا يعني أن المكونات الأساسية العاملة في المجتمع الفلسطيني لديها خبرة وتجربة في تقديم الخدمات الإكترونية، وبناء على ذلك يمكن لاقتصاد المعرفة أن ينطلق من خلال هذه المكونات.

كما أكد شعت(2015) أن اتحاد بيتا يتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في موضوع القوانين والتشريعات التي تخدم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن ضمنها المعاملات الإلكترونية، لكن الوضع القائم والانقسام السياسي حال دون تطبيق هذه القوانين.

وحول طبيعة العلاقة ما بين شركة الاتصالات والحكومة بين أبو سليم(2015) أن الشق السياسي في التعامل مع الحكومة غير موجود، ونحن نتعاون مع الضفة وغزة، والعلاقة تكاملية في جميع المجالات.

ثانيًا: دور القطاع الخاص:

بين شعت(2015) أن اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية بيتا، لديه خطة استراتيجية للأعوام 2012–2015 تتضمن محاور أساسية تهدف في مجملها لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي:

- السياسات والدعم، وهو الجزء التشريعي والقانوني الذي يعتبر شرط للتطور.

- تطوير الشركات القائمة والناشئة إداريًا وفنيًا، واحتضان الأفكار.
- تسويق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الكادر البشري، من خلال العمل على مستويين، المستوى البعيد، مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمة بهدف تقليل الفجوة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات الســـوق، وعلى المدى المتوســـط والقصـــير يتم التعامل مع الخريجين في مجال تطوير مهاراتهم من خلال برامج التدريب.

وبين الظاظا(2015) أن القطاع الخاص الذي يعمل في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لديه القدرة والكفاءة للعمل، وخاصة في الضفة الغربية التي يوجد بها انفتاح على العالم الخارجي، وهناك مشاركات للشركات الفلسطينية في معارض دولية مثل معرض (Gitex)، وهناك شراكات مع شركات عالمية، أما غزة فالأمر أكثر صعوبة في ظل الحصار الخانق المفروض على القطاع وخاصة أمام حركة السفر من وإلى قطاع غزة.

وهذا ما أكده أبو سليم(2015) من أن البنية التحتية للاتصالات متوفرة في كافة أنحاء الوطن بنسبة 97%، والخدمة الضعيفة فقط موجودة في المناطق النائية مثل المناطق الحدودية، وهذه البنية الجاهزة تخدم كل شئ، سواء الهاتف أو الجوال أو الإنترنت، وأيضًا تعمل شركة الاتصالات على تجهيز البنية التحتية اللازمة في المدن والأحياء السكنية الجديدة مثل الحي السعودي وغيره من الأحياء السكنية الجديدة بالتعاون مع الحكومة والجهات المانحة.

وحول مقارنة الجاهزية والخدمات المقدمة أوضح أبو سليم(2015) أن الخدمات المقدمة مقارنة بالوسط العربي متقدمة، خاصة في مجال سرعات الإنترنت، نتوقع مع نهاية العام أن يصل الحد الأدنى للإنترنت 4 ميجا، وهذا الأمر يتجاوز الكثير من الدول العربية. كذلك في موضوع الألياف الضوئية، نحن متقدمين بشكل كبير، فكثير من المؤسسات الحكومية والشركات يتم ربطها بالألياف الضوئية، وهذه الخدمة تمكن من الحصول على سرعات انترنت عالية.

وحول دور القطاع الخاص في مشاريع العمل عن بعد أوضح شعت(2015) أن أي مؤسسة تريد أن تعمل في هذا الموضوع يجب أن تعمل من خلال التنسيق حتى لا يتم الحاق الضرر بالشركات القائمة.

وأكد مدوخ(2015) أن القطاع الخاص يواكب في مجال الاستيراد من حيث توفير التكنولوجيا المتقدمة، وهذا من شأنه أن يدعم جاهزية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثًا: دور المؤسسات الداعمة

من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع الجهات المعنية تبين وجود دور هام للجهات الداعمة تتمثل في دعم ورعاية وتدريب الخريجين للالتحاق بسوق العمل الفلسطيني، إلا أن هذه المؤسسات انتبهت لقضية هامة، أن التدريب لا يحل المشكلة في ظل محدودية السوق الفلسطيني وحاجته للتخصصات المختلفة، وفي ظل وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وخاصة الخريجين، لذلك أصبح التوجه نحو السوق العالمي الإلكتروني من خلال العمل عن بعد لحل لهذه الإشكالية، وقد بين الظاظا(2015) أن هناك أكثر من مؤسسة تعمل في هذا المجال، مجال العمل عن بعد، منها مؤسسة مرسي كور وقطر الخيرية من خلال برنامج طاقات بالإضافة إلى عمل الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الأعمال التي ترعى الإبداعات الشبابية في مجالات مختلفة.

وحول برنامج "مرسي كور" التدريبي، الخاص بالعمل الحر FREELANSERS، أوضح شقليه(2015) أن نمط العمل الحر ليس للأعمال الكبيرة، وبالتالي هو ليس خارج قدرة الخريج، وأنه يوجد أعمال صغيرة وأعمال كبيرة، ويمكن البدء بالأعمال الصغيرة واكتساب الخبرة ثم يمكن الانتقال للأعمال الأكبر، وضمن إطار تعميم ونشر الفائدة لأكبر عدد ممكن أنشأت مؤسسة "مرسي كور" أكاديمة العمل الحر، وهذه الأكاديمة موجودة على الإنترنت، وتوفر تدريب مباشر وبشكل مجاني، عبارة عن سلسلة فيدوهات، 3 مستويات، المستوى الأول شارك فيه 6690 شخص منهم 5000 في غزة، حصل 2000 منهم على شهادات عن طريق الإنترنت، كما استفاد من الأكاديمية ما يقارب 500 شخص من العالم العربي، وهي من انتاج فلسطيني، وعلى غرار ما تقوم به مؤسستنا هناك مؤسسات أخرى أصبحت تعمل في نفس المجال، وهذا من شأنه تعميم الفائدة ونشرها.

يعتبر قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات التي لها مستقبل، وأن فرصة فلسطين هي في تكنولوجيا المعلومات نظرًا لقلة الموارد، فالسوق المحلي لا يتسع للخريجين، وبالتالي نحن بحاجة للتوجه نحو العمل عن بعد. في جامعة فلسطين وضمن برامج الجامعة في تكنولوجيا المعلومات يتم تدريب الطلاب على موضوع كيف يمكن توظيف تكنولوجيا المعلومات في كثير من العمليات داخل المؤسسات، وأقامت الجامعة يومًا دراسيًا لقصص نجاح عن العمل عن بعد، ومن هذه القصص، طالبة فلسطينية تحقق حوالي ثلاثة آلاف دولار شهريًا من العمل عن بعد.الظاظا(2015)

وأوضح شعت(2015) أنه يوجد دراسات تحدد احتياجات السوق العالمي، وكيفية التدخل فيه، فعلى سبيل المثال، السوق الخليجي يحتاج لوظائف مثل التعريب، وهناك دول لا تتعامل عن بعد إلا من خلال وجود وكيل، ودول تسمح قوانينها بالعمل عن بعد، لذلك يجب دراسة السوق العالمي واحتياجاته، وربطه مع قدراتنا سواء على مستوى الشركات أو الأفراد.

إن التجارة الإلكترونية تعتبر مستقبلاً للإقتصاد الفلسطيني، إلا أنها تحتاج لثقة الشركات العالمية، وهذا يحتاج إلى تكاتف الجميع، سواء الحكومة أو القطاع الخاص أو الجهات الداعمة، فمشروع قطر الخيرية، يعتبر تحدي لنا كفلسطينيين، فهؤلاء المستثمرون أقنعوا شركائهم بالعمل في فلسطين رغم وجود تنافس من دول أخرى للاستفادة من هذا البرنامج، وبعد دراسة السوق الفلسطيني وجدوا أن هناك جاهزية لدينا للمنافسة ودون تدريب، وهذا العمل سيكون عملاً دائمًا وليس بالقطعة، وسوف يستفيد منه عدد كبير من الخريجين وفي تخصصات مختلفة. الظاظا(2015)

إننا بحاجة لمؤسسة دولية تربطنا مع العالم الخارجي في الشركات العالمية مثل مشروع قطر الخيرية، وتقوم هذه المؤسسة بعمل حلقة تربطنا مع مستثمرين خارجيين، وهذا الأمر يعتبر الأهم للتطور والانطلاق للعالم الخارجي، قد نكون أيضًا بحاجة لمشروع مدعوم لمدة خمسة سنوات، مؤسسة تسجلب عملاً للخريجين، ويكون هناك تدريب وتشغيل في آن واحد. شعت(2015)

هناك فرصة كبيرة لاستغلال التكنولوجيا من خلال العمل عن بعد، وليس في مجال الربح من الإنترنت، ولكن في مجالات أخرى مثل التدريب عن بعد، وهذا الأمر يوفر تكاليف عالية. الظاظا(2015)

وحول مستقبل حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية أوضح شعت(2015) أننا بحاجة لتغيير النظرة في التعامل مع مشروع الحاضنات، فهناك من أصحاب الأفكار من يطمح للعمل مع بيل جيتس أو ما يكروسوف من خلال الحاضنة وهذا خطأ وهناك من يعمل ليحصل على الدعم فقط وأيضًا هذا خطأ، والأصل أن يتم دمج أصحاب الطاقات وأصحاب المشاريع مع الشركات الموجودة حتى تزيل كثير من هذه العقبات.

رابعًا: الميزة التنافسية لفلسطين في السوق العالمي الالكتروني:

"إن براعة الفلســـطينيين في مجال التكنولوجيا آخذة في الازدياد، وبالتالي فإن احتمالية ظهور أشكال المشاركة الاقتصادية التي تكون قائمة على أساس تكنولوجيا المعلومات، والتي يمكنها عبور الحدود الافتراضـــية، قد تمثل قفزة مثيرة إلى الأمام" على حد قول مريم شـــيرمان، المديرة والممثلة المقيمة للبنك الدولي في الضـــفة الغربية وقطاع غزة. "إن مقترح العمل المجزأ ينطوي على قيمة فريدة من نوعها يتمثل في كونه قابلاً للتنفيذ في أي مكان وفي أي زمان عبر الحدود الجغرافية، وذلك باستخدام أجهزة الحاسوب وروابط الإنترنت المتاحة على نحو شائع، "على حد قول سو تشو كوك، خبير في مجال ســـياســـات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات لدى البنك الدولي (البنك الدولي،2013: /albankaldawli.org/ar).

من خلال المقابلات التي أجراها الباحث تبين وجود ميزة تنافسية يمكن الاعتماد عليها لاقتحام السوق العالمي في مجال العمل عن بعد نوردها فيما يلي: شعت(2015)

- اللغة العربية، حيث أن الســـوق العربي وخاصـــة الخليجي يحتاج للغة العربية في عمليات تعريب الويب.
- تكلفة العمالة الزهيدة، حيث أن تكلفة العامل الفلسطيني تعتبر منافسة في السوق العالمي.
- العمالة المتوفرة، حيث أن هناك أعداد كبيرة من الخريجين لديها القدرة على المنافسة.

- التوقيت الزمني، حيث أن ســوق العمل عن بعد يتم على مدار الســاعة، وبالتالي التوقيت العربي يكاد يكون نفس توقيت فلسطين، وبالتالي مجال المنافسة سيكون محدود مع البلدان الأخرى التي يكون فيها التوقيت مختلف.

وأكد مدوخ(2015) أن اللغة العربية تعتبر ميزة تنافسية في سوق العمل الحر خاصة أنه هناك سوق عربية وخليجية قوية، بالإضافة إلى خبرات الخريجين القوية، وأن فلسطين قد لا تتمكن من الحصول على حصة كبيرة في السوق العالمي الإلكتروني بشكل سريع ولكن مع الوقت يمكن تحقيق ذلك.

خامسًا: دراسة حالة لعمل عن بعد

خلال المقابلة التي أجراها الباحث مع مؤسسة ميرسي كور تحدث شقليه(2015) عن دورة تدريبية لـ 43 خريج في مهارات العمل عن بعد، من خلال موقع Freelancer.com الذي يتيح لأي شخص يمتلك جهاز حاسوب وانترنت العمل فيه بالقطعة، وقد استهدفت الدورة التخصصات التالية: البرنامج استهدف التخصصات التالية: الترجمة، التصميم، ادخال البيانات، دعم وإشراف، برمجة مواقع، برمجة ويب، برمجة موبايل.

وحول استبانة أجرتها المؤسسة أجاب المتدربون على بعض الأسئلة كالتالي:

- بعد انتهاء البرنامج هل ستستمر في العمل الحر، 100% أجابوا نعم.
- هل كان للبرنامج أثر إيجابي على مستقبلك المهني، 80% أوافق بشدة، 20% أوافق.
- المبالغ التي تمّ تحصيلها خلال فترة المشروع التي امتدت لشهرين، كانت ما بين (50-1800) دولار.

وحول الإيجابيات من هذا التدريب، كانت أبرز اجابات المتدربين كالتالي:

- التعرف على عملاء، القدرة على التعامل مع الزبائن، وتسويق نفسي جيدًا، وتحسين اللغة
- معرفة أكثر بطبيعة الأعمال، اكتشاف القدرات الشخصية بشكل أكبر، القدرة على الالتزام بالمواعيد.

- زيادة الخبرة المالية، الصبر والجهد الجيد
- الاعتماد على النفس، تنظيم الوقت والأعمال
- ضمان مستقبل جيد، التعلم أن الإنسان يستطيع العمل بنفسه بدون الحاجة لوظيفة
- تبادل الخبرات، التعرف على منصات العمل الحر.

وحول تقييم الأعمال التي قام بها المتدربين، بلغ التقييم من الزبائن 4.9 من 5، وبالتالي هذا مؤشر يؤكد قدرة الخريجين في فلسطين على دخول هذا السوق بشكل أوسع.

وبين مدوخ(2015) أنه طالما هناك ممارسة فعلية للعمل عن بعد، فإن هذا يعني وجود نموذج ناجح، ويبقى موضوع التشبيك والجهد التكاملي، وعلى وجه الخصوص وزارة العمل التي يجب أن تتبنى هذا التوجه، لكن إلى حين ذلك تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدعم هذا التوجه من خلال ورش عمل وأيام دراسية، ومن خلال استراتيجيات خاصة بالحاضنات التي تساعد في زيادة الوعي بهذا الأمر.

إن سوق العمل يحتاج إلى إعادة صياغة، فلم يعد هو السوق المحلي فقط، سوق العمل أصبح عالميًا، ويجب أن تتوائم كفاءة الخريجين مع هذا السوق، ومطلوب دراسة حاجة السوق العالمي من أجل توفيرها ضمن المعايير المطلوبة، وهذا الأمر بحاجة لتكاثف الجهد من جميع المعنين سواء الأكاديميين أو الوزارات المختصة وخاصة وزارة العمل. وقد يكون الحل من خلال اللجوء لشركة وسيطة (outsourcing hub) لأنها تكون قادرة على معرفة السوق العالمي واحتياجاته. مدوخ(2015)

وتقدر نتائج دراسة قام بها البنك الدولي، بصورة متحفظة، عدد فرص العمل بالقطعة والتي قد يتم خلقها من خلال العمل عن بعد بالقطعة خلال السنوات الخمس القادمة بنحو 55,000 فرصة عمل، إلا أن الأثر الفعلي قد يكون أكبر بكثير نظراً للنمو السريع الذي تشهده الصناعة العالمية (البنك الدولي، 2013: /albankaldawli.org/ar).

وهناك برنامج آخر طرحته قطر الخيرية مشروع طاقات، " وهو أحد برامج قطر الخيرية بتمويل من البنك الاســـلامي للتنمية، وهو برنامج وســـيط بين الخريجين والخبرات الفلســـطينية من ناحية،

والســـوق الخارجي من ناحية أخرى. دوره أن يربط الطرفين ببعض بناء على احتياج الشـــركة، وما يوافقها من السير الذاتية التي سيتقدم بها المرشحون، تاركا للشركة اختيار المناسب من المتقدمين، من خلال مقابلات مباشـرة بينهما ينظمها المشـروع. في حال تم التوظيف فإن طبيعة العمل، ونوع التوظيف (دوام كامل، جزئي ، بالمشـــروع)، و كذلك الراتب ســـوف تتحدد بحســـب الاتفاق بين الطرفين. ســـوف يكون الدوام (الكلي أو الجزئي) في 'محطة عمل' تســـتضـــيف الموظفين بغزة" (مشروع طاقات، http://www.taqat.ps).

وتعمل كذلك شـركة "اعمل بلا حدود"، وهي شـركة غير ربحية مسـجلة في فلسـطين، في مجال توفير فرص عمل للفلسطينيين الأكفاء المقيمين في الأراضي الفلسطينية بنظام العمل عن بعد.

و ترتكز فكرة الشركة علي تقديم خدمات متنوعة، بالإضافة إلى مساعدة الشركات على توظيف خبرات فلسـطينية تتميز بطاقات خلاقة ومميزة وتمكنت الشـركة من تشـغيل العديد من الخريجين في مجالات مختلفة (اعمل بلا حدود، http://wwb.ps).

سادسًا: تحديات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- عدم موافقة الجانب الإسرائيلي على خدمة الجيل الثالث (3G) لخدمات الموبايل، والتي تفتح المجال لمزيد من العمل عن بعد، والتنافس مع الدول الأخرى(الظاظا، 2015؛ شعت، 2015؛ مدوخ، 2015؛ شقليه، 2015؛ أبوسليم، 2015).
- يوجد لدى PITA خطة ترويجية وتسويقية وطنية كاملة لكن لم يتم البدء بها بسبب الظروف الحالية. شعت(2015).
- الاتقسام والحصار وما يحدث من توابع مثل انقطاع التيار الكهربائي. شعت(2015).
- صعوبة إدخال المعدات اللازمة، حيث يحرص الاحتلال أن نكون دائمًا متأخرين في استلام هذه المعدات. أبو سليم(2015).

كما أوضح شقليه(2015) مجموعة من التحديات نوردها كما يلي:

- الحكومة الالكترونية غير مفعلة وهي جزء من اقتصاد المعرفة.
- ضعف قدرات شركات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات سواء الإدارية أو الفنية.

- ضعف التعاون بين الشركات العاملة.
- ضعف القدرة على تسويق القدرات للعالم الخارجي.
- ضعف استخدام التكنولوجيا في الأعمال التجارية.
- ضعف الخبرة في مجال التصدير، وتسويق المنتجات للخارج.
- ضعف في العلاقات الدولية الحكومية، والقدرة على جلب المستثمرين.

سابعًا: مستقبل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعتبر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاع قائم وهو مساند للقطاعات الأخرى، والحياة اليوم حياة رقمية، فالبيوت والمصانع والزراعة والصحة والتعليم وغيرها تعمل من خلال التكنولوجيا، لذلك يعتبر هذا القطاع محور أساسي لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، لأن استخدام التكنولوجيا كعامل مساعد ورئيسي يساهم في تطوير القطاعات الأخرى. إن العالم أصبح عبارة عن قرية صغيرة، ولا أحد يمنعك فيه من المنافسة، ومعرفة احتياجات السوق العالمي هو المطلوب تحديده والعمل عليه. كذلك تحتاج فلسطين إلى الدخول لسوق برامج الموبايل، وهذا الأمر بحاجة لجهد حتى يحدث ناتج، وإن ما يحدث من تطوير للمناهج في هذا الإطار يساهم في هذا التوجه، ويجب على الجهات المعنية توجيه الخريجين لمثل هذه الأفكار الجديدة بعيدًا عن السوق التقليدي أو العمل الحكومي. شعت(2015).

وأكد مدوخ(2015) أنه يمكن القول وباطمئنان أن جهوزية البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جاهزة لاقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الدول المجاورة أو الدول النامية، ونحن بصدد رفع سرعات الإنترنت والحد الأدنى للسرعة من 1 ميجا لـ 4 ميجا في حين أنه في دول عربية 1 ميجا، وهذا يعتبر تقدم وتطور مقارنة بالدول العربية، طبعًا مع اتاحة الخدمة بالسعر المقبول للمواطن، وهذا الأمر سيساهم في زيادة معدلات الإنتشار.

وحول الجاهزية التكنولوجية بين أبو سليم(2015) أن الشركة تعمل الآن ضمن شبكة الألياف الضوئية، وتسعى ضمن خطتها الإستراتيجية إلى زيادة سرعات الحد الأدنى لتصل إلى 12 ميجا من أجل تقديم خدمة للقطاع الحكومي والخاص والأفراد تواكب التطور التكنولوجي.

وأوضح شعت(2015) أن قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لا يوجد فيه حصار فيزيائي وبالتالي يمكن أن نستفيد منه، فالعالم أصبح قرية واحدة، وكل شخص يمتلك جهاز كمبيوتر وخط انترنت يعتبر مرتبط مع العالم، فعلي سبيل المثال أسواق الخليج تفرض محددات للعمل أنه المستثمر عليه توظيف موظف محلي مقابل أي موظف وافد، وهذا يزيد العبء ويقلل من الانتاجية، مما فتح المجال للعمل عن بعد، لأن العمل عن بعد لا يوجد فيه التزام لوضع موظف محلي، لذلك هناك توجه كبير لكثير من الشركات للتعامل بالقطعة دون التزام بشروط التوظيف، وهذا يعتبر بمثابة الإمكانية والفرصة أمام الخريجين والاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بعيدًا عن العمل الوظيفي النمطي، لأن الوظائف النمطية لن تكفي الخريجين حتى في ظل الاقتصاد غير المحاصر.

ثامنًا: التحول لاقتصاد المعرفة في الأراضي الفلسطينية

أكد أبو سليم(2015) أن البنية التحية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جاهزة لجميع القطاعات للاستفادة منها والاستثمار فيها، وأن هذا القطاع يخلق جو عمل للخريجين، وللتعليم عن بعد، وتستفيد منه كافة القطاعات، ويساهم بدرجة كبيرة في مشكلة البطالة، حيث يوجد العمل عن بعد الذي يوفر العمل للعديد من التخصصات وهذا يساهم في زيادة الدخل.

أوضح مدوخ(2015) أن المجتمع الفلسطيني ليس مجتمعًا منتجًا، وبالتالي لا يوجد عندنا تصدير، وهناك عجز مستمر، وبالتالي لا يوجد خيارات كثيرة، ولذلك مطلوب عمل استراتيجة وطنية للتحول لاقتصاد المعرفة تتبناها الحكومة وينبثق عنها خطة عمل واضحة لكافة الجهات ذات العلاقة. إن اقتصاد المعرفة يعتبر شئ أساسي ومطلوب ويساهم في معالجة مشكلات الاقتصاد، وأن الجهة المسئولة عن التحول لاقتصاد المعرفة، هو مجلس الوزراء، ووزارة العمل، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وهنا يوضح الباحث أن وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط ووزارة الخارجية ووزارة التربية والتعليم يجب أن يكون لهم دور أيضًا في استراتيجية التحول لاقتصاد المعرفة، على أساس أن هذه الوزارات ذات اختصاص.

4.2.3. نتائج المقابلات

من خلال استعراض أبرز ما جاء في محاور المقابلات مع الجهات المعنية، فإن الباحث يوضح أبرز النتائج التي توصل لها من هذه المقابلات:

- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعًا جاهزًا ومهيئًا للتحول لاقتصاد المعرفة، وهذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، حيث أكدت الأطراف المعنية أن هذا القطاع سيكون أفضل في السنوات القادمة.
- البنية التحتية متوفرة في كافة أنحاء الوطن بنسبة 97%، وهذه البنية تشمل الهاتف والجوال والإنترنت.
- الحد الأدنى لخدمات الإنترنت سيصل إلى 4 ميجا قريبًا، وهذه السرعة أفضل من كثير من الدول العربية.
- تلعب الحكومة دورًا بارزًا من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال العديد من الأعمال والأنشطة، مثل اقرار خط النفاذ BSA، الخدمات الحكومية الإلكترونية تمهيدًا للحكومة الإلكترونية، دعم منحة التعليم العالي، توفير التدريب، اصدار القوانين ذات العلاقة، تحديث المناهج التعليمية ذات العلاقة.
- توفر شركات القطاع الخاص بشكل دائم أجهزة الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية بعد صدورها في الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية.
- يشارك القطاع الخاص في المعارض الدولية مثل معرض (Gitex).
- السوق العالمي على شبكة الإنترنت متاح أمام المنافسة ولا يوجد قيود في كثير من الأعمال بالنسبة لفلسطين.
- يوجد مساهمات جيدة في مجال العمل عن بعد، والربح من الإنترنت.
- الميزة التنافسية للفلسطينين في العمل عن بعد تكمن في السعر الأقل وجودة العمل والتوقيت الزمني.

- هناك حاجة لتكاثف الجهود في دعم برامج للخريجين تمكنهم من العمل عن بعد وأخذ فرصتهم في السوق العالمي الإلكتروني.
- هناك نجاحات للبعض في العمل عن بعد، ساهمت في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين، إلا أن هذا العمل بحاجة لرعاية من جهات داعمة.
- يمكن لفلسطين أن تعمل بالشراكة مع شركات عالمية من خلال الربط الإلكتروني، إلا أن هذا الأمر بحاجة إلى عقد اتفاقيات من خلال الحكومة الفلسطينية.
- يوجد لدينا موارد بشرية قادرة على المنافسة في السوق العالمي، لكنها تحتاج للتدريب والتأهيل.
- هناك رضى من الزبائن للأعمال التي تمّ انجازها في العمل عن بعد مما يحفز على دعم هذا التوجه.

الخاتمة:

في ظل وضوح مدى أهمية التحول لاقتصاد المعرفة، وفي ظل توفر جاهزية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يمكّن هذا التحول، وحكومة تدعم هذا القطاع بشكل مستمر، بالاضافة لوجود موارد بشرية قادرة على المنافسة، وارتفاع نسبة التعليم في الأراضي الفلسطينية، فإن الفرصة مهيأة وكبيرة وتدعم في اتجاه هذا التحول، وإن الباحث يضع خارطة طريق للتحول إلى اقتصاد المعرفة من خلال مجموعة من التوصيات في ختام هذه الدراسة موجهة للحكومة الفلسطينية والمؤسسات العاملة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمؤسسات الداعمة والراعية وكذلك توصيات موجه للمختصين والخبراء والباحثين تشمل في طياتها وضع استراتيجية وطنية شاملة للتحول لاقتصاد المعرفة من خلال الركائز الأربعة التي تدعم اقامة مجتمع المعرفة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1. النتائج:

5.1.1. نتائج تحليل مؤشرات قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- احتلت فلسطين المرتبة (11) عربيًا، و(100) عالميًا في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة بلغت 4.16 للعام 2013، وهذا المؤشر قريب من متوسط مؤشر الدول العربية البالغ 4.55، ويعتبر تقدم كبير عن العام 2011 الذي كانت فيه فلسطين في المرتبة (14) عربيًا.
- هناك تطور لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في كثير من المؤشرات، حيث بلغ ترتيب فلسطين (6) عربيًا في نمو مستخدمي الإنترنت، وقد بلغت نسبة النمو 32.54% بين العامين 2010–2011م، وكانت فلسطين الأولى عربيًا في معدل نمو اشتراكات انترنت النطاق العريض، حيث بلغت النسبة 52.78% في العام 2011م.
- احتلت فلسطين المرتبة (5) عربيًا في نسبة عدد صفحات الويب على شبكة الإنترنت بنسبة بلغت 6.28%، كما كانت فلسطين الثالثة عربيًا من حيث نسبة استخدام اللغة العربية إلى إجمالي عدد الصفحات العربية في العام 2012م بنسبة بلغت 71.52%.
- في العام 2014، بلغت نسبة الأسر التي لديها حاسوب مكتبي45%، ونسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الحاسوب بلغت 60.2%، ونسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت، 53.7%، ونسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين لديهم هاتف محمول 73.7%، ونسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يستخدمون الإنترنت ولديهم بريد الكتروني 72.6%.
- بلغت خطوط الهاتف الثابت 385 ألف خط في العام 2011، بزيادة عن العام 2010، في حين بلغت نسبة الانتشار 9.9%، ووصل عدد خطوط الهاتف الثابت إلى 403 ألف خط في العام 2012، محققة نسبة نمو 1.7% عن العام 2011، وبلغت نسبة الانتشار 9.8.
- أما فيما يتعلق بخطوط (ADSL) فقد بلغت 213 ألف خط محققة نسبة نمو 14.9% عن العام 2012، فيما بلغ معدل النمو التراكمي لخطوط (ADSL) 23.4% نهاية

العام 2013 بالمقارنة مع السنوات الأربعة السابقة، وزاد معدل سرعة خطوط (ADSL) بنسبة 89.9%، وبلغت نسبة انتشار خطوط (ADSL) 52.9%.

- بلغ عدد الأسر التي لديها خط هاتف 39.8%، بواقع 43.0% في الضفة الغربية، و33.5% في قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 44.0% من الأسر في فلسطين كان لديها خط هاتف في العام 2011.
- زاد عدد أجهزة الحاسوب لتصل لنصف مليون جهاز في العام 2014، أي أن 65% من السكان لديهم جهاز حاسوب، وبلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في فلسطين 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية، مقابل 55.6% في قطاع غزة، مقارنة مع 50.9% من الأسر كان لديها جهاز حاسوب في فلسطين في العام 2011.

5.1.2. نتائج المقابلات الخاصة بقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات متوفرة في كافة أنحاء الوطن بنسبة 97%، وهذه البنية تشمل الهاتف والجوال والإنترنت.
- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر قطاعًا جاهزًا ومهيئًا للتحول لاقتصاد المعرفة، وهذا القطاع يتطور بشكل ملحوظ، حيث أكدت الأطراف المعنية أن هذا القطاع سيكون أفضل في السنوات القادمة.
- تلعب الحكومة دورًا بارزًا من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال العديد من الأعمال والأنشطة، مثل اقرار خط النفاذ BSA، الخدمات الحكومية الإلكترونية تمهيدًا للحكومة الإلكترونية، دعم منحة التعليم العالي، توفير التدريب، اصدار القوانين ذات العلاقة، تحديث المناهج التعليمية ذات العلاقة.
- توفر شركات القطاع الخاص بشكل دائم أجهزة الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية بعد صدورها في الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية.

- السوق العالمي على شبكة الإنترنت متاح أمام المنافسة ولا يوجد قيود في كثير من الأعمال بالنسبة لفلسطين، وهناك مساهمات جيدة في مجال العمل عن بعد، والربح من الإنترنت.
- هناك حاجة لتكاثف الجهود في دعم برامج للخريجين تمكنهم من العمل عن بعد وأخذ فرصتهم في السوق العالمي الإلكتروني.
- هناك نجاحات للبعض في العمل عن بعد، ساهمت في تشغيل عدد لا بأس به من الخريجين، إلا أن هذا العمل بحاجة لرعاية من جهات داعمة.
- يمكن لفلسطين أن تعمل بالشراكة مع شركات عالمية من خلال الربط الإلكتروني، إلا أن هذا الأمر بحاجة إلى عقد اتفاقيات من خلال الحكومة الفلسطينية.
- يوجد لدينا موارد بشرية قادرة على المنافسة في السوق العالمي، لكنها تحتاج للتدريب والتأهيل.

5.1.3. نتائج عامة تتعلق باقتصاد المعرفة:

- لاقتصاد المعرفة قوانين موضوعية تعمل بطريقة مختلفة عن قوانين الاقتصاد التقليدي والنماذج المرتبطة به .
- إنّ فهم الحقائق الجديدة لاقتصاد المعرفة هو المدخل الجوهري لصياغة رؤية إستراتيجية للمعلوماتية ولتطوير وتطبيق إستراتيجيات الأعمال الإلكترونية في البيئة العربية .
- الوضع المعرفي في العالم العربي تطور عبر السنوات العشر الأخيرة بصورة ملحوظة، وهناك كثير من الدول أعدت استراتيجيات للتحول لاقتصاد المعرفة.
- على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي، فقد كان واضحًا حدوث تقدم في مستخدمي الإنترنت والمحتوى العربي، فبعد أن كان مستخدمو الإنترنت لا يتجاوز 0.6% من السكان في العام 2003 أصبح 32.5% في نهاية العام 2014، وكذلك المحتوى العربي على شبكة الإنترنت بعد أن كان يتصف

بالضعف في العام 2003، حيث أصبح هناك ما يزيد عن (5) مليون موقع عربي في العام 2011، إلا أن هذا العدد لا يزال ضعيفًا. فقد أظهر تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات أن حجم المحتوى العربي على الإنترنت لا يتجاوز 3%.

- تشير معظم المصادر إلى أن المنطقة العربية هي من بين أكثر المستويات انخفاضاً في تمويل البحث العلمي في العالم، حيث لا يزيد نصيب الإنفاق على البحث والتطوير عن 0,5% من إجمالي الإنفاق العالمي و 0,2% من الناتج الإجمالي، مقارنة بنسبة 3% بالبلدان المتقدمة، مما ينعكس بشكل مباشر على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الذي يتطلب دعمًا مستمرًا في مجال البحث والتطوير.

5.2. التوصيات

5.2.1. توصيات موجهة للحكومة الفلسطينية

- اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتحول لاقتصاد المعرفة، ففي اجتماع لشبونة لعام 2000، وضع المجلس الأوروبي هدفًا جديدًا وطموحًا: أن يصبح الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010 "الاقتصاد المعرفي الأكثر تنافساً وديناميةً في العالم، والقادر على النمو المستدام في ظل فرص عمل أفضل وتلاحم اجتماعي أقوى"
- الاستمرار في مشروع الحكومة الإلكترونية والذي يهدف لتبسيط المعاملات من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، والتي يتم من خلالها توفير الخدمات الإدارية والفنية، مما يساهم في تقليل التكلفة التشغيلية للأجهزة الحكومية وزيادة الكفاءة والسرعة.
- البحث عن شركاء ووسطاء لشركات عالمية وعمل تعاقدات معها من خلال العمل عن بعد، والاستفادة من الطاقات البشرية في كافة المجالات.
- العمل على انشاء مركز لتعريب الأبحاث العلمية الحديثة في المجالات المختلفة، من أجل رفد المكتبة الفلسطينية بكل ما هو جديد من معارف حديثة.
- الاهتمام بتنمية القدرات في مجال اللغة الإنجليزية في المناهج الدراسية من أجل تخريج جيل قادر على مواكبة متطلبات السوق العالمي.
- ضرورة تطوير النظام التعليمي والذي يعتبر من أهم مقومات مجتمع المعلومات، بحيث يكون قادراً على تشجيع تنمية القدرات وحل المشكلات والإبداع والابتكار، وخلق جيل قادر على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة.
- زيادة مخصصات البحث العلمي من أجل إعداد البحوث التطبيقية لإنتاج ونشر ثقافة المعرفة والاقتصاد المعرفي تحقيقًا لهدف بناء اقتصاد المعرفة.
- وضع هيكل وسياسة للبحث العلمي والتطوير في مجال خدمة الاقتصاد والمجتمع.
- تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم الأفكار الريادية وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية، ووضع آليات عمل لبراءات الاختراع.
- بناء المؤشرات المعرفية في مؤسساتنا الوطنية وتبادلها ونشرها.
- إدخال مقررات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية والأكاديمية، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل العالمي والإلكتروني.
- دراسة كل ما صدر من تقارير حول اقتصاد المعرفة في العالم العربي، لتطبيق ما ورد فيها من استراتيجيات عمل، أو توصيات تساهم في بناء مجتمع معرفي في فلسطين يكون قادر على تخطي عقبات الاقتصاد التقليدي.

5.2.2. توصيات خاصة بشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- الاستمرار في تطوير البنية التحتية لاقتصاد المعلومات والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.
- العمل على رفع سرعات الإنترنت للمستخدمين مع الحفاظ على خفض الأسعار، وذلك في سبيل تطوير الخدمة المقدمة للمشتركين وزيادة الانتشار في خدمة الإنترنت.
- العمل على خفض أو ازالة رسوم الإشتراك الثابت لخطوط الهاتف من أجل دخول الخط الهاتفي للأسر بشكل أكبر لاسيما في ظل تدني عدد الإشتراكات لخطوط الهاتف في الأراضي الفلسطينية.
- العمل على زيادة الثقة بين شركة الاتصالات والمواطن من خلال تخفيض اسعار المكالمات وزيادة الخدمات وخاصة خدمة الإنترنت بأسعار مناسبة تساهم في توفر الإنترنت بشكل دائم من خلال الهاتف المحمول.
- تطوير قدرات شركات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات سواء الإدارية أو الفنية.
- زيادة التعاون بين الشركات العاملة، من أجل تقديم خدمات أفضل للمواطنيين.

- نشر وتعميم استخدام التكنولوجيا في الأعمال التجارية.
- زيادة الخبرة في مجال التصدير، وتسويق المنتجات للخارج، والقدرة على جلب المستثمرين.

5.2.3. توصيات خاصة بمؤسسات المجتمع المدني والداعمين

- العمل على رعاية الخريجين وتنمية مهاراتهم في مجال العمل عن بعد في ظل احتياج السوق العالمي لكافة التخصصات.
- تطوير قدرات الخريجين في مجالات استخدام الإنترنت والاستفادة منه في تبادل المعلومات والمعارف مع الآخرين.
- العمل على رعاية الخريجين في حاضنات تنموية أو حاضنات خاصة بتكنولوجيا المعلومات من أجل رفع كفاءة الخريجين وسهولة دمجهم بسوق العمل.

5.2.4. توصيات للمختصين والخبراء والباحثين

- ضرورة وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة في هذا المجال.
- عقد مؤتمرات وأيام دراسية وورش عمل في مجال الاقتصاد المعرفي، من أجل توجيه الباحثين لهذا المجال والاستفادة من التوجه العالمي إلى اقتصاد المعرفة.
- اجراء المزيد في الأبحاث في موضوع اقتصاد المعرفة، وخاصة فيما يتعلق بأثر التحول لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى البطالة والابتكار والبحث العلمي والموارد البشرية بشكل خاص.

- العمل على تفعيل قياس مؤشر اقتصاد المعرفة (KEI) في الأراضي الفلسطينية حسب معايير البنك الدولي من أجل تحديد مواطن القوة والضعف.
- تضافر الجهود من أجل عمل توافق بين متطلبات السوق العالمي والتخصصات الجامعية.
- إجراء دراسات لتحديد احتياج السوق العالمي الإلكتروني، وتحديد الميزة التنافسية لفلسطين في السوق العالمي الإلكتروني.

5.2.5. أبحاث مقترحة

- جاهزية الإطار الاقتصادي والمؤسسي الحكومي للتحول إلى اقتصاد المعرفة.
- دور الحكومة في الاطار القانوني والسياسي في زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة.
- جاهزية نظم التعليم للتحول إلى اقتصاد المعرفة.
- دور التكنولوجيا الحديثة في تطوير التعليم في ظل التحول لاقتصاد المعرفة.
- جاهزية نظم الإبداع والابتكار للتحول إلى اقتصاد المعرفة.
- مدى الاستفادة من ثورة المعرفة في التكيف مع الاحتياجات الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة.
- دور مراكز البحث والتطوير في دعم الأعمال التجارية في ظل اقتصاد المعرفة.
- دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة.
- دور التوجه لاقتصاد المعرفة في الحد من مشكلة البطالة.
- دور الأسواق الإلكترونية والعمل بالقطعة في الحد من مشكلة البطالة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ. **الكتب:**

1- القرآن الكريم.

2- صحيح مسلم.

3- الرحبي، إبراهيم. 2012. اقتصاد المعرفة: البديل الابتكاري لتنمية اقتصادية شاملة. مسقط- عمان. دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا.

4- السالم، سالم بن محمد، 2010 صناعة المعلومات في المملكة العربية السعودية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، س1 ، ع 43 ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

5- الشمري، هاشم و الليثي، ناديا،2008. الاقتصاد المعرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان- الأردن.

6- الهاشمي، عبد الرحمن، و العزاوي، فائزة محمد، 2007. المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

ب. **الدراسات والأبحاث:**

1. أبو الشامات، محمد. 2012. اتجاهات المعرفة اقتصاد العربية في البلدان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012. دمشق- سوريا.

2. أبو القمصان، خالد. 2005. دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، رقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، 2005. غزة- فلسطين.

3. اشتية، بكر.2004. واقع اقتصاديات المعلومات في فلسطين وآفاقها، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح- فلسطين.

4. الزركاني، خليل. 2009، الاقتصاد المعرفي والتعليم الالكتروني ركيزتان في كفاءة العنصر البشري، جامعة بغداد.
5. السامرائي، سلوى. 2008. رؤية تشخصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14/ ع 49. 2008. كلية العلوم الادارية قسم نظم المعلومات الادارية.
6. سرداح، خليل.2012. دراسة بعنوان: آفاق الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.2012. غزة- فلسطين.
7. السرطاوي، بديع.2003. مجتمع المعلومات في الأراضي الفلسطينية. جامعة القدس- فلسطين.
8. السيد، معين.2009. حتمية الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل المتغيرات العالمية الحالية. جامعة الجزائر- الجزائر.
9. شاشي، عبد القادر. 2008.اقتصاد المعرفة في البلدان الإسلامية، 2008: حوار الأربعاء.
10. الشرفا، سلوى. 2008، دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية- غزة.
11. الصوراني، غازي.2004. الاقتصاد الفلسطيني: تحليل ورؤية نقدية ومهمات مستقبلية. غزة- فلسطين.
12. الصوراني، غازي.2006. الواقع والآفاق. غزة- فلسطين.
13. عباس، سعد والسيفو، وليد. (بدون تاريخ). اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية. جامعة الزيتونة الاردنية، عمان – الاردن.
14. علّة، مراد.2011. جاهزية الدول العربية للإندماج في اقتصاد المعرفة. دراسة نظرية تحليلية. جامعة جامعة زيان عاشور. الجلفة- الجزائر.

15. علة، مراد.2013. الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية – دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجاً، جامعة زيان عاشور بالجلفة– الجزائر.
16. قاسم، خالد. 2010. دور إستراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية، المؤتمر العربي حول الأثار التنموية والاقتصادية لتقنيات النانو، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن– المملكة العربية السعودية.
17. القرني، علي.2009. متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية في المملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة، جامعة أم القرى– المملكة العربية السعودية.
18. النجار، نداء. 2012. دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة.
19. نصر، محمد 2003. تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس. فلسطين.
20. الوادي، بلال.2011. دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية في ظل الثورات الدولية ومن منظور حقوق الإنسان، جامعة عمان العربية– الأردن.
21. ياسين، سعد. 2005. إدارة المعرفة وشبكات القيمة. جامعة الزيتونة الأردنية–الأردن.

ت. <u>التقارير الرسمية:</u>

1. الاسكوا، مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. سلسلة المسوح الاقتصادية، نتائج أساسية. رام الله– فلسطين.

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012. مسح قطاع الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،2011: النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

4. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار- بكدار، 2008. ملخص تقرير: البنية التحتية الفلسطينية التي تحتاجها التجارة.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية. 2003. نحو اقامة مجتمع المعرفة. المكتب الاقليمي للدول العربية.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربي، 2014

7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي الثالث. 2014، الشباب وتوطين المعرفة.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي الثاني. 2011، إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي الأول. 2009، نحو تواصل معرفي منتج.

10. تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات عن احصاءات تكنولوجيا المعلومات 2004

11. تقرير مشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، إعداد مركز مدار للأبحاث والتطوير، 2012

12. جامعة السلطان قابوس، 2007. مجتمع المعرفة: التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضرًا ومستقبلاً، المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الأداب والعلوم الاجتماعية، مسقط- سلطة عمان.

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة، رام الله – فلسطين.

14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2014: النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

15. الجهاز المركزي للاحصاء، 2011. المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،2011: النتائج الرئيسية. رام الله- فلسطين.

16. الجهاز المركزي للإحصاء، 2015. فلسطين في أرقام 2014، رام الله – فلسطين.

17. سلطة النقد الفلسطينية، 2014. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2015.

18. شركة الوطنية موبايل، التقرير السنوي، 2013

19. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار- بكدار، 2008. دور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التنموي ومكافحة الفقر في فلسطين- فلسطين.

20. مجموعة الاتصالات الفلسطينية، التقرير السنوي، 2014

21. مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز. 2010. نحو مجتمع المعرفة، دور مجمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي. الاصدار 27.

22. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006. واقع الاقتصاد الفلسطيني، بيروت- لبنان.

23. مركز المعلومات والدراسات، 2012. مستقبل التجارة والعلاقات المصرية الفلسطينية في ظل الحكومة المصرية الجديدة، منتدى الأعمال الفلسطيني.

24. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ماس، 2006. نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

25. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2011. الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين، 2011-2013: رام الله- فلسطين.

26. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقرير إحصائيات ومؤشرات قطاع الاتصالات والانترنت في فلسطين، 2006-2011.

ث. المقالات:

1. الأشهب، علام. 2013، مقال بعنوان: وجهات التنمية الاقتصادية في فلسطين، http://www.rb2000.ps/ar/articles/90442.html
2. الحمد، جواد، 2012. مكونات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالاته وآفاق المستقبل، /http://palestinethink.eu/2012/11/03/pal_economic_challanges
3. رجب، معين، 2014، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مقال: الوضع الاقتصادي وإعادة الإعمار في قطاع غزة alzaytouna.net/permalink/77815.html
4. مقداد، محمد، تصريح صحفي بعنوان: الاقتصاد في القطاع ميت تمامًا، فلسطين اليوم، 5-4- 2015، /http://www.palestinetoday.net

ج. الدوريات:

1- اللحيدان، حمد. 2012، صحيفة الرياض، العدد 15929

2- (دياب، محمد. 2008، مجلة الدفاع الوطني)

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?19713#.VR4oOfDpiSp

ح. مواقع الانترنت:

1. البنك الدولي، http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/03/26/world-bank-promotes-microwork-opportunities-for-palestinians
2. الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات صحفية، 14-5-2014، http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1114&mid=3915&wversion=Staging
3. موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/
4. موقع صحيفة القدس http://www.alquds.com/

5. موقع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات http://mtit.gov.ps
6. موقع وكالة معًا، 01/07/2014.
(it.maannews.net/Content.aspx?id=709093
7. هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية،
pipa.ps/ar_page.aspx?id=xER2Msa1762646556axER2Ms
8. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،
http://www.mtit.pna.ps/ar/index.php?p=restrictions
9. وكالة وفا الفلسطينية http://www.wafa.ps/
10. موقع الجزيرة نت aljazeera.net/news/miscellaneous/2012/4/2/3

خ. <u>المقابلات الشخصية:</u>

1. تيسير شقلية، مدير برامج تكنولوجيا المعلومات، مؤسسة "ميرسي كور" Mercy Corps Gaza، غزة، 14-5-2015م.
2. خليل أبو سليم، المدير الفني، شركة الاتصالات الفلسطينية، غزة، 25-5-2015م.
3. سهيل مدوخ، وكيل وزارة، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، غزة، 18-5-2015م.
4. ناجي الظاظا، خبير ومحاضر في مجال تكنولوجيا المعلومات، جامعة فلسطين، غزة، 9-5-2015م.
5. يوسف شعت، المدير الإقليمي، إتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات في فلسطين PITA، غزة، 14-5-2015م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Hulten, C. (2013), “Stimulating Economic Growth through Knowledge-Based Investment”, OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 2013/02, OECD Publishing.
2. Kurtic, A. & Donlagic, S. (2012). DETERMINING KEY FACTORS FOR KNOWLEDGE ECONOMY DEVELOPMENT IN BOSNIA AND HERCEGOVINA. Management, knowledge and learning, international conference.
3. Oana-Maria Milea, Emilia Pascu, Petronela-Sonia Nedea, Telecommunications services in the knowledge economy, published in Tibiscus
4. OECD. (1996). the knowledge-based economy, Organization for Economic Cooperation and Develoment, Paris, France.
5. UNESCO Institute for Statistics, 2013, "INFORMATION AND COMMUNICATION TECHNOLOGY (ICT) IN EDUCATION IN FIVE ARAB STATES a comparative analysis of ICT integration and e-readiness in schools in Egypt, Jordan, Oman, Palestine and Qatar.